

دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الزاوية
إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة
كلية الاقتصاد
قسم العلوم السياسية

أثر النزاع السياسي علي كفاءة المؤسسات الرسمية: دراسة
تحليلية 2014-2024 ليبيا نموذجاً

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في
العلوم السياسية

إعداد الطالبة

سمية محمد الطيب الزروق

إشراف الأستاذ الدكتور / أ. د. الصديق خليفة الكيلاني

الدرجة العلمية: أستاذ

العام الجامعي 2024م-2025م

الآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ

وَالْعُدْوَانِ﴾

بِسْمِ اللَّهِ
صِدْقِ
العظيم

سورة المائدة / الآية "2"

الإهداء Dedication

الْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْلَىٰ وَأَخْرَأَ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَبِفَضْلِهِ تَحَقَّقُ
الْحُلْمُ بَعْدَ صَبْرٍ جَمِيلٍ، وَاكْتَمَلَ الطَّرِيقُ بَعْدَ طَوْلٍ عَنَاءٍ .
إِلَى مَنْ كَانُوا النُّورَ الَّذِي اسْتَنَدَ عَلَيْهِ قَلْبِي فِي رِحْلَتِي ...
إِلَى "وَالِدِي" .. نَبْعَ الْقُوَّةِ، وَمَلَاذِ الدُّعَاءِ، وَعِطْرِ الرِّضَا الَّذِي فَتَحَ لِي كُلَّ الْأَبْوَابِ؛ لَكَمَا
الْفَضْلُ -بَعْدَ اللَّهِ- فِي كُلِّ خُطْوَةٍ بَلَغْتُهَا .
إِلَى "زَوْجِي الْغَالِي" .. رَفِيقِ الدَّرْبِ الَّذِي مَنَحَنِي مِنْ دَعْمِهِ وَصِدْرِهِ مَا جَعَلَ الطَّرِيقَ أَهْوَنَ،
شُكْرًا لِكُونِكَ سَنَدِي فِي كُلِّ لَحْظَةٍ، وَإِلْيَمَانِكَ بِي حِينَ فَتَرْتُ هَمَّتِي .
إِلَى "أَبْنَائِي" .. سِرِّ سَعَادَتِي وَأَجْمَلِ إِنْجَارَاتِ حَيَاتِي، هَذِهِ الثَّمَرَةُ أُهْدِيهَا لَكُمْ .
إِلَى "إِخْوَتِي" .. رِفَاقِ العُمُرِ الَّذِينَ مَنَحْتَنِي مَحَبَّتَهُمْ شَجَاعَةَ الاستِمْرَارِ .
إِلَى "أَهْلِ زَوْجِي الْكِرَامِ" .. مَحَبَّةً وَامْتِنَانًا .
إِلَى "أَصْدِقَائِي الْمُخْلِصِينَ" .. الَّذِينَ خَفُّوا عَنِّي ثِقَلَ الْأَيَّامِ بِبِسْمَةِ صَادِقَةٍ أَوْ كَلِمَةِ تَشْجِيعٍ .
إِلَى "شُمُوعِ العِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ" .. أَسَاتِدَتِي الْأَفَاضِلِ وَزُمَلَائِي الْأَعْرَاءِ .
إِلَى كُلِّ مَنْ آمَنَ بِي وَدَعَمَ حُلْمِي .. لَكُمْ جَمِيعًا أُهْدِي ثَمَرَةَ جُهْدِي، امْتِنَانًا لَا يَنْتَهِي، وَحُبًّا
لَا يُقَاسُ .

الباحثة ...

شكر وتقدير Acknowledgments

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أحمدُ اللهَ عزَّ وجلَّ الذي وفقني وأعانني على إتمام هذه الرسالة، بعد جهدٍ وبذلٍ ومثابرةٍ، راجيةً أن تكون إضافةً علميةً متواضعةً في مجال العلوم السياسية، وأن تسهم في فهم أحد القضايا الجوهرية التي تمس واقع الدولة الليبية ومؤسساتها.

ويسعدني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير، وعظيم الامتنان، إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / الصديق خليفة الكيلاني على ما أولاني إياه من إشرافٍ علميٍّ رصين، وتوجيهٍ دقيق، ومتابعةٍ جادةٍ طوال مراحل إعداد هذه الرسالة، فله جزيل الشكر وعظيم العرفان.

كما أتقدّم بالشكر والتقدير إلى أساتذة الدراسات العليا بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية، على ما بذلوه من جهدٍ علمي، وما قدّموه من علمٍ وإرشادٍ كان له الأثر البالغ في تكوين هذه الدراسة وصقلها.

ولا يفوتني أن أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، لتفضّلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإبداء ملاحظاتهم العلمية القيّمة التي أسهمت في تقويم البحث وإثرائه.

وأتوجّه بخالص الشكر والتقدير إلى زملائي وزميلاتي من طلبة الدراسات العليا، لما أبدوه من تعاونٍ ودعمٍ ومساندةٍ خلال فترة الدراسة.

وأخيراً، أتقدّم بعظيم الشكر والامتنان إلى والديّ الكريمين، وزوجي، وأسرّتي الكريمة، على ما قدّموه لي من دعمٍ نفسيٍّ ومعنويٍّ، وصبرٍ وتشجيعٍ كان له أبلغ الأثر في إتمام هذه الرسالة.

سائلُ اللهَ تعالى أن يجزي الجميع خيراً الجزاء، وأن يوفّقهم لما يحبّه ويرضاه، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الباحثة

جزاكم الله عني جميعاً خيراً الجزاء

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع أثر النزاع السياسي على كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا خلال الفترة (2014-2024)، انطلاقاً من فرضية رئيسة مفادها أن النزاع السياسي الممتد والانقسام المؤسسي أسهما في إضعاف بنية الدولة وتقويض فاعلية مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأدى إلى تدهور جودة الخدمات العامة وتنامي مظاهر الفساد وسوء إدارة الموارد، وتكتسب الدراسة أهميتها من ارتباطها بسياق وطني لا يزال يشهد ترتيبات انتقالية معقدة، ومن حاجته إلى تحليل علمي يربط بين مسار النزاع وأداء مؤسسات الدولة، بما يوجّه جهود الإصلاح المؤسسي في مرحلة ما بعد النزاع.

اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً-وصفياً ذا بعد تركيبى، استند إلى الإطار النظري للنزاع السياسي وكفاءة المؤسسات والحوكمة، وإلى تحليل نوعي للمسار السياسي الليبي منذ 2014، مع توظيف تقارير وطنية ودولية صادرة عن مؤسسات رقابية ومالية وأمنية لقراءة واقع الأداء المؤسسي، وتوزعت الدراسة على ثلاثة فصول؛ تناول الأول الإطار النظري والمفاهيمي، وعالج الثاني السياق السياسي والمؤسسي وتطور النزاع في ليبيا، بينما خصّص الفصل الثالث لتحليل تداعيات النزاع على كفاءة المؤسسات الرسمية وقراءة التقييمات الوطنية والدولية ذات الصلة.

أظهرت النتائج أن انهيار النموذج المركزي السابق دون بناء بديل توافقي، وتعدّد الحكومات، وتكرّس الانقسام المؤسسي، كلها عوامل أدت إلى تشظي الهياكل الإدارية، وتآكل السلطة المركزية، وصعود الفواعل غير الرسمية، وتراجع القدرة الوظيفية للمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما بيّنت الدراسة؛ أن جودة الخدمات العامة في قطاعات الصحة والتعليم والأمن تدهورت بصورة ملحوظة، وأن الفساد وسوء إدارة الموارد اتخذاً طابعاً بنوياً مرتبطاً بضعف الحوكمة والانقسام المالي والإداري، وخلصت الدراسة إلى أن استعادة كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا تقتضي مساراً متزامناً لتوحيد المؤسسات، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وتقوية استقلال القضاء والأجهزة الرقابية، وربط الإصلاح المؤسسي بتسوية سياسية تضمن تجديد الشرعية على أسس توافقية وديمقراطية.

Abstract

This study examines the impact of political conflict on the efficiency of formal state institutions in Libya during the period 2014–2024. It proceeds from the central hypothesis that protracted political conflict and institutional fragmentation have weakened the structure of the Libyan state, undermined the performance of its executive, legislative, and judicial institutions, and led to a deterioration in the quality of public services, alongside a deepening of corruption and mismanagement of public resources. The study derives its significance from the fact that it addresses a national context still undergoing complex transitional arrangements, and from its attempt to provide an analytical framework that links the trajectory of political conflict with the performance of state institutions in a way that can inform institutional reform efforts in the post-conflict phase.

The study adopts a descriptive–analytical approach with a synthetic dimension, drawing on the theoretical literature on political conflict, institutional efficiency, and governance, and on a qualitative analysis of the Libyan political trajectory since 2014. It also makes use of national and international reports issued by audit, financial, and UN bodies to assess institutional performance. The research is structured into three chapters: the first addresses the theoretical and conceptual framework; the second examines the political and institutional context and the evolution of the conflict in Libya; while the third analyses the repercussions of the conflict on the efficiency of formal institutions and reviews relevant national and international assessments.

The findings indicate that the collapse of the previous centralized model, in the absence of a consensual institutional alternative, combined with the multiplication of governments and entrenched institutional division, has led to fragmented administrative structures, erosion of central authority, the rise of non-state actors, and a decline in the functional capacity of executive, legislative, and judicial institutions. The study further shows a marked deterioration in the quality of public services in the health, education, and security sectors, and the consolidation of corruption and mismanagement as structural features linked to weak governance and financial–administrative fragmentation. It concludes that restoring the efficiency of formal institutions in Libya requires a parallel process of institutional unification, strengthened governance and transparency, enhanced independence of the judiciary and oversight bodies, and the linkage of institutional reform to a political settlement that renews legitimacy on consensual and democratic bases.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء DEDICATION
ج	شكر وتقدير ACKNOWLEDGMENTS
د	ملخص الدراسة
هـ	ABSTRACT
و	قائمة المحتويات
1	الإطار العام للدراسة
2	أولاً- مقدّمة الدراسة
3	ثانياً- أسباب اختيار الموضوع
3	ثالثاً- مشكلة الدراسة
4	رابعاً- فرضيات الدراسة
5	خامساً- أهداف الدراسة
5	سادساً- أهمية الدراسة
6	سابعاً- منهج الدراسة وأدواتها
7	ثانياً- أدوات وأساليب جمع البيانات وتحليلها
8	ثامناً- حدود الدراسة
9	تاسعاً- الدراسات السابقة
14	عاشراً- تقسيمات الدراسة
17	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للنزاع السياسي وكفاءة المؤسسات
18	تمهيد
19	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

الصفحة	الموضوع
20	المطلب الأول: تعريف النزاع السياسي وأنواعه
24	المطلب الثاني: مفهوم كفاءة المؤسسات الرسمية
30	المطلب الثالث: العلاقة بين الاستقرار السياسي والأداء المؤسسي
34	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنزاع السياسي
35	المطلب الأول: النظرية الواقعية
38	المطلب الثاني: نظرية النظم والمؤسسات
41	المطلب الثالث: النظرية البنوية
44	المبحث الثالث: المؤشرات العالمية لقياس كفاءة المؤسسات
45	المطلب الأول: مؤشر الحوكمة العالمية
49	المطلب الثاني: مؤشر فعالية الحكومة ومكافحة الفساد
52	المطلب الثالث: مؤشر الاستقرار السياسي وجودة الخدمات العامة
55	الفصل الثاني: النزاع السياسي في ليبيا (2014-2024): السياق والتطورات
57	المبحث الأول: السياق السياسي والمؤسسي في ليبيا بعد 2011
58	المطلب الأول: انهيار النظام المركزي وظهور الفواعل الجديدة
61	المطلب الثاني: الفشل في بناء المؤسسات التوافقية
63	المطلب الثالث: التدخلات الخارجية وتأثيرها على النزاع الداخلي
66	المبحث الثاني: تحليل مراحل النزاع السياسي (2014-2024)
67	المطلب الأول: الانقسام المؤسسي شرقاً وغرباً
70	المطلب الثاني: ظهور حكومات موازية وتعدد مراكز القرار
73	المطلب الثالث: تطورات المسار السياسي ومؤتمرات الحوار
76	المبحث الثالث: تداعيات النزاع على المؤسسات الرسمية
77	المطلب الأول: أداء المؤسسات التنفيذية

الصفحة	الموضوع
80	المطلب الثاني: أداء السلطة التشريعية
83	المطلب الثالث: الجهاز القضائي ودوره في ظل الانقسام
86	الفصل الثالث: تداعيات النزاع السياسي على كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا (2014- 2024)
88	المبحث الأول: التحولات الهيكلية للمؤسسات الرسمية في ظل النزاع
89	المطلب الأول: تعدد الحكومات وازدواجية الهياكل الإدارية
92	المطلب الثاني: تآكل السلطة المركزية وصعود الفواعل غير الرسمية
95	المطلب الثالث: انعكاسات الانقسام المؤسسي على وحدة الدولة
98	المبحث الثاني: آثار النزاع على أداء ووظائف المؤسسات العامة
99	المطلب الأول: اختلال الوظيفة الإدارية في ظل غياب الاستقرار السياسي
102	المطلب الثاني: تراجع جودة الخدمات العامة (الصحة، التعليم، الأمن)
105	المطلب الثالث: الفساد وسوء إدارة الموارد العامة
108	المبحث الثالث: التقييم المؤسسي من خلال التقارير الوطنية والدولية
109	المطلب الأول: تحليل المؤشرات الدولية المتعلقة بكفاءة المؤسسات
112	المطلب الثاني: قراءة نقدية لتقارير ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي
116	المطلب الثالث: التوصيات الأممية والدولية بشأن إصلاح المؤسسات الليبية
120	الخاتمة
122	النتائج
123	مناقشة النتائج
127	التوصيات
128	المصادر والمراجع

الإطار العام للدراسة

- أولاً - مقدمة الدراسة.
- ثانياً - أسباب اختيار الموضوع.
- ثالثاً - مشكلة الدراسة.
- رابعاً - أهداف الدراسة.
- خامساً - أهمية الدراسة.
- سادساً - منهج الدراسة وأدواتها.
- سابعاً - حدود الدراسة.
- ثامناً - الدراسات السابقة.
- تاسعاً - تقسيمات الدراسة.

أولاً- مقدّمة الدّراسة:

تندرج هذه الدراسة في إطار الاهتمام المتزايد في حقل العلوم السياسية بدراسة العلاقة بين النزاع السياسي وبناء الدولة الحديثة، ولا سيما في البيئات الهشّة التي تشهد تحولات انتقالية عميقة، فقد شكّلت ليبيا، منذ عام 2011، نموذجًا صارخًا على تلازم مسارين متوازيين: مسار الانفتاح السياسي ومحاولات إعادة تأسيس الشّرعية، ومسار الانقسام والصّراع على السّلطة، وهو ما أثر تأثيراً مباشراً في بنية المؤسسات الرسمية وأدائها الوظيفي.

لقد أدّى انهيار النموذج المركزي السابق، دون نجاح النخب السياسية والقوى الفاعلة في التوافق على صيغة مؤسسية جامعة؛ إلى تعدّد مراكز القرار وظهور حكومات متوازية وهياكل متنافسة، وما صاحب ذلك من إعادة توزيع غير منضبطة للصلاحيات والموارد، ومع تفاقم النزاع السياسي بعد 2014، تعمّقت حالة الانقسام المؤسسي شرقاً وغرباً، وبرزت مظاهر واضحة لتراجع كفاءة الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتدني جودة الخدمات العامة، وتنامي مظاهر الفساد وضعف الحوكمة.

في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر النزاع السياسي على كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا خلال الفترة (2014-2024)، من خلال ربط الإطارين النظري والمفاهيمي للنزاع السياسي والكفاءة المؤسسية بالواقع الليبي الملموس، واستحضار المؤشرات الدولية والوطنية ذات الصلة، كما تهدف إلى تقديم قراءة تركيبية لمسار النزاع، وكيفية انعكاسه على أداء المؤسسات وقدرتها على القيام بوظائفها الأساسية في صنع السياسات وتنفيذها، وحفظ الاستقرار، وتقديم الخدمات للمواطنين.

وبذلك، لا تكتفي الدراسة بوصف مظاهر الأزمة المؤسسية؛ بل تسعى إلى مساءلة جذورها السياسية والبنوية، واستشراف المتطلبات العامة لاستعادة كفاءة المؤسسات الرسمية في مرحلة ما بعد النزاع، بما يجعل من نتائجها إضافة معرفية يمكن أن تسهم في النقاش الدائر حول مستقبل الدولة في ليبيا وإمكانات إصلاحها.

وتكتسب الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2024 أهمية خاصة في هذا السياق؛ إذ تمثل المرحلة التي تبلور فيها الانقسام السياسي والمؤسسي بأشد صورته وضوحاً، وشهدت تجارب متكررة للحوار والتسوية دون تحسن جوهري في أداء المؤسسات الرسمية.

ثانيا- أسباب اختيار الموضوع.:

1- الأسباب الذاتية

تتمثل الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع في اهتمام الباحثة المتزايد من الناحية العلمية- بقضايا بناء الدولة وكفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا، في ظل التحولات السياسية التي شهدتها البلاد بعد عام 2011. كما أسهمت معاشتها المباشرة لتداعيات النزاع السياسي على أداء الأجهزة الحكومية والخدمات المقدّمة للمواطن في تعزيز قناعتها بضرورة تناول هذه الإشكالية تناوّلًا علميًا منهجيًا. إضافة إلى ذلك، تتبع الرغبة في توظيف تكوينها الأكاديمي في العلوم السياسية لتحليل حالة وطنية معاصرة تربط بين الإطار النظري والتطبيق العملي، وتسهم في فهم أعمق لواقع المؤسسات الرسمية في ليبيا.

2- الأسباب الموضوعية

تتبع الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع من كون النزاع السياسي وما ترتّب عليه من انقسام مؤسسي وتعدد في مراكز القرار، يُعدّ من أبرز التحديات التي تواجه الدولة الليبية حاليًا، بما يضفي على الموضوع أهمية علمية ووطنية مباشرة، فضلًا عن ملاحظة محدودية الدراسات التي عالجت أثر هذا النزاع في كفاءة أداء المؤسسات الرسمية مقارنةً بتركيز الكثير من الأدبيات على الأبعاد الأمنية والعسكرية، الأمر الذي يكشف عن فجوة بحثية تحاول هذه الدراسة الإسهام في سدّها، إلى جانب إمكانية الإفادة من نتائجها في تزويد صنّاع القرار والجهات المعنية بالإصلاح المؤسسي بمعطيات تحليلية تساعد في تشخيص أوجه القصور واقتراح التوجهات العامة لتحسين كفاءة المؤسسات الرسمية في مرحلة ما بعد النزاع.

ثالثا - مشكلة الدراسة:

عرفت ليبيا منذ 2014 حالة نزاع سياسي ممتد أفضت إلى انقسام مؤسسي وتعدد في مراكز القرار وتوازي الحكومات، ما انعكس على بنية الدولة الرسمية وقدرة مؤسساتها على أداء وظائفها، ورغم وضوح التأثير العملي لهذا النزاع على الواقع المؤسسي، فإن التناول العلمي الذي يربط - بصورة تحليلية وممنهجة - بين مسار النزاع السياسي ومستوى كفاءة المؤسسات الرسمية ما يزال محدودًا.

وعليه تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

- إلى أي مدى أثار النزاع السياسي في ليبيا خلال الفترة (2014-2024) على كفاءة المؤسسات الرسمية في القيام بوظائفها التنفيذية والتشريعية والقضائية وتقديم الخدمات العامة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما السمات الرئيسة للنزاع السياسي في ليبيا خلال الفترة (2014-2024)، وما أبرز محطات تطوره وانعكاساتها على بنية الدولة الرسمية؟
2. ما أبرز مظاهر الانقسام المؤسسي وتعدّد مراكز القرار وتوازي الحكومات في ليبيا خلال الفترة المدروسة؟
3. ما أثر النزاع السياسي والانقسام المؤسسي على كفاءة المؤسسات التنفيذية في أداء وظائفها واستخدام مواردها المتاحة؟
4. كيف انعكس النزاع السياسي والانقسام المؤسسي على كفاءة المؤسسات التشريعية والقضائية في أداء أدوارها الدستورية؟
5. ما أثر النزاع السياسي على قدرة المؤسسات الرسمية في ليبيا على تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وما المتطلبات العامة لتعزيز كفاءتها في مرحلة ما بعد النزاع؟

رابعاً- فرضيات الدراسة:

1. تقترض الدراسة أن النزاع السياسي الممتد في ليبيا منذ سنة 2014 أدى إلى تراجع كفاءة المؤسسات الرسمية في أداء وظائفها وتقديم الخدمات العامة خلال الفترة (2014-2024)
2. تقترض الدراسة أن الانقسام المؤسسي وتعدد الحكومات ومراكز القرار أسهم بصورة مباشرة في إضعاف كفاءة المؤسسات الرسمية، من خلال تداخل الاختصاصات وضعف التنسيق وسوء توظيف الموارد.
3. تقترض الدراسة أن أثر النزاع السياسي في كفاءة المؤسسات الرسمية يتباين باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة مهامها، بحيث تكون درجة التأثير أكبر في المؤسسات التنفيذية والخدمية.

4. تفترض الدراسة أن استعادة كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا في مرحلة ما بعد النزاع ترتبط بتوافر جملة من المتطلبات، ويأتي في مقدمتها توحيد الشرعية والمؤسسات، وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتطوير الأطر التشريعية والإدارية المنظمة لعمل هذه المؤسسات.

خامسا - أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف العام الآتي:

• تحليل أثر النزاع السياسي في ليبيا خلال الفترة (2014-2024) على كفاءة

المؤسسات الرسمية، واستجلاء انعكاساته على أدائها ووظائفها الأساسية.

ويتفرع عن ذلك عدد من الأهداف الفرعية، أبرزها:

1. توضيح الإطار النظري والمفاهيمي للنزاع السياسي وكفاءة المؤسسات الرسمية وعلاقتها بالاستقرار السياسي.
2. تشخيص السياق السياسي والمؤسسي في ليبيا بعد 2011، وتتبع تطورات النزاع السياسي خلال الفترة (2014-2024).
3. تحليل تأثير الانقسام السياسي وتعدد الحكومات على أداء المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
4. تقييم أوضاع كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا بالاستناد إلى عدد من المؤشرات الدولية والوطنية ذات الصلة بالحوكمة والاستقرار السياسي وجودة الخدمات العامة.
5. استخلاص المتطلبات العامة والاتجاهات الرئيسية اللازمة لتعزيز كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا في مرحلة ما بعد النزاع.

سادسا - أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من تناولها أثر النزاع السياسي الممتد في ليبيا منذ عام 2014 وما نتج عنه من انقسام مؤسسي وتعدد في مراكز القرار على كفاءة مؤسسات الدولة الرسمية في أداء وظائفها التنفيذية والتشريعية والقضائية وتقديم الخدمات العامة، في سياق انتقالي معقد ما زال يواجه تحديات بناء الدولة واستعادة الاستقرار.

أولاً- الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في مساهمتها في سدّ فجوة في الأدبيات العربية التي تناولت العلاقة بين النزاع السياسي وكفاءة المؤسسات الرسمية، من خلال تحليل تطبيقي لحالة ليبيا خلال الفترة (2014-2024)، كما تقدّم إطارًا تحليليًا يربط بين مفاهيم النزاع والحوكمة والكفاءة المؤسسية وواقع أداء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وجودة الخدمات العامة، بما يتيح إمكان الاستفادة منه في دراسات مقارنة لحالات نزاع مشابهة.

ثانيًا- الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية للدراسة فيما توفره من تحليل منظم لآثار النزاع السياسي والانقسام المؤسسي على أداء مؤسسات الدولة الليبية، بما يساعد صانعي القرار والفاعلين المعنيين على تشخيص مواطن الخلل المؤسسي وترتيب أولويات الإصلاح، كما يمكن أن تسهم نتائجها في توجيه جهود توحيد المؤسسات وتعزيز الحوكمة وتحسين تقديم الخدمات العامة، وتشكّل مرجعًا عمليًا للجهات الوطنية والدولية العاملة في مسارات إعادة بناء الدولة في ليبيا.

سابعًا- منهج الدراسة وأدواتها:

أولاً- مناهج الدراسة.

1. المنهج الوصفي التحليلي

تعتمد هذه الدراسة أساسًا على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس؛ إذ تقوم في جانبها الأول على وصف واقع النزاع السياسي في ليبيا خلال الفترة (2014-2024)، من حيث سياقه التاريخي والسياسي والمؤسسي، ومظاهر الانقسام وتعدد مراكز القرار وتوازي الحكومات، وفي جانبها الثاني تنتقل إلى تحليل أثر هذا النزاع في كفاءة المؤسسات الرسمية، عبر ربط الوقائع والأحداث والقرارات السياسية والمعطيات الرقمية المتعلقة بالمؤشرات والمؤسسات بأطرها النظرية والمفاهيمية، ويسمح هذا المنهج بالانتقال من مجرد عرض الوقائع إلى تفسيرها واستخلاص دلالاتها على مستوى بنية الدولة وأداء مؤسساتها .

2. المنهج المقارن.

إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي، تستعين الدراسة بالمنهج المقارن في أكثر من مستوى. فمن جهة أولى، تُجري مقارنة زمنية داخل الحالة الليبية نفسها، من خلال تتبّع تطور أداء المؤسسات الرسمية قبل اشتداد النزاع وبعده، ومقارنة مراحل مختلفة داخل الفترة (2014-2024) من حيث درجة الانقسام المؤسسي ومستوى الكفاءة المؤسسية، ومن جهة أخرى، تستفيد الدراسة من بعض التجارب الدولية التي تناولتها الأدبيات ذات الصلة، ولا سيما التجارب التي خرجت من نزاعات مشابهة وسعت إلى إعادة بناء مؤسساتها وتحسين كفاءتها، وذلك بهدف إبراز أوجه الشبه والاختلاف واستلهام الدروس العامة، دون إسقاط آلي لهذه التجارب على الحالة الليبية، ويساعد المنهج المقارن في إبراز ما هو خاص ومميّز في التجربة الليبية، وما هو مشترك مع تجارب دول أخرى تعاني هشاشة مؤسسية في سياق ما بعد النزاع.

3. مدخل دراسة الحالة.

تُعالج الحالة الليبية ضمن إطار دراسة حالة؛ إذ تُعد ليبيا نموذجًا تطبيقيًا لتحليل العلاقة بين النزاع السياسي وكفاءة المؤسسات الرسمية في دولة تمر بمرحلة انتقالية معقدة، ويتيح هذا المدخل التركيز العميق على حالة واحدة، ورصد تفاعلاتها الداخلية، وتفصيل الظروف السياسية والمؤسسية الخاصة بها، بدل الاكتفاء بمقارنات سطحية بين حالات متعددة. كما يسمح بتوظيف المعطيات المتنوعة المتاحة عن ليبيا - من وثائق رسمية، واتفاقات سياسية، وتقارير وطنية ودولية - في بناء صورة تحليلية متكاملة عن أثر النزاع على المؤسسات .

ثانيًا - أدوات وأساليب جمع البيانات وتحليلها:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب المكتملة لبعضها، من أهمها :

1- تحليل الوثائق والمحتوى.

اعتمدت الدراسة على مراجعة منهجية وتحليل نوعي لمجموعة من الوثائق ذات الصلة المباشرة بموضوع النزاع السياسي وكفاءة المؤسسات الرسمية، شملت: الدساتير المؤقتة،

والإعلانات الدستورية، والقوانين المنظمة لعمل السلطات الثلاث، وبيانات وتصريحات رسمية، واتفاقات سياسية وحوارات وطنية وأمنية، إضافة إلى تقارير وطنية صادرة عن ديوان المحاسبة، ومصرف ليبيا المركزي، وهيئات رقابية أخرى، وقد تم التعامل مع هذه الوثائق بوصفها مصادر أساسية لفهم كيفية تنظيم مؤسسات الدولة، ورصد التغيرات التي طرأت على بنيتها وأدائها في ظل النزاع .

2- تحليل التقارير والمؤشرات الدولية.

استندت الدراسة إلى عدد من المؤشرات الدولية المتداولة في قياس الحوكمة وفعالية الحكومة والاستقرار السياسي وجودة الخدمات العامة، مثل: مؤشرات الحوكمة العالمية، ومؤشرات مدركات الفساد، وغيرها من المؤشرات الصادرة عن منظمات دولية متخصصة، وقد تم توظيف هذه المؤشرات في تتبع اتجاهات التراجع أو التحسن في كفاءة المؤسسات الرسمية الليبية خلال الفترة (2014-2024)، ومقارنتها - في بعض المواضع - بالمعدلات الإقليمية والعالمية؛ بغرض تقديم قراءة موضوعية مدعومة بمعطيات كمية تكمل التحليل النوعي للسياق الليبي .

3- الاستفادة من الدراسات السابقة.

شكّلت الدراسات السابقة أحد المصادر الرئيسية التي استندت إليها الدراسة في بناء إطارها النظري وتحليل نتائجها. فقد تمت مراجعة مجموعة من الأبحاث التي تناولت النزاع السياسي في ليبيا، وقضايا الحوكمة والفساد وبناء الدولة في البيئات الهشة، وتجارب دول خرجت من نزاعات وسعت إلى إعادة بناء مؤسساتها، واستُخدمت هذه الدراسات في: صياغة الإطار المفاهيمي، وتحديد زوايا التحليل، ومقارنة نتائج الرسالة بنتائج أبحاث أخرى، بما يسهم في تعزيز صدقية الاستنتاجات وإبراز ما تضيفه هذه الدراسة إلى الأدبيات القائمة

ثامنا - حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية.

تقتصر الدراسة على الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024؛ باعتبارها المرحلة التي تبلور خلالها النزاع السياسي في ليبيا بأعلى درجاته، وشهدت فيها البلاد الانقسام المؤسسي وتعدد الحكومات ومحاولات متكررة للحوار والتسوية.

2. الحدود المكانية.

تتخصر الدراسة في الدولة الليبية بوصفها وحدة تحليل، مع التركيز على مؤسساتها الرسمية على المستوى الوطني، دون الدخول في تفاصيل موسعة عن الاختلافات بين المدن أو الأقاليم إلا بالقدر الذي يخدم تحليل الانقسام المؤسسي شرقاً وغرباً.

3. الحدود الموضوعية.

تتركز الدراسة على أثر النزاع السياسي على كفاءة المؤسسات الرسمية (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وعلى جودة الخدمات العامة، ولا تتناول الجوانب العسكرية أو الأمنية للنزاع إلا من حيث انعكاسها على الأداء المؤسسي، كما لا تهدف إلى تقديم تقييم شامل لكل السياسات القطاعية؛ بل تكتفي بقدر ما يكشف عن مستوى الكفاءة المؤسسية.

تاسعا - الدراسات السابقة:

1- دراسة الباحث عبدالقادر فرج عبدالقادر علي (2025) بعنوان "الانقسام السياسي وأثره على الأمن القومي (دراسة حالة ليبيا)"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانقسام السياسي في ليبيا على منظومة الأمن القومي، من خلال تناول تطور المشهد السياسي بعد 2014، وبيان انعكاساته على قدرة الدولة على حماية حدودها وإدارة مواردها واستقرارها الداخلي، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إطار دراسة حالة ليبيا، واعتمد على وثائق رسمية، وتقارير دولية، وتحليل للأحداث السياسية والأمنية الرئيسية.

أهم النتائج:

- توصلت الدراسة إلى أن الانقسام السياسي وتعدد مراكز القرار أضعفا قدرة الدولة على بسط سيادتها على كامل الإقليم، وقلّصا من فاعلية مؤسسات الأمن والدفاع، وفتحا المجال أمام الفواعل المسلحة غير الرسمية للسيطرة على أجزاء من القرار الأمني.
- أظهرت الدراسة أن غياب سلطة مركزية موحدة أثر سلباً في إدارة موارد النفط والغاز، وزاد من هشاشة الموقف الإقليمي والدولي لليبيا.

وجهة نظر الباحثة:

تُبرز دراسة علي (2025) بوضوح أن الانقسام السياسي لا ينعكس فقط على مؤسسات الحكم؛ بل يمتد إلى جوهر الأمن القومي للدولة، وتقيد هذه النتيجة في دعم فكرة هذه الرسالة عن أن النزاع السياسي يمثل عاملاً رئيساً في إضعاف بنية الدولة وقدرتها على أداء وظائفها الرئيسية.

2- دراسة الباحثة أمينة جاهمي (2024) بعنوان "سياسات الترابط واستمرارية النزاع في ليبيا"

سعت هذه الدراسة إلى تفسير استمرار النزاع الليبي عبر تحليل شبكة العلاقات بين الفاعلين الداخليين (النخب السياسية، التشكيلات المسلحة، شبكات المصالح الاقتصادية) والفاعلين الخارجيين (الإقليميين والدوليين)، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف مدخل الشبكات وتحليل مسار النزاع منذ 2011 حتى السنوات الأخيرة، مع التركيز على أنماط التحالفات والتدخلات.

أهم النتائج:

- أظهرت الدراسة أن تشابك المصالح بين الفاعلين الداخليين والخارجيين، وارتباط استمرار النزاع بمكاسب مادية وسياسية لأطراف متعددة، كان من العوامل الأساسية في إطالة أمد النزاع وتعطيل مسارات التسوية.
- بيّنت الدراسة أن سياسات بعض القوى الإقليمية والدولية دعمت أطرافاً متعارضة، ما عزز حالة الانقسام المؤسسي، وأضعف فرص بناء مؤسسات وطنية موحدة وقادرة على فرض سيادة القانون.

وجهة نظر الباحثة:

تقدم دراسة جاهمي (2024) تفسيراً مهماً لاستمرارية النزاع في ليبيا من زاوية ترابط المصالح الداخلية والخارجية، وتساعد على فهم البيئة السياسية التي تعمل فيها المؤسسات الرسمية، رغم أنها لا تدخل في تحليل تفصيلي لأداء هذه المؤسسات كما تفعل هذه الرسالة.

3- دراسة الباحث المكي محمد عبد الله بن قبلية (2025) بعنوان "إشكاليات بناء الحكم الرشيد في الدول النامية: ليبيا نموذجاً"

استهدفت هذه الدراسة تشخيص المعوقات التي تحول دون ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد في ليبيا، بوصفها دولة نامية تمر بمرحلة انتقالية، اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات النظرية للحكم الرشيد، وتحليل التشريعات الليبية ذات الصلة، والمؤشرات الدولية الخاصة بالحوكمة، إضافة إلى بعض التقارير الوطنية.

أهم النتائج:

- توصلت الدراسة إلى وجود ضعف واضح في تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، واستمرار التدخلات السياسية في عمل الأجهزة الرقابية، وغياب تخطيط استراتيجي طويل المدى لإدارة الموارد العامة.
- بينت الدراسة أن حالة عدم الاستقرار السياسي والنزاع القائم أثرت سلباً في بناء مؤسسات قوية ومستقلة، وأسهمت في استمرار الفساد الإداري والمالي.

وجهة نظر الباحثة:

تؤكد نتائج بن قبلية (2025) أن مشكلة الحكم الرشيد في ليبيا ذات جذور بنيوية، وأن النزاع السياسي يزيد من صعوبة معالجة هذه الإشكاليات، وتستفيد هذه الرسالة من هذه النتائج في توضيح العلاقة بين ضعف الحوكمة وتدني كفاءة المؤسسات الرسمية.

4- دراسة الباحثة انتصار مفتاح حمادي (2024) بعنوان "الحكم الرشيد في رواندا من الحرب الأهلية إلى التنمية المستدامة 1994-2020"

تناولت هذه الدراسة تجربة رواندا في الانتقال من حرب أهلية مدمرة إلى بناء مؤسسات فاعلة وتحقيق معدلات تنمية مرتفعة، استخدمت الباحثة المنهج التاريخي التحليلي مع مدخل مقارن، فاستعرضت تطور الوضع السياسي بعد 1994، والسياسات التي اتخذت لإعادة بناء الدولة، وإصلاح الأجهزة الأمنية والقضائية، ومكافحة الفساد، وتعزيز اللامركزية، وربط الحوكمة بالتنمية المحلية.

أهم النتائج:

- أظهرت الدراسة أن نجاح التجربة الرواندية ارتبط بتوحيد القرار السياسي، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة على أسس مهنية، وتطبيق صارم لقواعد المساواة، وربط السياسات العامة بأهداف تنموية واضحة، مع الاهتمام بالمصالحة الوطنية وتضميد آثار النزاع.
- أكدت النتائج أن الحكم الرشيد كان عنصرًا حاسمًا في تجاوز آثار الحرب الأهلية وتحقيق الاستقرار والتنمية.

وجهة نظر الباحثة:

تقدّم دراسة حمادي (2024) مثالاً مهمًا لدولة استطاعت تجاوز النزاع وبناء مؤسسات كفؤة، ما يتيح فرصة لاستخلاص دروس عامة يمكن الاستفادة منها في الحالة الليبية، مع مراعاة اختلاف الظروف والسياقات.

5- دراسة الباحثين فاطمة علي المجربي والمبروك فرج عوض (2025) بعنوان "مدى التزام المؤسسات الليبية العامة بأبعاد الحوكمة: دراسة تطبيقية على قطاع الاستثمار والقطاع المصرفي خلال عامي 2022-2023"

استهدفت هذه الدراسة قياس مستوى التزام المؤسسات العامة في قطاعي الاستثمار والمصارف بأبعاد الحوكمة، وفقًا لتقارير ديوان المحاسبة والأطر القانونية المنظمة، اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وتحليل محتوى تقارير ديوان المحاسبة للسنتين 2022 و2023، مع الاستناد إلى معايير الحوكمة المعروفة.

أهم النتائج:

- أظهرت النتائج وجود قصور واضح في تطبيق مبادئ الحوكمة، تمثل في ضعف الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية، ووجود مخالفات متكررة في إدارة الموارد، وضعف نظم الرقابة الداخلية، والتأخر في إعداد الحسابات الختامية.
- بينت الدراسة أن الفجوة بين النصوص القانونية المنظمة للحوكمة والتطبيق العملي واسعة، وأن هذا القصور يسهم في انتشار الفساد وتدني كفاءة الأداء في المؤسسات محل الدراسة.

وجهة نظر الباحثة:

تقدم هذه الدراسة معطيات تطبيقية مهمة حول أداء بعض المؤسسات الليبية، وتظهر أن ضعف الالتزام بالحوكمة ليس مسألة نظرية، بل واقع ملموس، وهو ما تدعمه هذه الرسالة من خلال ربط هذا الضعف بالسياق الأوسع للنزاع السياسي والانقسام المؤسسي.

6- دراسة الباحث علي عبدالعظيم أبوغولة (2023) بعنوان:

" دور أبعاد الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري في مؤسسات القطاع العام الليبي: دراسة تحليلية عن الفترة 2014-2021"

تركز هذه الدراسة على بيان أثر تطبيق أبعاد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) على الحد من الفساد المالي والإداري في مؤسسات القطاع العام الليبي خلال الفترة 2014-2021، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستند إلى بيانات وتقارير وطنية ودولية عن الحوكمة والفساد في ليبيا.

أهم النتائج:

- توصلت الدراسة إلى أن ضعف تطبيق أبعاد الحوكمة أدى إلى تفاقم الفساد في مؤسسات القطاع العام، وأن مؤشرات الحوكمة الخاصة بليبيا جاءت في مستويات متدنية مقارنة بدول أخرى، بما يعكس هشاشة مؤسسية واضحة.
- أكدت النتائج أن غياب إرادة سياسية حقيقية لتعزيز الشفافية والمساءلة واستقلال الأجهزة الرقابية يجعل جهود مكافحة الفساد محدودة الأثر.

وجهة نظر الباحثة:

تتفق نتائج أبوغولة (2023) مع ما تذهب إليه هذه الرسالة من أن ضعف الحوكمة والفساد يشكلان أحد المظاهر الرئيسة لتراجع كفاءة المؤسسات الرسمية، وأن معالجة هذه الظواهر تتطلب إصلاحًا مؤسسيًا عميقًا يتصل ببنية النظام السياسي والنزاع القائم.

● إما يميز هذه الدراسة عن غيرها:

- تتسم هذه الدراسة بعدد من الخصائص التي تمنحها قدرًا من التفرد مقارنة بالدراسات السابقة التي تناولت النزاع في ليبيا أو قضايا الحوكمة والفساد، ويمكن إبراز أهمها في الآتي:
 - التركيز المباشر على أثر النزاع السياسي على كفاءة المؤسسات الرسمية (التنفيذية، التشريعية، القضائية) في ليبيا، وليس على الأمن القومي أو الفساد أو الحوكمة بوصفها موضوعات مستقلة، وهو ما يجعل "الكفاءة المؤسسية في ظل النزاع" هي محور التحليل الرئيس.
 - الدمج بين الإطارين النظري والتطبيقي؛ إذ تربط الدراسة بين مفاهيم النزاع السياسي والاستقرار والحوكمة من جهة، وبين الحالة الليبية خلال الفترة (2014-2024) من جهة أخرى، في بناء تحليلي واحد يوضح كيف تُترجم بنية النزاع إلى أداء مؤسسي ضعيف أو متعثر.
 - اعتماد مقارنة تركيبية متعددة المصادر من خلال الجمع بين تحليل السياق السياسي والمؤسسي، ومضامين الاتفاقات والبيانات الرسمية، ونتائج التقارير والمؤشرات الدولية والوطنية الخاصة بالحكم الرشيد والاستقرار السياسي وجودة الخدمات، بما يوفّر صورة أكثر شمولًا عن مستوى الكفاءة المؤسسية.
 - تغطية زمنية ممتدة حتى عام 2024 تسمح برصد مسار النزاع السياسي من لحظة الانقسام الحاد وتعدد الحكومات إلى محاولات التسوية والحوار، وربط ذلك بمسار تطور أداء المؤسسات الرسمية خلال عقد كامل تقريبًا.
 - توجّه إصلاحي واضح؛ إذ لا تكتفي الدراسة بوصف الإخفاقات المؤسسية، بل تنتهي إلى بلورة متطلبات عامة لتعزيز كفاءة المؤسسات الرسمية في مرحلة ما بعد النزاع، يمكن أن تشكل مدخلًا معرفيًا لصانع القرار والباحثين في قضايا إصلاح الدولة الليبية.

عاشرا- تقسيمات الدراسة :

تتوزع هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول رئيسة، يعقبها خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للنزاع السياسي وكفاءة المؤسسات

يتناول هذا الفصل الأسس النظرية التي تقوم عليها الدراسة، ويتكون من ثلاثة مباحث:

• المبحث الأول: الإطار المفاهيمي.

- المطلب الأول: تعريف النزاع السياسي وأنواعه.
- المطلب الثاني: مفهوم كفاءة المؤسسات الرسمية.
- المطلب الثالث: العلاقة بين الاستقرار السياسي والأداء المؤسسي.

• المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنزاع السياسي.

- المطلب الأول: النظرية الواقعية.
- المطلب الثاني: نظرية النظم والمؤسسات.
- المطلب الثالث: النظرية البنوية.
- المبحث الثالث: المؤشرات العالمية لقياس كفاءة المؤسسات.

- المطلب الأول: مؤشر الحوكمة العالمية.
- المطلب الثاني: مؤشر فعالية الحكومة ومكافحة الفساد.
- المطلب الثالث: مؤشر الاستقرار السياسي وجودة الخدمات العامة.

الفصل الثاني: النزاع السياسي في ليبيا (2014-2024): السياق والتطورات.

يُعنى هذا الفصل بتحليل السياق الليبي العام ورصد تطورات النزاع السياسي خلال الفترة المدروسة، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

• المبحث الأول: السياق السياسي والمؤسسي في ليبيا بعد 2011

- المطلب الأول: انهيار النظام المركزي وظهور الفواعل الجديدة.
- المطلب الثاني: الفشل في بناء المؤسسات التوافقية.
- المطلب الثالث: التدخلات الخارجية وتأثيرها على النزاع الداخلي.

• المبحث الثاني: تحليل مراحل النزاع السياسي (2014-2024)

- المطلب الأول: الانقسام المؤسسي شرقاً وغرباً.

- المطلب الثاني: ظهور حكومات موازية وتعدد مراكز القرار.
- المطلب الثالث: تطورات المسار السياسي ومؤتمرات الحوار.
- **المبحث الثالث: تداعيات النزاع على المؤسسات الرسمية**
 - المطلب الأول: أداء المؤسسات التنفيذية.
 - المطلب الثاني: أداء السلطة التشريعية.
 - المطلب الثالث: الجهاز القضائي ودوره في ظل الانقسام.

الفصل الثالث: تداعيات النزاع السياسي على كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا (2014-2024)

يمثل هذا الفصل الجانب التحليلي-التطبيقي للدراسة، ويركز على قياس وتفسير أثر النزاع في كفاءة المؤسسات الرسمية، وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: التحولات الهيكلية للمؤسسات الرسمية في ظل النزاع**
 - المطلب الأول: تعدد الحكومات وازدواجية الهياكل الإدارية.
 - المطلب الثاني: تآكل السلطة المركزية وصعود الفواعل غير الرسمية.
 - المطلب الثالث: انعكاسات الانقسام المؤسسي على وحدة الدولة.
 - **المبحث الثاني: آثار النزاع على أداء ووظائف المؤسسات العامة**
 - المطلب الأول: اختلال الوظيفة الإدارية في ظل غياب الاستقرار السياسي.
 - المطلب الثاني: تراجع جودة الخدمات العامة (الصحة، التعليم، الأمن).
 - المطلب الثالث: الفساد وسوء إدارة الموارد العامة.
 - **المبحث الثالث: التقييم المؤسسي من خلال التقارير الوطنية والدولية.**
 - المطلب الأول: تحليل المؤشرات الدولية المتعلقة بكفاءة المؤسسات.
 - المطلب الثاني: قراءة نقدية لتقارير ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي.
 - المطلب الثالث: رصد التوصيات الأممية والدولية بشأن إصلاح المؤسسات الليبية.
- وفي ختام الدراسة، تأتي الخاتمة متضمنة خلاصة النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة، يليها مجموعة من التوصيات العملية والعلمية، ثم قائمة المراجع والملاحق ذات الصلة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للنزاع السياسي وكفاءة المؤسسات

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي
 - المطلب الأول: تعريف النزاع السياسي وأنواعه.
 - المطلب الثاني: مفهوم كفاءة المؤسسات الرسمية.
 - المطلب الثالث: العلاقة بين الاستقرار السياسي والأداء المؤسسي.
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنزاع السياسي
 - المطلب الأول: النظرية الواقعية.
 - المطلب الثاني: نظرية النظم والمؤسسات.
 - المطلب الثالث: النظرية البنوية.
- المبحث الثالث: المؤشرات العالمية لقياس كفاءة المؤسسات
 - المطلب الأول: مؤشر الحوكمة العالمية.
 - المطلب الثاني: مؤشر فعالية الحكومة ومكافحة الفساد.
 - المطلب الثالث: مؤشر الاستقرار السياسي وجودة الخدمات العامة.

تمهيد

تُعد دراسة النزاع السياسي وآثاره على كفاءة المؤسسات الرسمية من المواضيع ذات الأهمية القصوى في مجال العلوم السياسية، لا سيما في الدول التي تشهد تحولات سياسية معقدة أو صراعات مستمرة مثل الحالة الليبية، إذ يُمثل النزاع السياسي أحد العوامل الهيكلية الأساسية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على أداء الدولة ومؤسساتها، سواء على مستوى الفاعلية، أو الشرعية، أو القدرة على تقديم الخدمات العامة والحفاظ على الاستقرار. (1)

وتزداد أهمية هذه الإشكالية في السياقات التي تتسم بضعف البنى المؤسسية وهشاشة النظام السياسي، إذ تؤدي التوتّرات بين الفاعلين السياسيين، والانقسامات الأيديولوجية أو المنطقية، إلى تفكيك مؤسسات الدولة أو عرقلتها أو إخضاعها لصراعات النفوذ، وهو ما ينعكس سلبيًا على قدرتها على إدارة الموارد العامة، وإنفاذ السياسات، وضمان سيادة القانون.

وفي ضوء ما تقدّم، يسعى هذا الفصل إلى بناء أساس نظري ومفاهيمي للرسالة، من خلال تفكيك المفاهيم الرئيسية المرتبطة بموضوع الدراسة، وبيان التداخلات والتفاعلات التي تربط النزاع السياسي بكفاءة المؤسسات الرسمية، كما يهدف إلى عرض أهم النظريات التفسيرية التي تناولت النزاع السياسي من زوايا مختلفة، بما يسمح بفهم السياقات النظرية المؤثرة للظاهرة، ويُختتم الفصل باستعراض المؤشرات الدولية المعتمدة لقياس كفاءة المؤسسات، بما يوفر أداة مرجعية لفهم التغيرات التي طرأت على الأداء المؤسسي في الحالة الليبية.

وينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية: يتناول المبحث الأول؛ الإطار المفاهيمي، بينما يُخصّص المبحث الثاني؛ للنظريات المفسرة للنزاع السياسي، أما المبحث الثالث؛ فيتناول المؤشرات العالمية لقياس كفاءة المؤسسات، وذلك تمهيدًا لفهم الأثر المتبادل بين النزاع المؤسسي والأداء المؤسسي في ليبيا خلال الفترة (2014-2024).

(1) رقول، عبد القادر، وكريم، عبد الحميد. (2019)، النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي: مدخل مفاهيمي معرفي. مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، 1(1)، ص 96.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي

يمثل الإطار المفاهيمي المدخل الأساس لفهم أي دراسة علمية، خصوصًا في مجالات العلوم الاجتماعية والسياسية التي تتسم مفاهيمها بالتعقيد والتداخل والتعدد الدلالي، وفي سياق هذه الرسالة، يُعدّ الوقوف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بـ"النزاع السياسي" و"كفاءة المؤسسات الرسمية" خطوة ضرورية لفهم الأثر المتبادل بينهما في الواقع الليبي، فكل من المفهومين يحمل أبعادًا متعددة نظرية وتطبيقية، ويتضمن تشعبات تتعلق بالسياق الزمني والمكاني الذي تنشأ فيه الظواهر السياسية وتتشكل من خلاله المؤسسات.

لقد أدّى تصاعد النزاعات السياسية في عدد من الدول، خاصة تلك التي تمر بمرحلة انتقال سياسي أو تعاني من هشاشة في البنية المؤسسية، إلى بروز تساؤلات ملحة حول قدرة الدولة على الاستمرار في أداء وظائفها الأساسية في ظلّ انقسامات داخلية حادة، وغياب التوافق حول الشرعية أو قواعد اللعبة السياسية، وفي هذا السياق، يُصبح تحليل كفاءة المؤسسات الرسمية ضرورة لفهم مدى مرونة النظام السياسي أو هشاشته، لا سيما عندما تكون هذه المؤسسات عرضة للتسييس أو للاختراق من قبل أطراف الصّراع.⁽¹⁾

يُركّز هذا المبحث على تحليل المفاهيم المركزية ذات العلاقة بموضوع الرسالة، انطلاقًا من تحديد ماهية النزاع السياسي وأنواعه، ثم تعريف كفاءة المؤسسات الرسمية، وأخيرًا توضيح العلاقة الجدلية بين الاستقرار السياسي من جهة، والأداء المؤسسي من جهة أخرى، ويُراعى في ذلك تجنب التداخل بين المفاهيم، وتقديمها بشكل يُسهّم في بلورة تصور علمي واضح يساعد في تحليل الحالة الليبية خلال العقد الماضي.

وتكمن أهمية هذا المبحث في كونه يؤسس للجانب التحليلي اللاحق من الدراسة، إذ ستبنى المقارنات والاستنتاجات على أساس مفاهيمي دقيق، يوضح حدود كل مصطلح وطبيعته وآليات تأثيره، كما يُسهّم في تحديد الأطر التي يمكن من خلالها قياس الفعالية المؤسسية في بيئات النزاع، ويُبرز كيف تتأثر هذه الفعالية بالعوامل السياسية والسياقية المختلفة.

(1) الحبيب، سهيل. (2016)، الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص102..

المطلب الأول: تعريف النزاع السياسي وأنواعه

أولاً- تعريف النزاع السياسي.

يُعدّ النزاع السياسي من أكثر المفاهيم تداولاً في أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نظراً لارتباطه الوثيق بالتحوّلات الكبرى في بنى الأنظمة السياسية والاجتماعية، وعلى الرغم من شيوع المصطلح، إلا أن تحديد دقيق لمضمونه يقتضي التمييز بينه وبين مفاهيم قريبة مثل: التنافس السياسي أو المعارضة السياسية، إذ إن النزاع السياسي ينطوي غالباً على صراع يتجاوز الأطر المؤسسية المعتادة، ويأخذ طابعاً أكثر حدة وتأثيراً على استقرار النظام. يُعرّف بعض الباحثين النزاع السياسي بأنه: "حالة من التعارض العميق والمستمر بين فاعلين سياسيين أو اجتماعيين حول السلطة أو توزيع الموارد أو تحديد قواعد المشاركة السياسية، غالباً ما يتخذ أشكالاً مؤسسية أو غير مؤسسية وقد يصل إلى مستويات عنف مختلفة"، ويرى آخرون أن النزاع السياسي هو: "عملية تفاعلية تتضمن اختلافاً جوهرياً في الرؤى والمصالح بين أطراف تسعى إلى التأثير أو السيطرة على مخرجات النظام السياسي، مما يؤدي إلى انقسام في النظام القائم أو تفككه"⁽¹⁾.

كما يُمكن تمييز النزاع السياسي عن التعددية السياسية الطبيعية في الأنظمة الديمقراطية، إذ إن النزاع يتسم بغياب التوافق، وبتعطل آليات الحسم السلمي، وانسداد قنوات التفاوض الفعّالة، مما يجعل النظام عرضة لاضطرابات داخلية، إما على شكل نزاعات نُخبوية (بين النخب السياسية)، أو نزاعات شعبية تتخذ طابعاً احتجاجياً أو ثورياً.⁽²⁾

في السياق الليبي منذ العام 2014 اتخذ النزاع السياسي طابعاً مركباً، إذ امتزجت الأبعاد السياسية بالمناطقية والعسكرية، وظهرت أنماط من الانقسام المؤسسي المتزامن مع تصاعد الصراع على الشرعية السياسية والاقتصادية، وهو ما يجعل من فهم البنية المفاهيمية للنزاع السياسي مدخلاً لازماً لتحليل ظواهر مثل: الانقسام الحكومي، وتعدّد مراكز اتخاذ القرار، وتدهور

(1) رقولي، عبد القادر، وكريم، عبد الحميد. (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 96.

(2) أزروال، عبد الله، ويوسف، محمد (2021)، مدخل لعلم السياسة 1 + 2، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة،

فعالية المؤسسات الرسمية، ومن الضروري الإشارة إلى أن النزاع السياسي ليس ظاهرة سلبية بالضرورة في جميع الحالات؛ بل قد يكون عاملاً في تحريك الجمود المؤسسي أو إحداث إصلاحات، ولكن حين يتخذ النزاع طابعاً عنيفاً أو يترافق مع انهيار الإطار المؤسسي والقانوني، فإنه يتحول إلى عامل رئيسي في تآكل الدولة وإضعاف مؤسساتها.⁽¹⁾

ثانياً - أنواع النزاع السياسي.

تختلف أنواع النزاع السياسي تبعاً لطبيعة الأطراف المتصارعة، وموضوع الصراع، والوسائل المستخدمة، والبنية السياسية التي يقع فيها النزاع، وقد تناولت الأدبيات السياسية هذا التصنيف من زوايا متعددة، لكن يمكن الإشارة إلى أهم الأنواع الأكثر تداولاً وشيوعاً في التحليل السياسي.

1، النزاع السياسي النخبوي.

يُشير إلى النزاعات التي تنشأ بين النخب السياسية داخل الدولة، مثل: الأحزاب، القيادات الحكومية، أو مراكز القوى الرسمية وغير الرسمية، ويتميز هذا النوع من النزاع بأنه يجري غالباً داخل البنى المؤسسية القائمة، لكنه قد يتطور إلى انقسام حادّ يؤدي إلى تعطيل المؤسسات أو انقسامها، ويكون محوره عادةً السلطة والشرعية وتوزيع النفوذ، وقد أكدت الدراسات أن النزاعات النخبوية تُعدّ أخطر من النزاعات الشعبية عندما ترتبط بانقسام مؤسسي أو أمني، كما حدث في ليبيا بعد 2014 إذ انقسمت النخب حول الشرعية السياسية، مما أدى إلى ازدواجية المؤسسات⁽²⁾.

2. النزاع السياسي المجتمعي.

يتجلى هذا النوع عندما يتحول الخلاف السياسي إلى حالة من الاستقطاب المجتمعي بين فئات واسعة من السكان، لأسباب أيديولوجية أو هوياتية أو مناطقية، وقد يأخذ شكل احتجاجات، تعبئة اجتماعية، أو حركات تغيير واسعة، هذا النوع أخطر من النزاع النخبوي عندما يترافق مع انعدام

(1) الزروق، أحمد أحمد الرشيد، وحبيب، هناء يونس محمد. (2023)، تجارب دولية للمصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: الدروس المستفادة من جنوب أفريقيا ورواندا والجزائر للحالة الليبية. مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، 13(1)، ص 67.

(2) O'Donnell, G. A. (1994), Delegates democracy. Journal of Democracy, 5(1), p. 61.

الثقة العامة في مؤسسات الدولة، أو عندما يُستغل من أطراف خارجية أو داخلية لتغذية الانقسام الاجتماعي⁽¹⁾.

3. النزاع المؤسسي .

ينشأ عندما تتعرض مؤسسات الدولة نفسها للخلاف، إما بسبب تضارب الاختصاصات، أو التنافس بين المؤسسات المدنية والعسكرية، أو بين السلطات التنفيذية والتشريعية أو القضائية، ويؤدي هذا النوع إلى شلل وظيفي وفقدان القدرة على اتخاذ القرار، وتُعد ليبيا نموذجًا بارزًا لهذا النزاع، إذ شهدت انقسامًا مؤسسيًا واضحًا بين برلمانيين وحكومتين ومؤسسات مالية وأمنية متوازية⁽²⁾.

4. النزاع المسلح ذو الجذور السياسية .

وهو النزاع الذي يتحول من الخلاف السياسي إلى استخدام أدوات القوة والعنف المنظم، ويتزامن هذا النوع عادةً مع ضعف الدولة أو هشاشة مؤسساتها، ويصبح فيه العنف وسيلة لحسم الخلاف السياسي، وتُجمع الأدبيات على أن هذا النوع من النزاع يُعدُّ الأعلى تكلفة على المؤسسات والأداء الحكومي، نظرًا لتأثيره على الأمن والاستقرار وتفكك مؤسسات الدولة.

5. النزاع السياسي الإقليمي والمحلي.

ينشأ حين تتجذر الخلافات السياسية داخل تقاطعات جغرافية أو مناطقية، وهو شائع في الدول التي تتسم بتنوع إثني أو قبلي أو جهوي، وقد يأخذ صبغة تنافس على الموارد أو النفوذ الجغرافي، وفي الحالة الليبية، لعب العامل الجهوي دورًا مركزيًا في تبلور أنماط النزاع السياسي، لا سيما بين الشرق والغرب والجنوب.

6. النزاع السياسي المرتبط بالشرعية.

يظهر عندما تتعدد مراكز السلطة، أو تتنافس الحكومات أو المجالس التشريعية أو القيادات السياسية على ادعاء الشرعية، ويُعد هذا النوع من أخطر الأنواع؛ لأنه يُضعف القدرة على إنفاذ السياسات، ويُربك العمل المؤسسي، ويُشتت الموارد، ويجعل مؤسسات الدولة عرضة للشلل⁽³⁾.

(1) وليد حميد مزهر (2024) .، الحركات الاجتماعية والتغيير الاجتماعي: دراسة في آليات التغيير السلمي . مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5(1)، ص 564.

(2) Linz, J. J., و Stepan, A. (1996) ،Problems of democratic transition and consolidation: Southern Europe, South America, and post-communist Europe. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, p. 253.

(3) مركز كارنيغي للشرق الأوسط (2015) .، ليبيا: صراع النخب وازدواجية المؤسسات بعد 2014، ص 11.

تُبرز هذه الأنواع التنوع الواسع في أشكال النزاع السياسي وحدوده وتفاعلاته، كما تساعد في فهم الطبيعة المركبة للنزاع الليبي خلال الفترة 2014-2024، باعتباره نزاعًا متعدد المستويات يجمع بين النزاع النخبوي، والمؤسسي، والمناطقى، والمسلح، ومن ثم فإن تحليل هذه الأنواع يوفر أساسًا نظريًا لربطها بمظاهر تراجع كفاءة المؤسسات الرسمية خلال سنوات الانقسام السياسي.

المطلب الثاني: مفهوم كفاءة المؤسسات الرسمية

أولاً- الإطار المفاهيمي العام لكفاءة المؤسسات.

تُعدّ كفاءة المؤسسات الرسمية إحدى الركائز الجوهرية في بناء الدولة الحديثة وتعزيز استقرارها السياسي والاجتماعي، ويكتسب هذا المفهوم أهمية مضاعفة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أو تشهد أزمات سياسية، حيث تصبح قدرة المؤسسات على أداء وظائفها مؤشراً حاسماً على متانة النظام السياسي وفاعليته.

يعرّف البنك الدولي كفاءة المؤسسات بأنها: "قدرة المؤسسات العامة على تصميم السياسات العامة وتنفيذها بفعالية، وتقديم الخدمات العامة بجودة عالية، ضمن إطار قانوني وتنظيمي رشيد"⁽¹⁾، ويرى علماء الإدارة العامة أن الكفاءة المؤسسية لا تُقاس فقط بمخرجات المؤسسة؛ بل أيضاً بمدى قدرتها على استخدام الموارد بشكل فعال، وتحقيق الأهداف بأقل تكلفة زمنية ومالية ممكنة، واستجابتها للبيئة المحيطة بها.

وتُفهم كفاءة المؤسسات الرسمية في إطار العلوم السياسية بوصفها قدرة البنى السياسية والإدارية على تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة:

- الاستقرار التنظيمي: أي استمرارية المؤسسة في أداء وظائفها دون انقطاع أو انهيار حتى في أوقات الأزمات.
- الشرعية المؤسسية: أي قبول المؤسسة لدى المجتمع واعتراف المواطنين بسلطتها ومخرجاتها.
- الفاعلية التشغيلية: أي تحقيق الأهداف المعلنة بوسائل ملائمة، وتقديم خدمات بجودة معقولة.

من منظور آخر ترتبط الكفاءة المؤسسية ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الحوكمة الرشيدة، إذ يُعدّ وجود مؤسسات ذات كفاءة شرطاً ضرورياً لإرساء المساءلة، الشفافية، والعدالة في إدارة الموارد العامة، كما أن المؤسسات الكفؤة تُعدّ عنصراً فاعلاً في بناء ثقة المواطن بالدولة، وضمان الالتزام بالقوانين، واستقرار دورة السياسات العامة.⁽²⁾

(1) World Bank Group. (2017)، World development report 2017: Governance and the law. Washington, DC: World Bank Publications, p. 51.

(2) الشبلي، عمر إبراهيم عبد الحميد (2023).، الحوكمة الإلكترونية ودورها في تطوير الموارد البشرية للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(2)، ص 891.

وقد أظهرت العديد من الدراسات التجريبية أن الدول ذات المؤسسات الفعالة تتمتع بمعدلات نمو أعلى، واستقرار سياسي أكبر، وانخفاض في مستويات الفساد، مقارنة بالدول التي تعاني من ضعف في الأداء المؤسسي، كما في السياق الليبي تُعد مسألة الكفاءة المؤسسية محورية في تحليل ما آل إليه وضع الدولة بعد 2014، فقد أدى الانقسام السياسي وتعدد السلطات إلى تراجع حادّ في فاعلية المؤسسات، سواء على المستوى الإداري أو الخدمي أو الأمني، وهو ما يُبرز أهمية فهم مفهوم الكفاءة المؤسسية كإطار تحليلي رئيسي في هذه الدراسة.

ثانياً - مكونات كفاءة المؤسسات والعوامل المؤثرة فيها.

تُعد كفاءة المؤسسات الرسمية مفهوماً مركباً يتضمن عدداً من الأبعاد المتداخلة، تتجاوز النظرة الإدارية التقنية، لتشمل الجوانب السياسية، القانونية، التنظيمية، والبيئية، ومن أجل بناء فهم تحليلي دقيق للمفهوم، يمكن تفكيك كفاءة المؤسسات إلى ثلاثة مكونات رئيسية:

1. الكفاءة التنظيمية.

تشير إلى مدى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها البشرية والمادية والزمنية بأقصى قدر من الفاعلية، مع تقليل الهدر والتكرار في العمليات، ويتطلب ذلك وجود هياكل تنظيمية واضحة، وتوزيع دقيق للصلاحيات، ونظم متابعة وتقييم للأداء⁽¹⁾.

2. الكفاءة الإجرائية.

وهي تتعلق بجودة العمليات الداخلية للمؤسسة، وسرعة اتخاذ القرار، ومرونة الإجراءات، ومدى التزامها بالقواعد القانونية والمعايير المهنية. ضعف هذا البعد يؤدي إلى البيروقراطية، وتعطيل الخدمات، وانتشار الفساد الإداري⁽²⁾.

3. الكفاءة الوظيفية.

وتقيس مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المنوطة بها، وجودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين، ومدى رضا الجمهور عنها، ويُعدّ هذا المكون الأكثر وضوحاً من حيث مؤشرات القياس، لكنه يتأثر مباشرة بالأبعاد التنظيمية والإجرائية⁽³⁾.

(1) المعاينة، جاسم عبدالرحمن (2022)، .، الإدارة الإستراتيجية ودورها في تحسين أداء البلديات .مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(9)، ص 22.

(2) المعاينة، جاسم عبدالرحمن (2022)، .، نفس المرجع السابق، ص 27.

(3) الشميلي، عائشة يوسف (2017)، .، الإدارة الإستراتيجية الحديثة: التخطيط الإستراتيجي، البناء التنظيمي، القيادة الإبداعية، الرقابة والحوكمة، الدوحة: Al Manhal، ص 341.

● العوامل المؤثرة على كفاءة المؤسسات:

- تتأثر كفاءة المؤسسات بعدد من العوامل البنوية والوظيفية، من أبرزها:
 - الاستقرار السياسي: فوجود بيئة سياسية مستقرة يُعد شرطاً أساسياً لتماسك المؤسسات وقدرتها على التخطيط والتنفيذ، في المقابل، تؤدي النزاعات والانقسامات السياسية إلى إضعاف المؤسسات وتعطيل وظائفها⁽¹⁾.
 - وضوح القوانين والنظم الإدارية: فالإطار القانوني الواضح والملزم يُساعد على تقوية الأداء المؤسسي ويحدّ من التداخل في الصلاحيات، بينما يؤدي الغموض القانوني إلى فوضى تنظيمية.
 - الموارد البشرية والمادية: إذ تتطلب المؤسسة الكفؤة موارد بشرية مؤهلة ونُظم تدريب مستمرة، إلى جانب موازنات مالية مستقرة، وإمكانيات لوجستية وتقنية داعمة.
 - الرقابة والمساءلة: غياب آليات الرقابة الفاعلة والمساءلة الشفافة يُضعف من كفاءة الأداء، ويفتح المجال أمام الفساد والانحرافات الإدارية.
 - الاستقلال المؤسسي عن الصراع السياسي: تزداد كفاءة المؤسسات في البيئات التي تحترم فيها استقلالية العمل المؤسسي، ولا تُخضعه لتقلبات الانتماء السياسي أو التوازنات الفئوية، أما في حالات التسييس المؤسسي، فإن الأداء غالباً ما يتدهور.
- في الدول التي تعاني من أزمات سياسية أو نزاعات داخلية، تأخذ مظاهر ضعف الكفاءة المؤسسية أشكالاً متعددة، منها:
 - ازدواجية في الهياكل والمؤسسات (كما في الحالة الليبية بعد 2014).
 - انقطاع سلاسل اتخاذ القرار وضعف التنسيق بين القطاعات.
 - غياب الشفافية والمساءلة.
 - نقص شديد في الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة.
 - فقدان الثقة الشعبية في المؤسسات الرسمية كمصدر للخدمة العامة أو كأداة إنفاذ قانون.

(1) North, D. C., Wallis, J. J., و Weingast, B. R. (2009)، Violence and social orders: A conceptual framework for interpreting recorded human history. Cambridge University Press, p. 254.

● أبعاد الكفاءة المؤسسية ومعايير الحكم على أداء المؤسسات الرسمية:

يمثل مفهوم الكفاءة المؤسسية إطارًا تركيبياً يتجاوز التعريفات العامة للكفاءة إلى تحديد أبعادها ومعايير تقييمها في الواقع العملي، وتشير أدبيات الحوكمة والحكم الرشيد إلى أن كفاءة المؤسسات الرسمية لا تُقاس فقط بقدرتها على تحقيق أهدافها المعلنة؛ بل أيضًا بمدى حسن استخدامها للموارد، وجودة عملياتها الداخلية، ومستوى استجابتها للمجتمع، وقدرتها على الاستمرار والتكيف في البيئات المتقلبة⁽¹⁾، ومن ثمّ، فإن تحليل أثر النزاع السياسي في كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا يستلزم توضيح أهم هذه الأبعاد والمعايير قبل الانتقال إلى التطبيق.

1. البعد الوظيفي (تحقيق الأهداف والنتائج).

يقصد بالبعد الوظيفي قدرة المؤسسة الرسمية على إنجاز الوظائف التي أنشئت من أجلها، وفق ما هو منصوص عليه في الدساتير والقوانين واللوائح، ويؤكد شتيوي أن الحكم الرشيد يفترض وجود مؤسسات قادرة على تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى برامج وسياسات وخطط قابلة للتنفيذ، ثم إلى نتائج ملموسة تنعكس في تحسين نوعية حياة المواطنين⁽²⁾، في هذا الإطار، يمكن الحكم على الكفاءة الوظيفية للسلطة التنفيذية مثلًا من خلال قدرتها على وضع سياسات عامة متسقة وتنفيذ مشروعات تنموية في آجال معقولة، وللسلطة التشريعية من خلال جودة التشريعات الصادرة وانتظام عملها الرقابي، وللسلطة القضائية من خلال سرعة البتّ في القضايا واحترام ضمانات المحاكمة العادلة.

وعليه، تتمثل المعايير الرئيسية لهذا البعد في: درجة تحقق الأهداف الفعلية مقارنة بالمخطط، ومستوى استمرارية الأداء، ووجود فجوة أو عدمها بين النصّ والتطبيق.

2. البعد الاقتصادي (حسن استخدام الموارد).

يرتبط البعد الاقتصادي للكفاءة بمدى قدرة المؤسسة على استخدام الموارد المالية والبشرية والمادية استخدامًا رشيدًا، بحيث يتحقق أكبر قدر من المخرجات بأقل قدر ممكن من التكاليف

(1) حمزة، محمد سليمان، الحوكمة الرشيدة: أطر ومفاهيم واستراتيجيات، مركز دراسات الحوكمة، الخرطوم، 2022. ص 69.

(2) شتيوي، علي، الحكم الرشيد من منظور مؤسسات بريتون وودز، دار فكرة كوم، الجزائر، ص 79.

دون الإضرار بالجودة، وتُجمع أدبيات الحوكمة على أن تضخم الإنفاق الجاري، وضعف الرقابة المالية، وارتفاع مستويات الهدر، مؤشرات مباشرة على قصور الكفاءة المؤسسية (1).
في السياق الليبي، يكتسب هذا البعد أهمية خاصة نظرًا لاعتماد المالية العامة بدرجة كبيرة على عوائد النفط والغاز؛ ما يجعل حسن إدارة هذه الموارد واستخدامها معيارًا حاسمًا للحكم على كفاءة المؤسسات، وتشمل المعايير العملية هنا: تركيب بنود الموازنة بين إنفاق تشغيلي وإنفاق تنموي، وشفافية التقارير المالية، وانتظام إعداد الحسابات الختامية، وفعالية نظم المراجعة والرقابة.

3. البعد التنظيمي (وضوح الهياكل وتماسك الصلاحيات).

يتعلق هذا البعد بسلامة البناء التنظيمي للمؤسسة، من حيث وضوح مستويات القرار وتوزيع الصلاحيات والاختصاصات، وتحديد العلاقة بين المستويات المركزية والمحلية. فكلما كان الهيكل التنظيمي أكثر وضوحًا وتماسكًا، وأقل تداخلًا في الصلاحيات، زادت القدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه ومساءلة المسؤولين عنه، وتشير دراسة الإسكوا حول الحوكمة والمؤسسات في ليبيا إلى أن غموض الهياكل وتعدد مراكز القرار وتداخل الاختصاصات من أبرز مصادر الهشاشة المؤسسية في الحالة الليبية (2).

ويُمكن قياس هذا البعد من خلال: وجود هياكل تنظيمية معتمدة ومحدثة، وتوافر أوصاف وظيفية دقيقة، ووجود آليات تنسيق فعّالة بين الوحدات المختلفة، ووضوح خطوط المساءلة الإدارية.

4. البعد الإجرائي (جودة العمليات والشفافية).

يركز البعد الإجرائي على الكيفية التي تُدار بها العمليات داخل المؤسسة، من حيث بساطة الإجراءات، وشفافيتها، وإمكانية تتبعها، ومدى خلّوها من التعقيدات غير المبررة. فطول

(1) شتيوي، علي، الحكم الراشد من منظور مؤسسات بريتون وودز. مرجع سابق ذكره ص 85.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الأمم المتحدة، بيروت، 2020.

الإجراءات وكثرة الحلقات البيروقراطية يفتحان المجال أمام الممارسات غير المشروعة، ويؤديان إلى إهدار الوقت والموارد، ويضعفان ثقة المواطن في المؤسسة.

وتشير الأدبيات إلى أن تبسيط الإجراءات واعتماد النظم الإلكترونية ونشر المعلومات بشكل استباقي من أهم أدوات تحسين الكفاءة الإجرائية ومكافحة الفساد⁽¹⁾، ويمكن ترجمة هذا البعد إلى معايير عملية مثل: عدد الخطوات المطلوبة لإنجاز خدمة معينة، ومتوسط زمن المعاملة، ودرجة وضوح المعلومات المنشورة للجمهور، ومستوى الاعتماد على الحكومة الإلكترونية.

5. البعد المجتمعي (الاستجابة والإنصاف).

يتعلق هذا البعد بمدى استجابة المؤسسة الرسمية لاحتياجات المجتمع، وقدرتها على تقديم خدمات عامة عادلة ومتوازنة بين الفئات والمناطق، ويؤكد صافي أن الرشد السياسي يفترض مؤسسات تقوم على مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد والخدمات⁽²⁾، في هذا الإطار، تصبح مؤشرات مثل: مستوى رضا المواطنين عن الخدمات، ومعدلات الشكاوى والتظلمات، وغياب التمييز على أساس جغرافي أو اجتماعي أو سياسي، عناصر أساسية للحكم على الكفاءة المجتمعية للمؤسسة، ويزداد وزن هذا البعد في الدول الخارجة من النزاعات، إذ تمثل إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة أحد الشروط الرئيسة للاستقرار.

6. البعد الزمني والاستدامة المؤسسية.

لا تقتصر الكفاءة على الأداء في لحظة محددة؛ بل ترتبط أيضاً بقدرة المؤسسة على الاستمرار والقدرة على التعلّم والتكيف مع المتغيرات، وتبيّن بعض الدراسات المقارنة في الدول الهشة أن المؤسسات الأكثر كفاءة هي تلك التي تمتلك آليات داخلية للتعلّم وإعادة الهيكلة وتحديث الإجراءات، بدل الاكتفاء بردود فعل ظرفية قصيرة المدى⁽³⁾.

(1) حمزة، محمد سليمان، الحوكمة الرشيدة: أطر ومفاهيم واستراتيجيات، مرجع سابق ذكره ص 175-177.
(2) صافي، لؤي، الرشد السياسي وأسس المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015. ص 145-148.
(3) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات، الأمم المتحدة، بيروت، 2020.

المطلب الثالث:

العلاقة بين الاستقرار السياسي والأداء المؤسسي

أولاً- الإطار النظري للعلاقة بين الاستقرار السياسي وكفاءة الأداء المؤسسي.

تُعد العلاقة بين الاستقرار السياسي وكفاءة المؤسسات من أكثر العلاقات تداخلاً في حقل العلوم السياسية والإدارية، فمن جهة، يُعد الاستقرار السياسي شرطاً ضرورياً لاستمرار الأداء المؤسسي الفعال؛ ومن جهة أخرى، تُعتبر المؤسسات الكفؤة أداةً للحفاظ على الاستقرار وتعزيزه، وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن هذه العلاقة ذات طابع تبادلي إذ يؤثر كلٌّ من الطرفين في الآخر بصورة مباشرة وغير مباشرة⁽¹⁾.

يعرّف الاستقرار السياسي بأنه: "حالة من انتظام الحياة السياسية في ظلّ سلطة شرعية ومؤسسات قادرة على احتكار العنف المشروع وتنظيم التداول السلمي للسلطة وتوفير الإطار القانوني للنشاط السياسي"⁽²⁾، ويعني ذلك أن الاستقرار لا يتجسد فقط في غياب العنف أو الصراع؛ بل في وجود نظام سياسي قادر على إدارة التنوع السياسي والاجتماعي داخل قواعد منظمة.

أما الأداء المؤسسي فهو يُشير إلى قدرة المؤسسات الرسمية على تنفيذ وظائفها بكفاءة وحيادية وعدالة، بما يشمل تقديم الخدمات، تنفيذ السياسات، إدارة الموارد، وإنفاذ القانون، ويتطلب ذلك وجود منظومة متماسكة من السياسات العامة، الموارد، الكوادر، ونظم الإدارة⁽³⁾.

وترى بعض النظريات أن الاستقرار السياسي يُشكّل بيئة ضرورية لنمو الأداء المؤسسي، حيث يسمح بتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن، ويسهّل اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات دون تعطيل، في المقابل، يؤدي غياب الاستقرار إلى تعطيل عمل المؤسسات، بسبب الانقسامات أو النزاعات التي تعرقل الإدارة وتضعف الولاء المؤسسي، وقد طورت بعض النماذج النظرية، مثل: نموذج "الحلقة المغلقة (Vicious Circle Model)"، فكرة مفادها أن غياب الاستقرار السياسي يُنتج

(1) الشميلي، عائشة يوسف(2017) .، مرجع سبق ذكره، ص 367.

(2) مجموعة مؤلفين، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(2014) .، التداخليات الجيوستراتيجية للثورات العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 421.

(3) مجموعة مؤلفين، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(2014) .، نفس المرجع السابق، ص 431.

مؤسسات ضعيفة، وهذه المؤسسات بدورها تُعجز الدولة عن معالجة أسباب عدم الاستقرار، مما يؤدي إلى حلقة من التدهور المستمر⁽¹⁾.

في الدول التي تمر بمرحلة ما بعد نزاع أو تحول سياسي، كالحالة الليبية، تُصبح العلاقة بين الاستقرار والأداء المؤسسي أكثر تعقيداً؛ ذلك أن المؤسسات في هذه الحالات غالباً ما تكون ناشئة، أو ضعيفة، أو خاضعة لولاءات متعارضة، مما يجعلها غير قادرة على إدارة التعقيد السياسي أو تلبية الاحتياجات المجتمعية، وهنا، يظهر أثر النزاع السياسي في تفتيت المؤسسات أو تسييسها، بما يحول دون قيامها بدورها الوظيفي، تشير تقارير المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن ضعف الأداء المؤسسي في الدول الهشة هو في الغالب نتاج مباشر لحالة عدم الاستقرار، لا سيما حين يتعلق الأمر بتعدد مراكز اتخاذ القرار، أو فقدان السيطرة على الموارد، أو انهيار نظم الحوكمة⁽²⁾.

ثانياً - الأبعاد التطبيقية للعلاقة وانعكاساتها في السياق الليبي.

يُتخذ التفاعل بين الاستقرار السياسي وكفاءة المؤسسات الرسمية بُعداً عملياً معقداً، خصوصاً في الدول التي تمر بصراعات ممتدة أو انقسامات سياسية حادة، إذ لا يُمكن فهم تدهور الأداء المؤسسي فيها دون تحليل السياق السياسي الذي أنتج ذلك التدهور، ويبرز هذا التفاعل بشكل جلي في الحالة الليبية خلال الفترة (2014-2024)، حيث أدى النزاع السياسي الحاد إلى تقويض فعالية معظم المؤسسات العامة.

1. أثر عدم الاستقرار على البنية المؤسسية.

منذ اندلاع الأزمة السياسية في ليبيا عام 2014، دخلت مؤسسات الدولة في حالة انقسام وظيفي وهيكلية واضح، تمثل في:

(1) Kaufmann, D., Kraay, A., وMastruzzi, M. (2010)، The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430)، Washington, DC: World Bank, p. 156.

(2) الشورى، منى خيرى مصطفى(2025)، اشكاليات بناء الدولة ومؤسساتها في الدول الهشة خلال التحول من الصراع: دراسة مقارنة بين حالي اليمن وليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 16(3)، ص

- ازدواجية المؤسسات: وجود حكومتين متنافستين وبرلمانين، ما أدى إلى تداخل الصلاحيات وتعطيل سياسات موحدة.⁽¹⁾
 - فقدان السيطرة المركزية: انحسار سلطة الدولة في مناطق محددة، وتنامي دور التشكيلات المسلحة خارج إطار المؤسسات الرسمية.⁽²⁾
 - تدهور الإدارة العامة: غياب السياسات الموحدة للتوظيف والمالية والخدمات، وغياب المساءلة نتيجة للانقسام القضائي والإداري.
- هذه العوامل مجتمعة أثرت بشكل مباشر على قدرة المؤسسات على أداء وظائفها الأساسية، مثل: تقديم الخدمات، إدارة الموارد، والتخطيط العام.
- أدى عدم الاستقرار السياسي في ليبيا منذ عام 2014 إلى تفكيك البنية المؤسسية للدولة، عبر ازدواجية المؤسسات وتراجع السيطرة المركزية وتدهور الأداء الإداري، وقد أسهم هذا الوضع في إضعاف قدرة المؤسسات العامة على أداء وظائفها الأساسية، خاصة في مجالات تقديم الخدمات وإدارة الموارد والتخطيط، مما عمق أزمة الحوكمة وكس حالة العجز المؤسسي.

2. ضعف الأداء المؤسسي كمُعزز لعدم الاستقرار.

- لم يكن تراجع الأداء المؤسسي مجرد نتيجة للنزاع السياسي؛ بل أصبح بدوره سبباً معززاً لحالة عدم الاستقرار، وذلك من خلال:
- فقدان الثقة المجتمعية: ضعف الخدمات العامة، وتدهور جودة التعليم والصحة، وسوء الإدارة المالية، أدت إلى شعور عام بانعدام الكفاءة والعدالة.
 - اتساع الفساد الإداري والمالي: نتيجة لغياب الرقابة وتفتت المؤسسات الرقابية، بما في ذلك هيئات التنقيش والمحاسبة.⁽³⁾
 - تراجع احتكار الدولة للعنف المشروع: ضعف المؤسسة الأمنية الرسمية، وانتشار السلاح، وتعدد قوى الأمر الواقع، ما جعل الدولة غير قادرة على فرض القانون.

(1) Rotberg, R. I. (Ed.), (2024), When states fail: Causes and consequences. Princeton, NJ: Princeton University Press, p. 55.

(2) الشورى، منى خيرى مصطفى(2025) .، مرجع سبق ذكره، ص 41.

(3) الشريجي، عادل محمد، والمائل، عبدالسلام محمد(2018) .، واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا، الآثار وسبل مكافحته. مجلة الدراسات الاقتصادية، 1(2)، ص 222.

وبالتالي، فإن الأداء المؤسسي الضعيف لم يكن محايداً سياسياً؛ بل ساهم في استمرار الأزمة، عبر تعميق الانقسامات وتعطيل التسويات السياسية. أصبح ضعف الأداء المؤسسي في ليبيا عاملاً فاعلاً في إعادة إنتاج عدم الاستقرار، بعد أن أدى إلى تآكل الثقة المجتمعية، وتفشي الفساد، وتراجع قدرة الدولة على فرض القانون، وبهذا تحوّل القصور المؤسسي من نتيجة للأزمة السياسية إلى محرّك لاستمرارها، بما عمّق الانقسامات وأعاق فرص التسوية والاستقرار.

3. الحلقة المغلقة: تفكيك الاستقرار والأداء معاً.

تشير تجربة ليبيا إلى وجود ما يُمكن تسميته بـ"الحلقة المغلقة للفشل المؤسسي"، إذ أدّت حالة النزاع السياسي إلى تقويض أداء المؤسسات، ومن ثم تحولت هذه المؤسسات الضعيفة إلى عائق أمام تحقيق الاستقرار السياسي من جديد، هذه الحلقة جعلت أي مبادرة للإصلاح أو إعادة البناء تصطدم بواقع مؤسسي هش، وغير قادر على احتواء الأزمة أو تنظيم المسار الانتقالي⁽¹⁾. وقد أكدت دراسات مقارنة أن الدول الخارجة من النزاع لا يُمكن أن تستعيد استقرارها دون مؤسسات عامة قادرة وموثوقة، خصوصاً تلك المعنية بالخدمات الأساسية، والمالية العامة، والأمن، والعدالة الانتقالية.

تُبرز الحالة الليبية وجود حلقة مغلقة من الفشل المؤسسي، إذ قاد النزاع السياسي إلى إضعاف المؤسسات، ثم أسهم ضعف هذه المؤسسات في إدامة عدم الاستقرار، وقد جعل هذا التفاعل السلبي مسارات الإصلاح وإعادة البناء شديدة الهشاشة، مؤكّداً أن استعادة الاستقرار لا يمكن أن تتحقق دون مؤسسات عامة قوية وموثوقة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية بكفاءة.

يبيّن من العرض السابق أن العلاقة بين الاستقرار السياسي وكفاءة الأداء المؤسسي في السياق الليبي ليست خطية؛ بل تفاعلية وسياقية، إذ لا يمكن تحقيق كفاءة مؤسسية دون بيئة سياسية مستقرة، كما أن الاستقرار نفسه لا يمكن أن يتحقق أو يُحافظ عليه في ظل مؤسسات ضعيفة أو منقسمة أو خاضعة للاستقطاب. لذلك، فإن أي تصور لإصلاح مؤسسات الدولة الليبية يجب أن ينطلق من فهم هذه العلاقة كشرط مسبق لأي بناء مؤسسي فاعل ومستدام.

(1) الشورى، منى خيرى مصطفى (2025)، مرجع سبق ذكره، ص 42.

المبحث الثاني:

النظريات المفسرة للنزاع السياسي

تُعد النظريات التفسيرية أداة مركزية في تحليل الظواهر السياسية، إذ تُوفّر إطارًا مفاهيميًا ومنهجيًا لفهم السلوك السياسي، ودوافع النزاعات، والأنماط التي تتكرّر عبر الزمان والمكان، والنزاع السياسي، بصفته ظاهرة متعددة الأبعاد، لا يمكن فهمه أو تحليله اعتمادًا على التوصيفات الوصفية أو التجريبية وحدها؛ بل يتطلب استدعاء منظومات نظرية تُمكن الباحث من تأطير العوامل المسببة له، والآليات المحرّكة له، والشروط البنيوية والسياقية التي تُفسّره.

وقد أنتجت أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية مجموعة من النظريات التي سعت لتفسير النزاع السياسي، كل منها انطلقت من مسلمات تحليلية مختلفة، وركّزت على مستويات متباينة من التحليل؛ فمنها ما ركّز على الطبيعة البشرية والدوافع الذاتية كما في النظرية الواقعية، ومنها ما ركّز على بنية النظام السياسي والمؤسسات كما في نظرية النظم، ومنها ما ذهب إلى التحليل البنيوي والسياقي مع إعطاء الأولوية للعوامل الهيكلية والتاريخية كما في النظرية البنيوية⁽¹⁾.

إن فهم النزاع السياسي في الحالة الليبية لا يمكن أن يتم إلا عبر مقارنة تفسيرية متعددة الأبعاد، بالنظر إلى تعقيد المشهد السياسي، وتداخل العوامل الداخلية والخارجية، وتحوّل النزاع من مستوى نخبوي إلى انقسام مؤسسي وأمني واسع، ومن هنا تأتي أهمية هذا المبحث، إذ يسعى إلى استعراض وتحليل أبرز النظريات التي يمكن أن تسهم في تأطير ظاهرة النزاع السياسي، وتقديم أدوات تحليلية تُساعد في تفسير أسبابه وتطوراتهِ ومآلاتهِ.

وسيتناول هذا المبحث ثلاث نظريات تفسيرية رئيسية:

- **النظرية الواقعية:** بما تطرحه من تحليل قائم على منطق القوة والمصلحة والصراع على السلطة.
- **نظرية النظم والمؤسسات:** التي تُبرز أهمية التفاعلات داخل النظام السياسي، وأثر المؤسسات في تنظيم أو تفجير النزاع.
- **النظرية البنيوية:** التي تنظر للنزاع بوصفه نتيجة تراكمية لتفاعلات اقتصادية واجتماعية وتاريخية ممتدة.

(1) بدر داخل بديوي، وآخرون (2025).، الصراعات الإثنية في أفريقيا: سيراليون أنموذجاً. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(2)، ص 317.

المطلب الأول:

النظرية الواقعية

تمثل النظرية الواقعية إحدى أقدم وأهم النظريات التفسيرية في علم السياسة والعلاقات الدولية، وقد طوّرت أدوات تحليلية قوية لفهم ظواهر الصراع، والتنافس، والتّزاعات بين الفاعلين السياسيين، سواء على مستوى الدولة أو النظام السياسي الداخلي، وتقوم الواقعية على افتراض أساسي مفاده أن التّزاع السياسي هو نتيجة طبيعية وملزمة لطبيعة الإنسان والسلطة، إذ يسعى الفاعلون إلى تعظيم مصالحهم الخاصة، والحفاظ على بقائهم، من خلال أدوات القوة والتنافس على الموارد والشرعية.

تضربُ الجذورُ الأولى للنظرية الواقعية عميقاً في التصورات الفلسفية التي أرساها مفكرون من أمثال: نيقولا ميكافيللي وتوماس هوبز؛ اللذين اعتبرا الصراع السياسي حالةً أصيلةً وحتمية في الطبيعة البشرية، ناجمة عن أنانية الإنسان وطموحه اللامحدود نحو السيطرة، وتبلورت النظرية في القرن العشرين على يد مفكرين مثل هانز مورغنثاؤ، الذي أكّد أن السياسة هي صراع دائم من أجل القوة، وأن المؤسسات والقوانين ليست سوى أدوات تُستخدم ما دامت لا تُقيّد مصلحة الفاعلين السياسيين⁽¹⁾.

وترى النظرية الواقعية أن غياب سلطة عليا فوق الفاعلين السياسيين - سواء في النظام الدولي أو في النظم الداخلية الضعيفة - يؤدي إلى حالة من "الفوضى" التي تُحفّز الأطراف على التحرك وفق منطق المصلحة الذاتية، دون اعتبار للقواعد التوافقية أو الأعراف المؤسسية، فالنظام السياسي في هذه الحالة يصبح ميداناً للصراع بين القوى المختلفة، لا سيّما عندما لا توجد آليات فعّالة لاحتكار العنف أو تنظيم تداول السلطة⁽²⁾.

وفي ضوء هذا التّصور لا تنتظر الواقعية إلى النزاع السياسي كظاهرة شاذة؛ بل تُعدّه سلوكاً متوقّعا حين تختل توازنات القوة داخل النظام، أو عندما تسعى أطراف فاعلة إلى إعادة

(1) Morgenthau, H. J. (1948), Politics among nations: The struggle for power and peace. New York, NY: Knopf, p. 91.

(2) Morgenthau, H. J. (1948), P. 116.

تشكيل النظام السياسي لصالحها، كما لا تُعطي الواقعية أهمية كبرى للقيم مثل الديمقراطية أو التوافق، بقدر ما تركز على الوقائع المرتبطة بتوزيع القوة وموازن المصالح.⁽¹⁾ في السياق الداخلي تُفسّر الواقعية النزاع السياسي على أنه انعكاس لصراع بين النخب أو القوى المؤسسية المتنافسة، والتي تسعى لاحتكار القرار السياسي أو السيطرة على مفاصل الدولة، وحين تضعف المؤسسات المنظمة للصراع - مثل: الدستور، والأحزاب، والسلطة القضائية - يتحول التنافس إلى نزاع غير منضبط، قد يتخذ طابعاً عنيفاً أو يؤدي إلى الانقسام، ومن ثمّ، فإن قدرة النظام السياسي على ضبط هذا الصراع تتوقف على مدى تماسك مراكز القوة الرسمية واحتكارها لوسائل التأثير، سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية⁽²⁾.

توفّر النظرية الواقعية إطاراً تفسيريّاً ملائماً لفهم طبيعة النزاع السياسي في ليبيا، حيث يُمكن النظر إلى الانقسام القائم بوصفه صراعاً بين فاعلين يسعون إلى تعظيم القوة والسيطرة على الموارد والشرعية في ظل غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط التنافس، فضعف الدولة بعد عام 2011، وانهايار احتكارها للعنف المشروع، خلق بيئة أقرب إلى "الفوضى الواقعية"، دفعت القوى السياسية والعسكرية إلى الاعتماد على أدوات القوة بدل الاحتكام إلى القواعد الدستورية والمؤسسية.

ومن هذا المنظور، لا يُفسّر الانقسام الليبي باعتباره فشلاً في التوافق السياسي فقط؛ بل كنتيجة طبيعية لاختلال موازين القوة وتعدد مراكز القرار، إذ سعت كل قوة فاعلة إلى تأمين بقائها وتعزيز نفوذها عبر التحالفات الداخلية والخارجية، وتُبرز الواقعية هنا محدودية دور المؤسسات والقوانين في ظل غياب قوة قادرة على فرضها، ما يفسر هشاشة المسارات الانتقالية، وتكرار انهيار التسويات السياسية التي لم تُبنّ على توازنات قوة مستقرة داخل النظام السياسي.

ثانياً - تطبيق النظرية الواقعية على النزاع السياسي في ليبيا وحدودها التفسيرية.

عند تطبيق النموذج الواقعي على الحالة الليبية خلال الفترة (2014-2024)، يمكن ملاحظة أن النزاع السياسي الذي نشب بعد انقسام المؤسسات السيادية يُمثل نموذجاً يُقارب ما

(1) الشلبي، عيسى أحمد عيسى (2018)، .، العلاقة بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية، المجلة العلمية لكلية التجارة (أسبوط)، 38(65)، ص 243.

(2) تيم دان-ميليا، كوركي، ستيف، وسميث، ستيف. (2001)، نظريات العلاقات الدولية. نظريات العلاقات الدولية، ص 79.

تطرحه النظرية الواقعية من حيث تفسير الصراع بوصفه ناتجًا عن سعي الفاعلين نحو القوة والسيطرة، في ظل غياب سلطة مركزية قادرة على احتكار أدوات النفوذ السياسي والعسكري، فبعد انتخابات مجلس النواب في 2014 وما تبعها من انقسامات في الشرعية، دخلت الدولة الليبية في حالة من التعدد المؤسسي والتنازع بين مراكز السلطة، وهو ما أدى إلى بروز سياق فوضوي تمثلت فيه الدينامية الواقعية بشكل مباشر، ففي ظل ضعف المؤسسات المركزية، سعت مختلف الفواعل، سواء كانت حكومات، مجالس، فصائل مسلحة، أو حتى قوى اجتماعية، إلى تعظيم مكاسبها السياسية عبر السيطرة على الموارد، مثل: النفط والمصرف المركزي، أو عبر فرض النفوذ الميداني، وهو ما انسجم مع التصور الواقعي القائل بأن الفاعلين يتحركون وفق منطق المصلحة الذاتية في غياب توازن قوى رادع. لقد تحوّل النزاع في ليبيا من منافسة سياسية إلى صراع صفري، إذ ينظر كل طرف إلى مكاسب الآخر كتهديد لبقائه⁽¹⁾.

كما أن الفشل في بناء عقد اجتماعي جديد أو ترسيخ مؤسسات شرعية جامعة يعكس ما تنبّهت له الواقعية بشأن هشاشة الأطر التوافقية عندما تضعف ميزان القوى المنظم للنظام السياسي، فقد أثبتت التجربة الليبية أن غياب الردع السياسي والأمني أدى إلى اختلالات هيكلية في المؤسسات، ما جعلها غير قادرة على تنظيم التنافس، فبات النزاع يميل إلى التفاقم لا إلى الاحتواء، وهو ما يُعزّز الفرضية الواقعية حول أن التوازن القسري وليس التوافق هو الضامن للاستقرار في البيئات المنقسمة. مع ذلك فإن النظرية الواقعية، رغم قدرتها على تفسير سلوك الفاعلين في السياقات المنقسمة مثل: ليبيا، تبقى محدودة من حيث تجاهلها لبعض الأبعاد المعقدة للنزاع، فهي لا تولي اهتمامًا كافيًا للعوامل البنوية الاقتصادية، أو الأطر الاجتماعية والثقافية، أو الديناميات التاريخية التي تُشكّل بيئة النزاع، كما أنها لا تُفسر بعمق أسباب فشل بناء المؤسسات ما بعد النزاع، ولا تميز بين أنواع الفاعلين المحليين والدوليين في حالات الدولة الضعيفة⁽²⁾.

كذلك فإن تغليب الواقعية لمنطق المصلحة والصراع يجعلها غير كافية لفهم مبادرات التفاوض أو جهود المصالحة، التي تتطلب مقاربة أكثر شمولًا تراعي البنى المؤسساتية والبيئة المجتمعية، ولهذا، فإن استخدام النظرية الواقعية في تحليل النزاع الليبي يُعد مدخلًا تفسيريًا أوليًا، لكنه يحتاج إلى استكمال بنماذج تحليلية أخرى أكثر تفاعلية، كما سيتم لاحقًا في مناقشة نظرية النظم والبنية السياقية.

(1) رمضان، زينب عبد العال سيد (2023)، أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافيا السياسية. مجلة كلية

الآداب، جامعة بورسعيد، (1)25، ص 105.

(2) رمضان، زينب عبد العال سيد، نفس المرجع السابق ص100.

المطلب الثاني: نظرية النظم والمؤسسات

أولاً- الأسس النظرية لنظرية النظم وتفسيرها للنزاع السياسي

تُعد نظرية النظم من أكثر النظريات تأثيراً في علم السياسة الحديث، إذ قدمت إطاراً تحليلياً لفهم كيفية تفاعل مكونات النظام السياسي داخلياً وخارجياً، وآليات استقراره أو اختلاله، تأسست هذه النظرية في خمسينيات القرن العشرين على يد عالم السياسة الأمريكي ديفيد إيستون، الذي عرّف النظام السياسي بأنه "منظومة من الأنشطة المتداخلة والمتكررة التي تتعامل مع المدخلات وتحولها إلى مخرجات بهدف توزيع القيم السلطوية في المجتمع"⁽¹⁾، ومن هذه الزاوية، يُفسّر الصراع السياسي بوصفه عَرَضاً لقصور وظيفي أو اضطراب في توازن المنظومة، نتيجة عجزه عن الاستجابة للضغوط أو إدارة التفاعلات الداخلية.

ترتكز النظرية على مجموعة من المفاهيم الأساسية أبرزها: المدخلات (مطالب وضغوط)، والمخرجات (قرارات وسياسات)، والتغذية الراجعة (Feedback)، والبيئة الداخلية والخارجية للنظام، وعندما يعجز النظام السياسي عن تحويل المدخلات إلى مخرجات مقبولة، أو لا يمتلك آليات تصحيحية فعالة، تظهر حالات الاضطراب والتوتر، والتي قد تتطور إلى نزاع سياسي إذا استمرت دون معالجة بنيوية، تفسّر هذه النظرية النزاع السياسي على أنه نتيجة مباشرة لخلل في وظائف النظام، أو ضعف قدرة مؤسساته على التكيف، أو غياب التوازن بين قنوات المدخلات والمخرجات، فحين ترتفع مطالب المجتمع (المدخلات) ولا يستطيع النظام السياسي معالجتها بكفاءة وعدالة (المخرجات)، تتراكم الضغوط، وتفقد المؤسسات شرعيتها، مما يؤدي إلى انفجار سياسي، ويؤدي غياب التغذية الراجعة المؤسسية إلى تعطيل التكيف، وتحويل الخلاف إلى نزاع.⁽²⁾

كما تُبرز النظرية أهمية المؤسسات الرسمية في امتصاص الضغوط وتحقيق الاستقرار، فالمؤسسات السياسية والإدارية والقانونية تُعد بمثابة قنوات منظمة لتحويل المطالب إلى سياسات،

(1) Easton, D. (1965), A framework for political analysis. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, p. 78.

(2) Easton, D. (1965), P. 97.

وإذا ما أصابها القصور أو التسييس أو التآكل، تفقد قدرتها على ضبط الحراك السياسي، فيتحول النظام إلى بيئة خصبة للنزاع والصراع. ما يميز هذه النظرية عن الواقعية هو تركيزها على الوظائف المؤسساتية، وعلى ديناميات التفاعل الداخلي بين النظام والمجتمع، لا على منطوق القوة المجرد، فهي تقر بوجود صراعات في الأنظمة السياسية، لكنها تعتبرها قابلة للاحتواء ما دامت المؤسسات قادرة على إعادة إنتاج التوازن والتماسك.⁽¹⁾

ثانياً - تطبيق نظرية النظم والمؤسسات على النزاع السياسي في ليبيا وصلاحياتها التفسيرية.

عند إعمال نظرية النظم والمؤسسات في تحليل النزاع السياسي في ليبيا خلال الفترة من 2014 إلى 2024، يظهر بوضوح أن الاختلالات في وظائف النظام السياسي والمؤسسات الرسمية، كانت من العوامل المركزية التي أدت إلى تعميق النزاع وتفشي الانقسام المؤسسي، فوفقاً لهذا الإطار، يُنظر إلى الدولة كنظام تتفاعل فيه مؤسسات متعددة مع بعضها البعض ومع البيئة الداخلية والخارجية، وتتحكم هذه التفاعلات في قدرة النظام على الاستجابة للضغوط وتحقيق التوازن، وعندما تضعف إحدى القنوات - سواء تلك المتعلقة بالمطالب المجتمعية أو تلك المعنية بالإنتاج المؤسسي للقرارات - تتغير الحالة من تنافس مؤسسي منظم إلى نزاع سياسي قائم على تفكك مؤسسي.⁽²⁾

في الحالة الليبية طرأت سلسلة من العوامل التي تفسر عبر هذا المنظور:

أولاً - غياب نظام مؤسسي قادر على امتصاص المدخلات (مطالب المواطنين والفواعل السياسية) وتحويلها إلى مخرجات مقبولة، فقد أدت الانقسامات في مجلس النواب والحكومات والمصرف المركزي إلى تعطيل وظيفة التغذية الراجعة، وهو ما يُعد مؤشراً على إخلال بنظام التفاعل المؤسسي⁽³⁾.

ثانياً - تداخل الاختصاصات المتعددة بين المؤسسات المدنية والعسكرية والمناطقية خلق حالة من الازدواجية المؤسسية، مما عرقل قدرة النظام على التنسيق واتخاذ القرار الموحد.

(1) عبد القادر عبد العالي (2023)، .، السياسة المقارنة: مقدمة في النظريات والقضايا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 161.

(2) عبد القادر عبد العالي (2023)، .، نفس المرجع السابق، ص 167.

(3) بومدين، وسيلة (2018)، .، الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية. مجلة الناقد للدراسات السياسية، (2)، ص 217.

ثالثاً - البيئة الخارجية والداخلية التي تفتقر إلى استقرار - مع تدخلات فاعلين مسلحين ومصادر موارد غير منظمة - زادت من حدة التوتر ضمن النظام، بما يتوافق مع تصوّر نظرية النظم بأن النظام المنفتح على ضغوط غير منظمة يفقد توازنه.

من جهة أخرى تُعد نظرية النظم مفيدة في طرح تساؤل حول لماذا فشلت المؤسسات الليبية الرسمية في احتواء النزاع أو وقف تفجّره، وليس مجرد تفسير نشوبه، فعدم فعالية القنوات المؤسسية للتعامل مع الصراع - مثل: الأحزاب، وهيكل التمثيل، والقضاء، والبيروقراطية - يعني أن النظام السياسي لم يعد قادراً على توليد مخرجات مؤسسية تلبّي التوقعات أو على الأقل الحدّ من الإحباط الجماهيري، وعندما تصبح المؤسسات عاجزة عن أداء وظيفتها كمنظمات للتحويل والتغذية الراجعة، فإن صرخة المطالب تتحول إلى أزمة مفتوحة، ومجابهة مؤسسية، ونزاع مستمر، يظهر هذا بجلاء في القطاع المالي الليبي حينما فقدت المؤسسات مثل المصرف المركزي الليبي والسياسات المالية القدرة على العمل ضمن إطار مؤسسي موحد، وهو ما أسهم في تقادم المنافسة السياسية حول الموارد⁽¹⁾.

مع ذلك يجب التنويه إلى أن نظرية النظم والمؤسسات ليست كافية وحدها لتفسير كل جوانب النزاع الليبي، فهذه النظرية تركز بالأساس على الوظائف المؤسسية والتفاعلات النظامية، لكنها لا تتناول بشكل موسّع العوامل الخارجية، مثل التدخلات الدولية أو ديناميات الفصائل المسلحة، ولا تغوص في السياقات التاريخية والثقافية العميقة التي تشكّل الأطر الاجتماعية للنزاع، فضلاً عن ذلك، في الواقع الليبي، فإن وجود المؤسسات لا يكفي؛ بل يجب أن تكون مؤسسات فعّالة ومرتبطة بالمجتمع والمصدر الشرعي، وفي هذا الصدد، فإن ضعف الشرعية والروابط المجتمعية للمؤسسات شكّل عاملاً إضافياً لا تغطيه النظرية بالكامل⁽²⁾.

(1) عبد القادر عبد العالي (2023) .، مرجع سبق ذكره، ص 170.

(2) مجموعة مؤلفين (2023) .، الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 486.

المطلب الثالث: النظرية البنوية

أولاً- الإطار النظري للنظرية البنوية وتفسير النزاع السياسي.

تستند النظرية البنوية في تفسير الظواهر السياسية، بما في ذلك النزاع السياسي، إلى تحليل العوامل الهيكلية العميقة التي تنتج هذه الظواهر، بدلاً من التركيز على الأفعال المباشرة أو القرارات الظرفية للفاعلين السياسيين، وتركز هذه المقاربة على الديناميات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تُشكّل بنية النظام السياسي وسلوك الفاعلين داخله، فهي ترفض التصورات الاختزالية التي تردّ النزاع إلى الإرادة السياسية للنخب أو إلى ضعف السياسات وحدها، وترى أن هذه العوامل ما هي إلا مظهرات لأسس بنوية أعمق تحدد طبيعة التفاعل السياسي⁽¹⁾. تُعد النظرية البنوية امتدادًا لعدد من التيارات الفكرية، أبرزها الماركسية الجديدة، والمدرسة النقدية في العلاقات الدولية، والدراسات ما بعد الكولونيالية، وقد استفادت من أدوات التحليل الاجتماعي والتاريخي في فهم كيف تنشأ النزاعات في سياقات غير متكافئة اقتصاديًا أو ثقافيًا أو سياسيًا، فهي تربط النزاع السياسي، في كثير من الأحيان، باختلالات في توزيع السلطة والثروة، أو بإرث تاريخي من التهميش، أو بتشكلات اجتماعية لم تندمج ضمن إطار الدولة الحديثة، ترى هذه النظرية أن النزاع لا يُفهم بمعزل عن سياقه البنوي، فعلى سبيل المثال، حين تتشكل الدولة على أسس قسرية أو تحت شروط استعمارية أو في ظلّ تقسيم مجتمعي غير متكافئ، تكون احتمالية نشوء نزاع سياسي مرتفعة؛ لأن البنية الاجتماعية لم تُعالج جذورها التاريخية، أو لأن الطبقات والجهويات والمكونات الإثنية لم تُدرج في العقد السياسي بشكل عادل، ومن هنا، فإن النزاع في منظور البنوية هو نتاج لبنية غير متكافئة تُنتج تهميشًا دائمًا أو حرمانًا متراكمًا، ما يؤدي إلى تفجرات دورية على شكل أزمات سياسية أو انقلابات أو حروب أهلية⁽²⁾.

ومن العناصر الرئيسة في التحليل البنوي التركيز على الهويات الاجتماعية والسياسية، ودورها في تشكيل خطوط النزاع، فالدولة، في هذا الإطار، ليست مجرد جهاز إداري محايد؛ بل

(1) زكريا، فؤاد (2022)، .، الجذور الفلسفية للبنائية Hindawi Foundation، ص 190.

(2) هاي، كولين، ليستر، مايكل، ومارش، ديفيد (2019)، .، الدولة: نظريات وقضايا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 186.

تعبير عن توازنات قوة غير متكافئة بين فئات اجتماعية وجهوية، وعندما تغش الدولة في إنتاج هوية جامعة، أو في توزيع الموارد بشكل عادل، تصبح الهويات الفرعية - القبلية، الجهوية، الإثنية - أدوات للتعبئة السياسية والنزاع، تقدم النظرية البنوية بذلك تفسيراً شاملاً وعميقاً للنزاع السياسي لا يقف عند حدود اللحظة السياسية الراهنة، بل يُعيدنا إلى جذور سوسيو-تاريخية واقتصادية، ويُفسر كيف أن تراكمات التفاوت والإقصاء تخلق ظروفًا موضوعية تُسهّل النزاع السياسي في لحظات الأزمات أو الانفراج المؤسسي.⁽¹⁾

ثانياً- تطبيق النظرية البنوية على الحالة الليبية وسياقات النزاع السياسي (2014-2024).

يُظهر تطبيق النظرية البنوية على السياق الليبي أن النزاع السياسي الممتد منذ 2014 لا يمكن فهمه باعتباره خلافاً سياسياً تقنياً حول السلطة أو الشرعية فقط، بل يجب النظر إليه باعتباره تعبيراً عن خلل بنيوي أعمق في بناء الدولة الليبية الحديثة، وتفاعلاً بين تراكمات تاريخية من التهميش الجهوي، والانقسامات الاجتماعية، وضعف الاندماج الوطني، وتفاوت التنمية الاقتصادية، وهو ما يجعل من المقاربة البنوية أداة تفسيرية فاعلة لفهم المسارات التي قادت إلى تفجّر الصراع، واستمراره، وتعقيده.⁽²⁾

فمنذ تأسيس الدولة الليبية الحديثة في منتصف القرن العشرين، تميّزت بنيتها السياسية بطابع مركزي مفرط، مع هيمنة السلطة على الثروة والقرار، دون تطوير مؤسسات تمثيلية قوية أو إدارة متوازنة للتعدد الجهوي والقبلي، وقد تعمق هذا النمط خلال العقود الأربعة لحكم النظام السابق، الذي مارس نوعاً من الإقصاء المُمأسس للمؤسسات، وأضعف المجال السياسي، وأفرغ البنية الاجتماعية من أي وسائط مدنية، مما أنتج مجتمعاً مفككاً وضعيف التكوين المؤسسي⁽³⁾، وقد خلف هذا الإرث فراغاً مؤسسياً بعد 2011، لم تُملأه بنية سياسية مستقرة، بل استُعيض عنه بصعود تشكيلات محلية وهويات فرعية استحضرت مشاعر الإقصاء التاريخي.

في هذا السياق يُمكن فهم النزاع السياسي الذي تفجر بعد 2014، ليس فقط كنتيجة لتنافس بين نخب سياسية أو صراع على السلطة، بل أيضاً كتفجّر لتراكمات بنوية سابقة، تتعلق بشعور أطراف جهوية خصوصاً في الشرق والجنوب بالتهميش السياسي والاقتصادي، فقد تم استدعاء هذه الرواسب الاجتماعية والتاريخية في الصراع، وتحولت إلى أدوات تعبئة سياسية

(1) هاي، كولين، ليستر، مايكل، ومارش، ديفيد (2019).، مرجع سبق ذكره، ص 189.

(2) عبد القادر عبد العالي (2023).، مرجع سبق ذكره، ص 617.

(3) الحضيرى، عبد السلام، والعريبي، خالد (2023).، بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(9)، ص 116.

ومناطقية، مما جعل الصراع يتجاوز النخبة السياسية إلى مستويات اجتماعية أوسع، ترتبط بالهوية والانتماء، كذلك لعبت الاختلالات البنيوية في توزيع الثروة النفطية، وغياب نظم التنمية المتوازنة، دوراً في تغذية النزاع، فالمناطق التي اعتبرت نفسها مصدراً رئيسياً للثروة شعرت بأنها لا تحصل على نصيب عادل من الموارد، وهو ما أدى إلى تصاعد المطالبات بالاستقلال المالي والإداري، وبالتالي دعم انقسامات مؤسسية موازية، تبرز هذه التحولات مدى أهمية الأبعاد الهيكلية والاقتصادية في تفسير النزاع السياسي، وهو ما تغفله النظريات التقليدية التي تركز فقط على النخبة أو المؤسسات⁽¹⁾.

كما أن تفكك الهوية الوطنية الجامعة واستبدالها بتعبئة قبلية وجهوية، يتوافق مع ما تطرحه النظرية البنيوية من أن النزاع يظهر حين تغشل الدولة في بناء عقد اجتماعي شامل، في ليبيا، لم يتمكن النظام السياسي بعد 2011 من بناء إطار مؤسسي اندماجي؛ بل أعاد إنتاج الانقسام تحت مظلة شرعيات متنافسة، ومراكز قوة محلية مرتبطة بمصالح إقليمية، وكل ذلك في ظل غياب مؤسسة مركزية قوية تستطيع ضبط التفاعلات السياسية والاجتماعية⁽²⁾.

وبالرغم من أن المقاربة البنيوية لا تُعطي أولوية لحلول سريعة أو مؤسسية سطحية، إلا أنها تُقدّم فهمًا عميقًا للأزمة، وتُحذّر من خطورة تجاهل الأسس البنيوية عند بناء السلام أو إعادة الإعمار. ذلك أن محاولة تجاوز البنية دون إصلاحها - سواء في ما يتعلق بالعدالة الجهورية أو توزيع الثروة أو بناء هوية جامعة - تُعيد إنتاج النزاع بطرق أكثر تعقيداً، حتى لو تم التوصل إلى توافقات سياسية مؤقتة، تُبين النظرية البنيوية أن النزاع السياسي الليبي ليس أزمة عابرة؛ بل تعبير عن خلل بنيوي عميق في تكوين الدولة، ومراكمة الإقصاء، وتفكك الهوية الوطنية، وتفاوت توزيع الموارد، ورغم أن هذه النظرية لا تُقدّم نماذج إجرائية للحلول، فإنها تُرسي قاعدة مفهومية ضرورية لأي تحليل معمق أو أي مشروع إصلاحٍ مستقبلي، يقوم على معالجة الجذور لا فقط إدارة المظاهر⁽³⁾.

-
- (1) منصور، عبدالله ميلاد(2020) .، الأبعاد الجهورية والقبلية في النزاع الليبي بعد 2011: تحولات البنية الاجتماعية وانعكاساتها على الصراع السياسي .مجلة رؤى فكرية، 6(2)، ص 156.
 - (2) سريبة، محمد عمارة. (2025)، تحديات بناء دولة المواطنة في ليبيا ودعائمها الأساسية بعد 2011 .مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 12(2)، ص 178.
 - (3) الحبيب، سهيل(2016) .، الأزمة الأيديولوجية العربية وفعاليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 134.

المبحث الثالث:

المؤشرات العالمية لقياس كفاءة المؤسسات

تُعدّ المؤشرات العالمية لقياس كفاءة المؤسسات أداةً معيارية مهمة في تحليل مدى فعالية أداء النظم الإدارية والسياسية للدول، وتقييم قدرتها على تحقيق أهدافها العامة في مجالات الحكم الرشيد، والسياسات العامة، وجودة الخدمات، والشفافية، وتأتي أهمية هذه المؤشرات من كونها تعتمد على معايير موحدة ومقارنات كمية ونوعية عبر الدول، بما يُتيح للباحثين والمهتمين فهم الفجوات البنوية في أداء المؤسسات، وتحديد الاتجاهات العامة لتحسينها أو تراجعها على المستويين الزمني والمكاني.

لقد تطورت هذه المؤشرات استجابةً لحاجة المجتمع الدولي، والمؤسسات المالية والتنمية الكبرى، إلى أدوات قياس موضوعية تُمكن من تتبّع مستوى الحوكمة والفعالية والشرعية المؤسسية في مختلف بلدان العالم، بما يُساهم في دعم القرارات الدولية في مجالات التنمية والمساعدات والإصلاح المؤسسي، كما تُستخدم هذه المؤشرات من قبل الحكومات الوطنية نفسها لتقييم أدائها، ورصد نقاط القوة والخلل في بنيتها الإدارية والتنظيمية.⁽¹⁾

في سياق الدول التي تمر بمرحلة نزاع أو انقسام سياسي، تكتسب هذه المؤشرات أهمية مضاعفة، حيث تساعد على توثيق أثر النزاع على كفاءة الدولة، وتُظهر كيف يؤثر عدم الاستقرار السياسي على فعالية الإدارة العامة وجودة الخدمات، ومن خلال هذه المؤشرات، يمكن مقارنة أداء الدولة في فترات مختلفة أو مع دول مماثلة، وهو ما يوفر قاعدة بيانات تحليلية تدعم البحوث السياسية والإصلاحات المؤسسية، وفي الحالة الليبية، فإن المؤشرات العالمية تُعد مدخلاً موضوعياً لفهم الانعكاسات السلبية للنزاع السياسي المستمر على فاعلية مؤسسات الدولة بين عامي 2014 و2024، وهو ما سيتضح من خلال المعطيات التي ستُعرض لاحقاً في هذه الدراسة.

وسيتناول هذا المبحث أهم المؤشرات الدولية المعتمدة في تقييم كفاءة المؤسسات الرسمية، وهي: مؤشر الحوكمة العالمية، ومؤشر فعالية الحكومة ومكافحة الفساد، ومؤشر الاستقرار السياسي وجودة الخدمات العامة، وذلك من حيث المفهوم، والمكونات، ومنهجية القياس، ومدى قابليتها للتطبيق على الحالة الليبية.

(1) العتيبي، سعيد(2020) .، النزاعات المسلحة والسياسة: أثر النزاع السياسي على استقرار الدولة .مجلة الدراسات السياسية، 12(3)، ص 118.

المطلب الأول: مؤشر الحوكمة العالمية

أولاً- المفهوم العام وتطور مؤشر الحوكمة العالمية.

يُعد مؤشر الحوكمة العالمية من أهم المؤشرات الدولية التي طورتها مؤسسات مالية وبحثية دولية بهدف تقييم جودة الحكم وفعالية المؤسسات الرسمية في مختلف دول العالم، وقد تم تطوير هذا المؤشر من قبل البنك الدولي بالتعاون مع باحثين مختصين، أبرزهم دانييل كوفمان وآرت كراي، وبدأ استخدامه منذ أواخر التسعينيات كأداة قياس شاملة للحوكمة بجوانبها المتعددة⁽¹⁾.

يقيس المؤشر جودة الحوكمة في أكثر من 200 دولة، ويعتمد على تجميع بيانات مستخلصة من أكثر من 30 مصدرًا عالميًا، تشمل منظمات دولية، هيئات إحصائية، مؤسسات استطلاع رأي، وشبكات تقييم متخصصة⁽²⁾، وتكمن أهميته في أنه لا يقتصر على تحليل جانب واحد من الأداء الحكومي؛ بل يشمل ستة أبعاد رئيسية تغطي كامل دورة الحوكمة والإدارة العامة، وهي:

- الصوت والمساءلة
- الاستقرار السياسي وغياب العنف
- فاعلية الحكومة
- جودة التشريعات
- سيادة القانون
- مكافحة الفساد.

وقد تطور المؤشر ليصبح أداة تحليلية واسعة الاستخدام في تقارير التنمية الدولية، وتقييم بيئات الاستثمار، ومراقبة الأداء المؤسسي في الدول النامية والهشة، ومن حيث المنهجية، فإن

(1) Kaufmann, D., Kraay, A., وMastruzzi, M. (2011)، The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues. Hague Journal on the Rule of Law, 3(2), p. 227.

(2) Kaufmann, D., Kraay, A., وMastruzzi, M. (2011)، P. 237.

المؤشر لا يعتمد فقط على بيانات كمية جامدة، بل يدمج بين التقييمات الموضوعية والانطباعات المدركة حول فعالية المؤسسات، ما يجعله مزيجاً بين القياس الكمي والنوعي.

وتكمن القيمة العلمية لهذا المؤشر في قدرته على تتبع الأداء المؤسسي في الدول على مدى زمني طويل، ما يسمح بقياس التحولات الهيكلية، والتقاط أثر النزاعات أو الإصلاحات السياسية على جودة الحوكمة، سواء في الاتجاه الإيجابي أو السلبي، ولهذا السبب، يراه عدد من الباحثين أحد أهم أدوات تحليل الفجوات المؤسسية وتقييم النظم الإدارية في السياقات الانتقالية⁽¹⁾.

ثانياً - الأبعاد المركبة للمؤشر ومنهجية القياس وتطبيقاته في السياقات الهشة.

يتكوّن مؤشر الحوكمة العالمية من ستة أبعاد مترابطة، لا تُقاس بوصفها عناصر منفصلة؛ بل كمجموعة تعكس البناء الكلي للحوكمة العامة، وتزداد أهميتها التحليلية في الدول الخارجة من النزاعات أو التي تعاني من هشاشة مؤسسية، مثل ليبيا، وهي:

1. الصوت والمساءلة .

يقيس هذا البعد درجة انفتاح النظام السياسي أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرار، سواء عبر الانتخابات الدورية التنافسية، أو من خلال حرية التعبير والتنظيم، ووجود إعلام مستقل قادر على الرقابة والنقد، كما يشمل قدرة المجتمع المدني على العمل دون قيود، ومدى احترام الدولة لحقوق الإنسان الأساسية المرتبطة بالمشاركة السياسية.

في السياقات الهشة، يتراجع هذا البعد عادةً بسبب القيود الأمنية، أو انقسام الشرعيات، أو توظيف الخطاب السياسي لخدمة قوى الأمر الواقع، ويؤدي ضعف الصوت والمساءلة إلى أزمة شرعية، إذ تفقد المؤسسات الرسمية ثقة المواطنين، ما يُغذّي العزوف السياسي أو اللجوء إلى وسائل غير مؤسسية للتعبير عن المطالب⁽²⁾.

(1) Kraay, A. (2002), Growth without governance. World Bank Policy Research Working Paper No. 2928, p. 423.

(2) جدي، العربي، وآخرون (2024)، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات الحوكمة العالمية في دول الخليج العربي. مجلة التنمية الاقتصادية، 9(1)، ص 75.

2. الاستقرار السياسي وغياب العنف

يركز هذا البُعد على مستوى الاستقرار داخل النظام السياسي، واحتمالات التعرّض للعنف السياسي، مثل: الانقلابات، الصراعات المسلحة، الإرهاب، أو الاغتيالات السياسية، كما يقيس مدى قدرة الحكومة على الاستمرار في أداء مهامها دون تهديدات خارج الإطار الدستوري. في الدول الهشة، يُعد هذا البُعد الأكثر تدهورًا، إذ يؤدي النزاع المسلح والانقسام السياسي إلى شلل مؤسسي واسع، ويُقوّض قدرة الدولة على التخطيط طويل الأمد، وفي الحالة الليبية، ساهم غياب الاستقرار في تفكيك المؤسسات، وتعطيل السياسات العامة، وخلق بيئة طاردة للاستثمار والتنمية⁽¹⁾.

3. فاعلية الحكومة .

يتناول هذا البُعد قدرة الدولة على صياغة تشريعات وسياسات تنظيمية واضحة ومستقرة، تشجّع النشاط الاقتصادي والاستثمار، وتحدّ من البيروقراطية والقيود الإدارية غير المبررة، كما يعكس مدى اتساق القوانين مع المعايير الدولية، وقدرتها على حماية المنافسة والأسواق. في البيئات الهشة، تعاني الأطر التشريعية من الازدواجية، أو التناقض، أو ضعف التنفيذ، ما يؤدي إلى بيئة اقتصادية غير مستقرة، وفي ليبيا، أسهم الانقسام المؤسسي في تعدد القوانين والقرارات المتعارضة، وأضعف ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.⁽²⁾

4. جودة الإطار التنظيمي والتشريعي.

يُقاس هذا البُعد من خلال مدى احترام القانون، واستقلال القضاء، وفعالية أجهزة إنفاذ القانون، وحماية الحقوق، ومكافحة الجريمة، كما يشمل خضوع المسؤولين للقانون دون تمييز، وهو عنصر جوهري في بناء الثقة المؤسسية.

(1) جدي، العربي، وآخرون (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 77.

(2) السهواجي، أحمد، بخيت، ومحمد بهاء الدين. (2022)، مؤشرات الحوكمة العالمية وربحية الشركات في اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باللغة الانجليزية)، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية،

(3)6، ص 43.

ضعف سيادة القانون في الدول الخارجة من النزاع غالبًا ما يكون نتيجة انهيار المنظومة القضائية، وانتشار السلاح، وتعدد مراكز القوة، وفي الحالة الليبية، أدى هذا الضعف إلى تفشي الإفلات من العقاب، وتراجع العدالة، وتعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية⁽¹⁾.

5. سيادة القانون .

يُقاس من خلال مدى احترام القواعد القانونية، واستقلال القضاء، وفعالية الشرطة، ومكافحة الجريمة، ومدى خضوع الجميع - بما فيهم المسؤولون - للقانون، ضعف هذا المؤشر غالبًا ما يكون مصاحبًا لارتفاع الفساد وانعدام المساواة القانونية⁽²⁾.

6. مكافحة الفساد .

يُعنى هذا البعد بمدى قدرة الدولة على الحدّ من الفساد، في مؤسساتها الإدارية والسياسية، بما يشمل الفساد المالي، استغلال النفوذ، والمحسوبية، ويُعدّ مؤشرًا حاسمًا في تقييم مدى فعالية الرقابة والمساءلة داخل مؤسسات الدولة.

يتم احتساب هذه المؤشرات بنقاط تتراوح بين -2.5 إلى +2.5، حيث تمثل الدرجات السالبة تدهورًا في الأداء، بينما تشير الدرجات الموجبة إلى تحسن، ويعتمد البنك الدولي في حساب هذا المؤشر على مصادر متعددة - حكومية وغير حكومية - باستخدام تقنيات إحصائية معقدة لضمان تقاطع المعطيات وتقليل الانحياز.

في الحالة الليبية يُعدّ مؤشر الحوكمة العالمية أداة تحليلية مناسبة لتقييم التدهور المؤسسي خلال العقد الأخير، نظرًا لتعدد مظاهر التراجع في كل بُعد من أبعاده، حيث:

- انخفضت مؤشرات الاستقرار السياسي بسبب الصراع المسلح والانقسام الحكومي.
 - تراجعت فعالية الحكومة بفعل ضعف التنسيق بين المؤسسات وتداخل الشرعيات.
 - تدنت مؤشرات سيادة القانون مع ضعف النظام القضائي وغياب السيطرة الأمنية.
 - توسع نطاق الفساد، لا سيما في المؤسسات الاقتصادية، في ظل غياب رقابة مركزية.
- وقد أظهرت بيانات البنك الدولي أن ليبيا، منذ 2014، سجلت درجات سلبية في معظم الأبعاد الستة، وهو ما يعكس الانعكاسات الهيكلية للنزاع السياسي على الأداء المؤسسي⁽³⁾، وبالتالي، يُعدّ هذا المؤشر أداة موثوقة لفهم الفجوات المؤسسية وتحليلها في دراستك.

(1) السهواري، أحمد، بخيت، ومحمد بهاء الدين. (2022)، نفس المرجع السابق، ص 45.

(2) جدي، العربي، وآخرون (2024)، نفس المرجع السابق، ص 79.

(3) Charif, H. (2003, May), United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (UNESCWA), Sustainable Development and Productivity Division. In

المطلب الثاني:

مؤشر فعالية الحكومة ومكافحة الفساد

أولاً- الإطار النظري للمؤشرين وأهميتهما في تحليل كفاءة المؤسسات

يُعد مؤشرا "فعالية الحكومة" و"مكافحة الفساد" من أبرز المؤشرات الفرعية المستقلة التي تُستخدم في تقييم جودة الأداء المؤسسي للدولة، وغالبًا ما يتم توظيفهما معًا في الدراسات المتعلقة بالحكم الرشيد والحوكمة العامة، نظرًا للترابط الوثيق بين الفاعلية الإدارية من جهة، ونزاهة البيئة المؤسسية من جهة أخرى، فعالية الحكومة تُشير إلى قدرة السلطات العامة على وضع السياسات العامة وتنفيذها بكفاءة وحياد، وعلى تقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين، في ظل جهاز بيروقراطي مهني يتمتع بالكفاءة والاستقلالية عن الضغوط السياسية، يتضمن هذا المؤشر كذلك مدى قدرة الحكومة على تنسيق العمل بين مؤسسات الدولة المختلفة، واستقرار الإدارة العامة، وتوفير بيئة تنظيمية مناسبة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين⁽¹⁾.

من جانب آخر فإن مكافحة الفساد تمثل بُعدًا حاسمًا في الحكم الرشيد، وتقيس مدى قدرة النظام السياسي والإداري على الحدّ من أشكال الفساد السياسي والإداري، بما في ذلك استغلال النفوذ، الرشوة، المحسوبية، وسوء استخدام المال العام، ويُعد هذا المؤشر انعكاسًا مباشرًا لنزاهة المؤسسات، ومدى التزامها بالقواعد القانونية والمعايير الأخلاقية في الأداء العام، وتكمن العلاقة الجوهرية بين المؤشرين في أن فعالية الحكومة لا يمكن أن تتحقق في ظل بيئة مؤسسية موبوءة بالفساد، والعكس صحيح؛ إذ إن وجود مؤسسات ذات أداء إداري عالٍ يعزز آليات الرقابة ويحد من فرص الفساد، ولهذا السبب، كثيرًا ما يتم دمج المؤشرين في تحليل كفاءة المؤسسات في الدول النامية والهشة، لكونهما يعكسان مدى "مهنية" و"نزاهة" الإدارة العامة.⁽²⁾

في السياقات السياسية غير المستقرة، يظهر الارتباط بين ضعف فعالية الحكومة وارتفاع مستويات الفساد بصورة واضحة، فحين تتعرض المؤسسات للانقسام، أو يتم تسييس الجهاز الإداري، تتراجع القدرة على التخطيط والتنفيذ، وتضعف أنظمة الرقابة والمساءلة، مما يخلق بيئة مناسبة لتفشي الفساد، وقد أكدت تقارير الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية أن الدول

Knowledge Management in Electronic Government: 4th IFIP International Working Conference, KMGov 2003, Rhodes, Greece, May 26–28, 2003, Proceedings (Vol. 2645, No. 4, p. 310), Springer Science وBusiness Media, p. 54.

(1) السهواجي، أحمد، بخيت، ومحمد بهاء الدين. (2022)، مرجع سبق ذكره، ص 48.

(2) علي عبدالعزيز أبوغولة. (2023)، دور أبعاد الحوكمة في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام الليبي. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 10(1)، ص 26.

الخارجة من نزاعات تكون أكثر عرضة للفساد بسبب تراجع البنية المؤسسية وضعف أنظمة الرقابة⁽¹⁾.

وفي ضوء ذلك يُعدّ هذان المؤشران معاً من أهم المدخلات التحليلية في تقييم كفاءة مؤسسات الدولة، سواء في الأداء الإداري أو في مدى التزامها بالحوكمة الرشيدة.

ثانياً- منهجية قياس المؤشرين وتحليل نتائجهما في السياق الليبي (2014-2024)

تُقاس فعالية الحكومة ومكافحة الفساد ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي، ويتراوح التقييم من -2.5 (ضعف شديد) إلى +2.5 (أداء مرتفع)، استناداً إلى بيانات مجمعة من مؤسسات دولية متعددة تشمل منظمات إحصائية، شركات استشارات دولية، منظمات مدنية، وهيئات تقييم مخاطر، وغيرها، وتُعتمد في ذلك منهجيات معقدة تعتمد الدمج بين المدركات والمؤشرات الموضوعية الموثقة.

ويُعد مؤشر فعالية الحكومة انعكاساً مباشراً لمستوى التنسيق الحكومي، وقدرة المؤسسات على تنفيذ السياسات، واستمرارية الجهاز الإداري بصرف النظر عن تغير الحكومات، أما مؤشر مكافحة الفساد، فهو يركز على رصد حجم الفساد الإداري والمالي، وفعالية أنظمة الرقابة والمحاسبة، واستقلال القضاء، ومدى خضوع المسؤولين للقانون، وتُجمع البيانات عبر فترات زمنية تتيح إجراء مقارنات طويلة وتحليل التغيرات المؤسسية في الأداء.⁽²⁾

أظهرت البيانات الصادرة عن البنك الدولي ومؤشرات الحوكمة العالمية أن ليبيا قد سجّلت مستويات متدنية للغاية في مؤشري فعالية الحكومة ومكافحة الفساد طوال الفترة الممتدة بين 2014 و2024، ما يعكس حالة تراجع حادّ في الأداء المؤسسي العام نتيجة الانقسام السياسي والصراع المسلح والانفلات الإداري، فقد تراوحت قيمة مؤشر فعالية الحكومة في ليبيا خلال معظم سنوات هذه الفترة بين -1.8 و-2.2، ما يضعها ضمن الدول الأدنى أداءً على المستوى العالمي⁽³⁾.

هذا التراجع يرتبط ارتباطاً مباشراً بحالة الانقسام الحكومي والمؤسسي، حيث وُجدت حكومتان متنافستان بعد عام 2014، وانقسمت المؤسسات السيادية، وتعطلت معظم قنوات

(1) Wickberg, S. (2013), Literature review on corruption in fragile states. U4 Expert Answer. Chr. Michelsen Institute, p. 3.

(2) لسهواجي، أحمد، بخيت، ومحمد بهاء الدين. (2022)، مرجع سبق ذكره، ص 48.

(3) أشرف عبدالسلام الفيتوري. (2019)، واقع ظاهرة الفساد في ليبيا-المسببات، وأليات مكافحته من وجهة

نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد-جامعة بنغازي . Scientific Journal of University of Benghazi

، 32(1) ، ص 140.

التنسيق بين الأجهزة الرسمية، ما أدى إلى فوضى تنظيمية، وفقدان للقدرة على التخطيط والتنفيذ، وتكرار السياسات، أو غيابها كلياً في بعض القطاعات الحيوية، مثل: الصحة، التعليم، والطاقة، أما في ما يخص مؤشر مكافحة الفساد، فقد أظهرت التقديرات الدولية وجود بيئة حاضنة للفساد الإداري والمالي في ظلّ ضعف أنظمة الرقابة والمحاسبة، وتآكل السلطة القضائية، وغياب الشفافية في إدارة المال العام، وتفاقم الوضع بسبب ضعف الأجهزة الرقابية مثل: ديوان المحاسبة، وانقسام الجهات المعنية بالمتابعة القضائية، ما سمح باستمرار ممارسات فساد ممنهجة على مستوى العقود الحكومية، والتحويلات المالية، والتعيينات الإدارية⁽¹⁾.

وتكتسب منهجية قياس هذين المؤشرين أهمية خاصة في الحالة الليبية، لكونها لا تقتصر على رصد الأداء الحكومي في لحظة زمنية محددة؛ بل تسمح بتتبع مسار التدهور المؤسسي وتحليل علاقته بتطورات الصراع السياسي والأمني، فالمقارنة الطويلة بين سنوات الاستقرار النسبي وسنوات الانقسام تُظهر بوضوح أن تراجع فعالية الحكومة وارتفاع مستويات الفساد لم يكونا ظاهرتين منفصلتين؛ بل نتاجاً تراكمياً لاختلالات هيكلية في بنية الدولة، وعليه، فإن نتائج هذه المؤشرات لا تُستخدم فقط لأغراض التقييم؛ بل تُعد أداة تفسيرية تساعد على فهم أسباب تعثر الإصلاحات، وقياس عمق الفجوة بين الإطار القانوني الرسمي والممارسة الفعلية داخل المؤسسات الليبية.

إن تدهور هذين المؤشرين في السياق الليبي لا يمثل فقط وصفاً لحالة إدارية فاشلة؛ بل يكشف عن أزمة بنيوية عميقة في جهاز الدولة، تتمثل في هشاشة البنية التنظيمية، وضعف الإرادة السياسية للإصلاح، وهيمنة الانقسامات على المؤسسة الإدارية ذاتها، وتُعد هذه المؤشرات بمثابة تحذير علمي من استمرار تآكل الشرعية المؤسسية، وفقدان الثقة المجتمعية في مؤسسات الدولة، وهو ما يُضاعف من صعوبة الوصول إلى تسويات سياسية فعالة دون معالجة جذرية لبنية الحكم والإدارة.⁽²⁾

(1) أشرف عبدالسلام الفيتوري. (2019)، نفس المرجع السابق، ص 139.

(2) علي عبدالعظيم أبوغولة. (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

المطلب الثالث:

مؤشر الاستقرار السياسي وجودة الخدمات العامة

أولاً- المفهوم النظري وأهمية المؤشر في تقييم أداء الدولة.

يُعد مؤشر الاستقرار السياسي وجودة الخدمات العامة من المؤشرات الجوهرية المعتمدة في تقييم الأداء المؤسسي للدول، لا سيما في السياقات التي تتسم باضطرابات داخلية أو نزاعات سياسية ممتدة، ويندرج هذا المؤشر ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي، ويعبر عن البنية السياسية والأمنية التي توطر عمل الدولة ومؤسساتها، وتؤثر بصورة مباشرة في قدرتها على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية.⁽¹⁾

يرتكز المؤشر على بعدين مترابطين:

- الاستقرار السياسي وغياب العنف، ويقاس مدى احتمال حدوث زعزعة في النظام السياسي نتيجة انقلابات، اضطرابات عنيفة، نزاعات أهلية، أو إرهاب سياسي، وهو ما يؤثر جوهرياً على فاعلية الدولة ومصداقية مؤسساتها.⁽²⁾
- جودة الخدمات العامة، ويتعلق بقدرة المؤسسات الرسمية على تقديم خدمات فعّالة في القطاعات الحيوية مثل الصحة، التعليم، المياه، الطاقة، والنقل، ضمن معايير كفاءة وعدالة واستمرارية⁽³⁾.

تتبع أهمية هذا المؤشر من كونه يعكس الحالة الفعلية للدولة من زاويتين متكاملتين: الشرعية السياسية للنظام من جهة، وفاعلية البنية الإدارية الخدمية من جهة أخرى، فالدولة التي تغشل في تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار السياسي لا تستطيع ضمان أمن المواطنين، أو الحفاظ على احتكار العنف المشروع، مما ينعكس سلباً على أداء مؤسساتها في جميع المجالات، بالمقابل، فإن ضعف جودة الخدمات العامة يُنتج شعوراً بالخذلان واللامساواة، ما يؤدي بدوره إلى تغذية التوترات السياسية وغياب الثقة بين المجتمع والدولة⁽⁴⁾.

(1) الحصرى، طارق. (2024)، الحوكمة في القطاع الحكومي: المؤشرات والممارسات في مصر خلال الفترة من 2006-2021، الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته، 1(1)، ص 34.

(2) الحصرى، طارق. (2024)، نفس المرجع السابق، ص 33.

(3) الحصرى، طارق. (2024)، نفس المرجع السابق، ص 33.

(4) World Bank. (2019)، Pathways for building a capable public service in post-conflict countries, p. 22.

وقد أبرزت الأدبيات السياسية أن الدول التي تعاني من تدهور مزمن في هذين البعدين تواجه صعوبة بالغة في استعادة التوازن المؤسسي أو الخروج من دوامة العنف السياسي، نظراً لتآكل قدراتها المؤسسية، وتراجع شرعية الحكم، وتفاقم فجوة الثقة مع المواطنين، ولهذا يُعدّ هذا المؤشر من أكثر المؤشرات حساسية ودقة في رصد الأزمات المؤسسية، خاصة في الدول الهشة، كما أن العلاقة بين الاستقرار السياسي وجودة الخدمات العامة ليست خطية؛ بل جدلية: فبينما يُعدّ الاستقرار شرطاً لازماً لتطوير خدمات فعّالة، فإن قدرة الدولة على توفير خدمات عادلة وشاملة هي في حد ذاتها عامل استقرار طويل الأمد؛ لأنها تعزز شعور المواطنين بالانتماء والثقة، وتحد من النزعات الانفصالية أو الراديكالية.⁽¹⁾

ثانياً- تحليل المؤشر في السياق الليبي بين 2014-2024 وانعكاساته المؤسسية.

تُظهر البيانات الدولية وتحليلات الخبراء أن ليبيا قد سجّلت تدهوراً مستمراً في مؤشر الاستقرار السياسي وجودة الخدمات العامة خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2024، وقد عكست المؤشرات العالمية، لا سيما تلك الصادرة عن البنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، ومؤسسات التنمية، حالة الانقسام السياسي العميق، والانفلات الأمني، وفشل الأجهزة الرسمية في تقديم الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، ما جعل ليبيا ضمن فئة الدول "الأدنى أداءً" في هذا المؤشر عالمياً⁽²⁾.

فمن جهة الاستقرار السياسي شهدت البلاد خلال هذه الفترة انقساماً مؤسسياً بين سلطتين تنفيذيتين متنافستين، تعدد مراكز القرار، وتدخلاً واسع النطاق للجماعات المسلحة في مؤسسات الدولة، مما أدّى إلى إضعاف الاحتكار القانوني للعنف المشروع، وقد ترتّب على ذلك تفكك في أجهزة الأمن، وغياب سلطة مركزية فاعلة، وارتفاع في حدة العنف السياسي المحلي، بما في ذلك النزاعات المسلحة المتكررة، وعرقلة المسار السياسي والدستوري⁽²⁾، وتُشير تقارير البنك الدولي إلى أن ليبيا تراوحت في مؤشر الاستقرار السياسي بين -2.2 و-2.4 خلال هذه الفترة، وهو من أدنى المعدلات العالمية، ويمثل حالة "غياب شبه تام للاستقرار السياسي"⁽³⁾.

(1) الحصري، طارق. (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(2) البويشي، هاني، وإمبايا، أحمد م. (2025)، الفساد الاقتصادي وتأثيره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية، 4(2)، ص 251.

(3) البويشي، هاني، وإمبايا، أحمد م. (2025)، مرجع سبق ذكره، ص 260.

أما من حيث جودة الخدمات العامة، فقد تأثرت معظم القطاعات الحيوية سلبيًا بالصراع والانقسام، إذ تراجعت مستويات تقديم الخدمات في الصحة والتعليم والبنية التحتية والخدمات البلدية، نتيجة لتوزيع غير منتظم للموارد، وعدم وجود تنسيق مركزي، وتضارب في السياسات العامة بين الحكومات المتنافسة، كما أظهرت التقارير الدولية والمحلية فشلًا في صيانة البنية التحتية، وتراجعًا كبيرًا في الاستثمار في الخدمات الأساسية، وتوسعًا في الفجوة بين المناطق المختلفة، مما عمق الشعور بالحرمان واللامساواة، وساهم في تأجيج النزعات الإقليمية. لقد تسبب هذا التدهور في إضعاف الروابط بين الدولة والمواطن، وخلق بيئة سياسية واجتماعية تتسم بانعدام الثقة، وارتفاع الاعتماد على شبكات الحماية غير الرسمية (قبيلة، جماعة مسلحة، جماعات محلية)، بدلًا من الاعتماد على مؤسسات الدولة، وهذا الوضع، كما توضح نظرية الحوكمة، يُعيد إنتاج الانقسام السياسي، ويُضعف أية محاولات إصلاح مؤسسي مستقبلي، ما لم يُعالج من الجذور⁽¹⁾.

يُظهر تحليل المؤشر في السياق الليبي (2014-2024) أن تدهور الاستقرار السياسي وجودة الخدمات العامة شكّل عاملاً حاسماً في إضعاف الأداء المؤسسي وشرعية الدولة، فقد أدى الانقسام السياسي والعنف المسلح إلى شلل مؤسساتي متواصل، بينما ساهم تراجع الخدمات في تعميق فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع، ويؤكد ذلك أن أي مسار لإعادة البناء أو الإصلاح المؤسسي في ليبيا يظلّ رهين استعادة حدّ أدنى من الاستقرار السياسي، وتحسين قدرة الدولة على تقديم الخدمات باعتبارهما شرطين متلازمين لكفاءة المؤسسات واستدامة الحكم.

يتضح من التحليل أن التراجع الحاد في مؤشر الاستقرار السياسي وجودة الخدمات العامة كان له أثر مباشر على مستوى كفاءة المؤسسات الرسمية الليبية خلال العقد الأخير، فقد أدى فقدان الاستقرار إلى شلل في مؤسسات الدولة السيادية، وتضارب في المسؤوليات، وانقسام في السلطة التنفيذية والتشريعية، مما عطلّ قدرة الدولة على إنفاذ سياسات متماسكة، ومن جهة أخرى، أدى ضعف الخدمات إلى تآكل شرعية الدولة في نظر المواطن، وهو ما يُضعف قدرة المؤسسات على العمل بفعالية ويعزز من ظاهرة النفور المؤسسي.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، (2023)، التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ليبيا 2023، الأمم المتحدة، ص 1.

الفصل الثاني:

النزاع السياسي في ليبيا (2014-2024): السياق والتطورات

- **المبحث الأول: السياق السياسي والمؤسسي في ليبيا بعد 2011**
 - **المطلب الأول:** انهيار النظام المركزي وظهور الفواعل الجديدة.
 - **المطلب الثاني:** الفشل في بناء المؤسسات التوافقية.
 - **المطلب الثالث:** التدخلات الخارجية وتأثيرها على النزاع الداخلي.
- **المبحث الثاني: تحليل مراحل النزاع السياسي (2014-2024)**
 - **المطلب الأول:** الانقسام المؤسسي شرقًا وغربًا.
 - **المطلب الثاني:** ظهور حكومات موازية وتعدد مراكز القرار.
 - **المطلب الثالث:** تطورات المسار السياسي ومؤتمرات الحوار.
- **المبحث الثالث: تداعيات النزاع على المؤسسات الرسمية**
 - **المطلب الأول:** أداء المؤسسات التنفيذية.
 - **المطلب الثاني:** أداء السلطة التشريعية.
 - **المطلب الثالث:** الجهاز القضائي ودوره في ظل الانقسام.

شهدت ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2024 واحدة من أعقد الأزمات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تحولت الدولة من مرحلة انتقالية كانت تؤمل فيها عملية بناء الدولة الحديثة، إلى مسرح نزاع سياسي محتدم بين أطراف متعددة داخلية وخارجية، وقد جاءت هذه التحولات في أعقاب انهيار النظام المركزي في 2011، لنتفتح المجال أمام مشهد سياسي وأمني متداخل، سمته الأساسية تعدد الفواعل، وغياب التوافق حول شكل الدولة وإطارها الدستوري، مما انعكس مباشرة على أداء مؤسسات الدولة الرسمية، سواء على المستوى التنفيذي أو التشريعي أو القضائي.⁽¹⁾

إن فهم طبيعة النزاع السياسي الليبي لا يمكن أن يتحقق دون الوقوف على السياقات البنوية التي أفرزته، سواء من حيث هشاشة البنية المؤسسية للدولة، أو من حيث التشوهات التاريخية في العلاقة بين المركز والأطراف، فضلاً عن الدور المتنامي للميليشيات المسلحة والفواعل غير الرسمية في إعادة تشكيل موازين القوة داخل المشهد السياسي، ومن هنا، يكتسب هذا الفصل أهميته من كونه يتناول بالدراسة والتحليل السياق السياسي والمؤسسي للنزاع، ويتتبع مراحل تطوره، ويحلل تداعياته المباشرة على كفاءة وأداء المؤسسات الرسمية الليبية خلال عقد كامل من الزمن.⁽²⁾

يرتكز هذا الفصل على تحليل ثلاثي الأبعاد: البعد الأول يتمثل في تحليل السياق العام بعد عام 2011، من حيث التحولات البنوية في النظام السياسي وبنية الدولة؛ أما البعد الثاني فيتناول تطور النزاع السياسي خلال الفترة (2014-2024)، ويتتبع التحولات المحورية في مرحله، من الانقسام المؤسسي إلى تعدد مراكز القرار؛ في حين يُعنى البعد الثالث باستكشاف أثر هذا النزاع على أداء المؤسسات الرسمية، ومدى قدرتها على أداء مهامها في ظل ظروف الانقسام السياسي والتدخلات الخارجية.

(1) هيثم فرحان صالح، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020)،، اشكالية الدولة في العالم العربي

وتحول السلطة على أبواب الألفية الثالثة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 126.

(2) جدي، العربي، وآخرون (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 76.

المبحث الأول:

السياق السياسي والمؤسسي في ليبيا بعد 2011

شكّل عام 2011 نقطة تحوّل جوهريّة في التاريخ السياسي الليبي المعاصر، إذ أدّت الانتفاضة الشعبية ضد النظام السابق، وما تلاها من تدخل عسكري دولي، إلى انهيار نظام الحكم المركزي الذي كان قائماً منذ أكثر من أربعة عقود، ورغم أن تلك الأحداث فتحت الباب أمام مطالب التغيير السياسي وإعادة بناء الدولة، إلا أن غياب رؤية وطنية جامعة، وافتقار المرحلة الانتقالية إلى مقومات الحوكمة الرشيدة، أدّى إلى دخول ليبيا في مسار معقّد من الفوضى المؤسسية والانقسام السياسي.⁽¹⁾

لقد أفرزت مرحلة ما بعد 2011 بيئة سياسية مضطربة، تميزت بتفكك سلطات الدولة، وظهور عدد من الفواعل السياسية والأمنية غير الرسمية، على رأسها التشكيلات المسلحة التي ساهمت في فرض أمر واقع موازٍ لمؤسسات الدولة الرسمية، كما أدت هشاشة المؤسسات الانتقالية، وفشل النخب السياسية في التوافق على قواعد اللعبة السياسية، إلى بروز أزمات متتالية على مستوى بناء الدولة، وتكريس الانقسام بين الشرق والغرب، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية التي غدّت النزاع الداخلي، وساهمت في تعميق التصدعات البنيوية داخل المنظومة المؤسسية الليبية.

من هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى تحليل السياق السياسي والمؤسسي الذي نشأ بعد سقوط النظام المركزي، وذلك من خلال تناول ثلاثة مرتكزات أساسية: أولها تفكيك الديناميات التي صاحبت انهيار النظام وظهور الفواعل الجديدة في المشهد السياسي؛ وثانيها استعراض مظاهر الفشل في تأسيس مؤسسات توافقية قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية؛ وثالثها تحليل دور التدخلات الخارجية في إعادة تشكيل التوازنات الداخلية وتأثيرها المباشر على النزاع السياسي، ويهدف هذا الطرح إلى بناء أرضية تحليلية تُمكن من فهم الخلفية البنيوية للنزاع السياسي الذي تصاعد لاحقاً في الفترة (2014-2024)، وربطه بأداء وكفاءة المؤسسات الرسمية في الدولة الليبية.

(1) عبد الفتاح ماضي، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2021)، الديمقراطية والبيروقراطية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص129.

المطلب الأول:

انهيار النظام المركزي وظهور الفواعل الجديدة

أدى سقوط نظام العقيد معمر القذافي في عام 2011 إلى انهيار شامل في بنية الدولة الليبية، ليس فقط على مستوى القيادة السياسية؛ بل أيضًا على مستوى المؤسسات الحاكمة، والمرجعيات القانونية، والإدارية، والأمنية، فقد كان النظام السابق يقوم على مركزية صارمة في السلطة، تمحورت حول شخصية الحاكم، ومجموعة محدودة من الأجهزة الأمنية والتنظيمات الشعبية التابعة له، دون وجود مؤسسات دولة فعلية مستقلة، وهو ما جعل لحظة سقوط النظام تُخلّف فراغًا سياسيًا وأمنيًا حادًا، إذ لم تكن هناك مؤسسات حقيقية قادرة على ملء هذا الفراغ، ولا آليات متفق عليها لإدارة المرحلة الانتقالية⁽¹⁾.

لقد تأسس النظام السابق على منظومة سلطوية تقوم على تهميش المؤسسات الحديثة، وإحلال "اللجان الثورية" و"مؤتمر الشعب العام" محل أجهزة الدولة التقليدية، مما أنتج نموذجًا مشوهًا من الحوكمة يفتقر إلى القواعد المؤسسية والمرونة السياسية، هذا التشوه البنوي جعل من سقوط النظام لحظة انفجار كامنة، أطلقت معها ديناميات الانفلات والفوضى، بما في ذلك انتشار السلاح، وانهيار أجهزة الضبط المؤسسي، وتفكك المنظومة الأمنية والعسكرية، وهو ما هبأ بيئة ملائمة لبروز فواعل جديدة غير خاضعة لمؤسسات الدولة⁽²⁾.

في هذا السياق يمكن القول إن الدولة الليبية ما بعد 2011 لم ترث مؤسسات راسخة؛ بل ورثت فراغًا إداريًا وأمنيًا، جعل من الفاعلين الجدد سواء كانوا جماعات مسلحة، أو تيارات أيديولوجية، أو كيانات مناطقية أطرافًا محورية في تشكيل المشهد العام، وقد تعزز هذا الدور نتيجة ضعف السلطة المركزية، وفشل الحكومات الانتقالية المتعاقبة في فرض سيادتها، واحتواء القوى الصاعدة في إطار مشروع وطني موحد، وبذلك، باتت الدولة الليبية في مواجهة نمط جديد من التفاعل السياسي، يتجاوز الأطر الرسمية، ويتجسد في تعدد الفواعل وتنافسها على مصادر الشرعية والنفوذ. علاوة على ذلك فإن غياب عقد اجتماعي جديد يضمن مشاركة جميع الأطراف

(1) أبو فرحة، والسيد. (2020)، مخاطر استمرار سيولة الدولة في ليبيا. مجلة السياسة والاقتصاد، 7(6)، ص 26.

(2) رسولي، وأسماء. (2021)، اشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي: بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 6(1)، ص 275.

في إدارة الدولة أدى إلى زيادة تعقيد المشهد، فقد أدى إقصاء بعض المكونات الاجتماعية والسياسية، أو تهميش دورها في المراحل الانتقالية الأولى، إلى تعزيز الشعور بالانتماء إلى المشروع الوطني الجامع، مما وفر بيئة خصبة لنشوء كيانات سياسية وأمنية موازية، تعتمد على منطقتي القوة والتحالفات الموضوعية بدلاً من الاعتماد على المؤسسات الرسمية للدولة⁽¹⁾.

لم يقتصر تأثير انهيار النظام المركزي في ليبيا بعد 2011 على تفكك السلطة السياسية فحسب؛ بل امتدّ ليشمل إعادة تشكيل شاملة لبنية الفاعلين داخل المجالين السياسي والأمني، إذ أدى غياب الدولة المركزية إلى بروز كيانات مسلحة ذات نفوذ محلي، اعتمدت على مواردها الذاتية وشبكاتهما الاجتماعية والمناطقية، وتحوّلت تدريجيًا إلى قوى سياسية بحكم الأمر الواقع، وقد عزّزت الحكومات الانتقالية الناشئة هذا الواقع من خلال الاعتماد على تلك التشكيلات المسلحة في حفظ الأمن، الأمر الذي منحها شرعية غير مباشرة، وأتاح لها توسيع نفوذها على حساب مؤسسات الدولة الرسمية، ومع مرور الوقت، تعدّدت مصادر الشرعية داخل الدولة الليبية، إذ أصبحت بعض التشكيلات المسلحة تستمد قوتها من السيطرة على مناطق جغرافية، بينما استندت أخرى إلى شرعية ثورية أو أيديولوجية، فيما اعتمد بعضها على تحالفات قبلية أو مناطقية، وقد أسهم هذا التعدد في خلق خريطة معقدة من الفواعل المتنافسة، يصعب ضبطها ضمن إطار واحد أو إدماجها في مؤسسات عسكرية وأمنية موحّدة، كما أدى توسّع اقتصاد الحرب، وانتشار السلاح خارج رقابة الدولة، إلى تقوية هذه الفواعل وتمكينها من التأثير في قرارات السلطة الانتقالية، بل وفي مجريات العملية السياسية نفسها⁽²⁾.

من ناحية أخرى شهدت ليبيا بروز فواعل سياسية جديدة تمثلت في تيارات أيديولوجية، مثل التيارات الإسلامية والليبرالية والقومية، التي سعت إلى إعادة تعريف النظام السياسي وفق رؤاها الخاصة، وقد أدّى التنافس الحادّ بين هذه التيارات إلى انقسامات إضافية، انعكست على المؤسسات الانتقالية وعلى آليات صنع القرار، كما ظهرت منظمات المجتمع المدني بوصفها إحدى الفواعل الجديدة، إلا أنها واجهت تحديات كبيرة بسبب هشاشة البيئة القانونية والأمنية، وضعف قدرتها على التأثير في المجال العام مقارنة بتأثير القوى المسلحة، ولم يقتصر المشهد

(1) Badi, E. (2021), Of Conflict and Collapse: Rethinking State Formation in Post-Gaddafi Libya. Middle East Law and Governance, 13(1), p. 37.

(2) Badi, E. (2021), P. 39.

على فواعل داخلية فقط؛ فقد أسهمت القوى الإقليمية والدولية في تشكيل طبيعة الفواعل الجديدة من خلال الدعم السياسي أو العسكري أو المالي لبعض الأطراف، وهو ما زاد المشهد تعقيداً، فقد أصبح عدد من هذه الفواعل يمتلك امتدادات خارجية تؤثر في تموضعه السياسي والعسكري داخل ليبيا، مما أدى إلى انتقال جزء من الصّراع من كونه صراعاً داخلياً محضاً إلى كونه صراعاً مدعوماً أو موجّهاً خارجياً، الأمر الذي أسهم في إضعاف المؤسسات الرسمية، وتعميق الانقسامات، وإطالة أمد النزاع⁽¹⁾.

في المحصلة أدى انهيار النظام المركزي إلى خلق فراغ مؤسسي ملأته تدريجياً فواعل جديدة غير خاضعة لسلطة الدولة، وهو ما شكّل بيئة سياسية مضطربة، عرقلت بشكل واضح عملية بناء الدولة، وأسهمت في ظهور الانقسام السياسي الحاد الذي سيتبلور بشكل أوضح خلال الفترة (2014-2024)، ويُعدّ فهم هذه الديناميات مدخلاً أساسياً لتحليل مراحل النزاع السياسي في ليبيا وتأثيراته على كفاءة المؤسسات الرسمية⁽²⁾.

أدى انهيار النظام المركزي إلى إعادة تشكّل بنية السلطة في ليبيا على أسس غير مؤسسية، إذ لم تنتقل السلطة إلى مؤسسات دولة واضحة؛ بل توزعت بين فواعل متعددة امتلكت أدوات القوة والقدرة على فرض الأمر الواقع، وقد أفرز هذا الوضع تعدّداً في مراكز النفوذ السياسي والأمني، تمثل في سلطات تنفيذية متنافسة، وتشكيلات مسلحة ذات نفوذ إقليمي، وكيانات محلية تحكم السيطرة على الموارد والمجال الجغرافي بدل الاحتكام إلى الشرعية الدستورية.

في هذا السياق، تحوّل التنافس السياسي من صراع مؤسسي منظم إلى صراع مفتوح على القوة والموارد، إذ غابت آليات الضبط القانونية، وتراجعت قدرة الدولة على احتكار القرار والسيادة، وأسهم هذا التعدد في إضعاف عملية بناء مؤسسات موحّدة، وأنتج نمطاً من الحكم الهش القائم على التحالفات المؤقتة والتوازنات القسرية، الأمر الذي عمّق الانقسام السياسي ورسّخ حالة عدم الاستقرار المؤسسي في ليبيا.

(1) محمد مصباح الجندي، وناصر عبدالله عون. (2025)، اشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد 2011: تحليل نقدي للتجارب السياسية الفاشلة في تأسيس سلطة شرعية. مجلة آفاق اقتصادية، 11(1)، ص 90.

(2) محمد مصباح الجندي، وناصر عبدالله عون. (2025)، نفس المرجع السابق، ص 98.

المطلب الثاني:

الفشل في بناء المؤسسات التوافقية

يشكّل بناء المؤسسات التوافقية أحد المرتكزات الأساسية في عمليات الانتقال السياسي، خصوصاً في الدول الخارجة من نظم استبدادية أو نزاعات مسلحة، ويقصد بالمؤسسات التوافقية؛ تلك الهياكل السياسية والدستورية التي تُنشأ على أسس من التفاهم بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية، بهدف ضمان تمثيل واسع، وإدارة الخلافات بطريقة سلمية ومؤسسية. غير أن التجربة الليبية بعد 2011 افتقرت إلى مثل هذا الإطار، إذ فشلت النخب السياسية، والمؤسسات الانتقالية، في تأسيس بنية توافقية تُراعي تنوع المشهد الليبي وتعدد أطرافه، وهو ما ساهم في تعميق الانقسامات، وإضعاف الشرعية، وزيادة هشاشة مؤسسات الدولة⁽¹⁾.

بدأ المسار الانتقالي الليبي بإعلان دستوري صدر في غياب توافق وطني واسع، وجرى تكريس هيئات سياسية انتقالية، مثل: "المجلس الوطني الانتقالي"، ثم "المؤتمر الوطني العام"، دون وجود قاعدة توافقية واضحة تحكم أسس تشكيل هذه الهيئات، أو تحدد معايير تمثيل الأطراف المختلفة، بما في ذلك المناطق، والقبائل، والتيارات الفكرية، كما أن العمليات الانتخابية التي أجريت لاحقاً، رغم رمزيها الديمقراطية، لم تؤسس لعقد اجتماعي جامع؛ بل أنتجت مشهداً تنافسياً غير توافقي، ساهم في ترسيخ الاستقطاب السياسي بين القوى المختلفة⁽²⁾.

أحد أبرز مظاهر الفشل في بناء المؤسسات التوافقية تمثل في عدم التوصل إلى اتفاق حول صيغة الحكم ونمط توزيع السلطة، فقد ظلّ الخلاف قائماً حول مركزية السلطة أو لامركزيتها، وحول الهوية الدستورية للدولة، ومكانة الشريعة، وطبيعة النظام السياسي (برلماني أم رئاسي)، وقد انعكس هذا الخلاف على أداء المؤسسات الدستورية والتشريعية، إذ تعثرت عمليات صياغة الدستور، وتأخرت بشكل كبير دون تحقيق توافق فعلي حول مضامينه، مما حال دون الوصول إلى إطار دستوري جامع يمثل مرجعية شرعية لمؤسسات الدولة.

كما أن غياب المؤسسات التوافقية حال دون بناء أجهزة تنفيذية مستقرة، حيث شهدت ليبيا خلال الفترة 2012-2014 تعدداً في الحكومات الانتقالية، التي افتقرت إلى قاعدة دعم سياسي ومجتمعي واسعة، وكانت عرضة للابتزاز من قبل الجماعات المسلحة والمليشيات

(1) إبراهيم خليل خليفة البلعزي. (2025)، إعادة بناء الدولة الليبية بين نظريات العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية: أزمة الشرعية في ليبيا بعد النزاع في ضوء تطورات ما بعد 2011، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)، ص 278.

(2) إبراهيم خليل خليفة البلعزي. (2025)، نفس المرجع السابق، ص 281.

المحلية، وقد أدى هذا الواقع إلى إضعاف مركزية القرار التنفيذي، وتحول بعض المؤسسات إلى أدوات للصراع السياسي، بدلاً من أن تكون آليات لتحقيق الإجماع الوطني وإدارة الشأن العام⁽¹⁾. يتطلب بناء مؤسسات توافقية في المجتمعات الخارجة من الصراع أو من أنظمة استبدادية، توفر حد أدنى من الاتفاق السياسي بين الأطراف الفاعلة حول القواعد الناظمة للعملية السياسية، وهو ما لم يتوفر في الحالة الليبية، فبدلاً من أن تفضي المرحلة الانتقالية إلى بناء مؤسسات تُجسد هذا التوافق، ساد منطق المغالبة السياسية، وتغليب المصالح الفئوية على حساب المشروع الوطني، ومن أبرز مظاهر هذا الفشل ما يتعلق بتعثر مسار الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، والتي شكّلت في ظلّ انقسامات سياسية ومناطقية، ولم تتمكن من ترسيخ مسار تشاركي فعلي في صياغة الوثيقة الدستورية، كما واجهت مخرجاتها رفضاً من عدد من الأطراف السياسية والاجتماعية، بدعوى غياب التوازن في التمثيل أو إخلال النصوص المقترحة بمرتكزات التوافق، وقد انعكس هذا الجمود الدستوري على باقي مؤسسات الدولة، فحرّمها من مرجعية قانونية عليا يمكن الركون إليها في إدارة الخلافات أو تحديد اختصاصات السلطات.

إضافة إلى ذلك لعبت البنية الاجتماعية المركّبة في ليبيا، القائمة على التعدد القبلي والمناطقي، دوراً إضافياً في تعقيد محاولات التوافق، فقد تداخلت الانتماءات المحلية مع الفضاء السياسي، وجرى توظيف الهويات الفرعية أداة للصراع حول النفوذ والتمثيل داخل مؤسسات الدولة، بدلاً من العمل على دمجها ضمن إطار وطني موحد، كما ساهم غياب مشروع وطني متفق عليه في تراجع منسوب الثقة العامة بمؤسسات الدولة، ما أفسح المجال أمام تصاعد دور الفواعل غير الرسمية، خصوصاً الجماعات المسلحة، التي فرضت نفسها كأطراف رئيسية في المشهد السياسي، وأضعفت فرص بناء مؤسسات ذات طابع احتوائي وتشاركي⁽²⁾.

ويُضاف إلى ذلك عامل التدخلات الخارجية، التي غدّت الانقسامات الداخلية من خلال دعم أطراف سياسية وعسكرية متعارضة، وهو ما قوض فرص التوافق الوطني، إذ كانت بعض المبادرات المدعومة خارجياً تُبنى على أسس تتجاهل التوازنات المحلية أو تفرض حلولاً فوقية، ما أسهم في تفاقم الخلافات، وانعكس سلباً على أداء المؤسسات الانتقالية التي لم تستطع ممارسة دورها بوصفها أدوات لإنتاج التوافق وبناء الدولة⁽³⁾.

(1) Gargoum, T. (2022), Post-international Intervention Libya: The Challenges Against State-Building. *Lectio Socialis*, 6(2), p. 95.

(2) كريال، إبراهيم الخليل، خلاصي كعسيس، وخليدة. (2021)، اشكاليات اندماج القبيلة في مسار إعادة بناء الدولة الليبية بعد 2011 في ظل التحولات النظرية: مقارنة تحديثة بنائية، *المجلة الجزائرية*، 6(1)، ص 825.

(3) Badi, E. (2021)، P. 42.

المطلب الثالث:

التدخلات الخارجية وتأثيرها على النزاع الداخلي

أثبتت التجربة الليبية بعد عام 2011 أن النزاعات الداخلية في البيئات الهشة لا تبقى حبيسة التفاعلات المحلية؛ بل سرعان ما تتحول إلى ساحات تنافس إقليمي ودولي، تتحرك فيها مصالح متضاربة وتُستدعى فيها أطراف خارجية ذات أهداف إستراتيجية أو اقتصادية أو أيديولوجية، وقد شكّلت ليبيا منذ سقوط نظام القذافي مثالاً حياً على هذا النمط من النزاعات المركّبة، إذ لعبت التدخلات الخارجية دوراً محورياً في توجيه مسار النزاع السياسي؛ بل وفي إعادة تشكيل موازين القوى بين الفاعلين المحليين، مما ساهم في تعميق الانقسام وإضعاف فرص بناء مؤسسات الدولة⁽¹⁾.

لقد تعددت أنماط وأدوات التدخل الخارجي في ليبيا، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة مسارات رئيسية: أولها -التدخل السياسي، والذي تمثل في دعم بعض الدول لأطراف أو حكومات معينة على حساب أخرى، سواء من خلال الاعتراف الرسمي، أو من خلال الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية، وثانيها- التدخل العسكري، سواء عبر الإسناد العسكري المباشر، أو من خلال تزويد حلفاء محليين بالسلاح والمستشارين والخبراء العسكريين، أما المسار الثالث- فكان اقتصادياً، وتمثل في السيطرة على الموارد النفطية أو إدارة العمليات المالية والمصرفية لصالح أطراف دون أخرى، وهو ما انعكس على فعالية المؤسسات الاقتصادية والمالية للدولة⁽²⁾.

على المستوى الإقليمي مثلت ليبيا ساحة صراع بالوكالة بين عدد من الدول التي تبنت رؤى متضاربة تجاه مستقبل النظام السياسي الليبي، فقد دعمت بعض الدول محور "السلطة المركزية القوية" بدعوى مكافحة الإرهاب واستعادة الاستقرار، بينما تبنت أخرى خطاب "دعم الثورة" والانتقال الديمقراطي، ما أدى إلى انقسام حادّ في المواقف والسياسات، وانعكس ذلك على الاصطفافات الداخلية بين الأطراف الليبية، فبعض المكونات المسلحة والفاعلات السياسية أصبحت

(1) فرحاتي، بلقاسم. (2021)، التدخل العسكري في ليبيا ودوره في انهيار الدولة، المعيار، (10)25، ص 870.

(2) فرحاتي، بلقاسم. (2021)، نفس المرجع السابق، ص 874.

تتبع لجهات خارجية في قراراتها وتحالفاتها، مما نزع عنها صفة الاستقلالية، وجرّ البلاد نحو صراع مُعقّد الأبعاد⁽¹⁾.

أما دوليًا فقد تميز موقف القوى الكبرى -مثل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وإيطاليا- بالتذبذب وعدم الانسجام، ففي حين تبنت بعض هذه القوى مبادرات لحل النزاع، فإنها في الوقت نفسه دعمت أطرافًا متعارضة على الأرض، بما يخدم مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، لا سيما في ما يتعلق بمناطق النفوذ، وحقول النفط، وموانئ التصدير، وقد أدى هذا التناقض إلى تقويض المبادرات الأممية الرامية إلى تسوية النزاع، كما أدى إلى إضعاف سلطة الحكومة المعترف بها دوليًا، نتيجة تصادم مصالح الحلفاء الإقليميين والدوليين⁽²⁾.

لم يقتصر أثر التّدخلات الخارجية في ليبيا على توازنات القوى العسكرية والسياسية فحسب؛ بل تجاوز ذلك إلى التأثير البنوي على المؤسسات الرسمية ذاتها، سواء من حيث استقلالية قراراتها أو مدى فعاليتها في أداء وظائفها الأساسية، فقد تسببت هذه التّدخلات في خلق ازدواجية في المرجعيات السياسية والمؤسسية، إذ برزت حكومات موازية ومؤسسات متنازعة في شرق البلاد وغربها، يتلقى كل منها دعماً مختلفاً من أطراف إقليمية ودولية، مما قوّض وحدة الدولة وأضعف قدرتها على صياغة سياسات وطنية موحدة⁽³⁾.

في هذا الإطار تعرّضت المؤسسات التنفيذية، وخاصة الأجهزة الأمنية والعسكرية، لعملية إعادة تشكيل خارج الأطر الوطنية، إذ جرى بناء وحدات مسلحة موازية بدعم من بعض الدول، دون إشراف الدولة المركزية، مما أضعف من مشروعية الجيش والمؤسسات الأمنية النظامية، كما أصبح الولاء للممول الخارجي في كثير من الأحيان مقدماً على الولاء للدولة، مما أدّى إلى تآكل مبدأ الاحتكار الشرعي للعنف من قبل السلطة الرسمية، وهو ما انعكس على استقرار الدولة ووحدة قرارها السيادي⁽⁴⁾.

(1) سليم ساسي طالب. (2024)، صنع السياسة الخارجية في ليبيا: دراسة بين أثر الانقسامات والتدخلات. مجلة شروس، (1)5، ص 117.

(2) فرحاتي، بلقاسم. (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 877.

(3) سليم ساسي طالب. (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 121.

(4) معمر محمد الكشر. (2025)، تأثير التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011-2023): دراسة تحليلية. مجلة البحوث الأكاديمية، (2)29، ص 56.

أمّا على الصّعيد السياسي فقد أسهم التّدخل الخارجي في ترسيخ الانقسام من خلال رعاية مسارات تفاوض موازية أو متعارضة، فبعض الدول قادت مبادرات سياسية منفردة خارج إطار الأمم المتحدة، مما أضعف الزّخم الدولي الداعم للحوار السياسي الليبي، وشجع بعض الأطراف على تبني مواقف متشدّدة، كما أن المواقف غير المنسقة بين الأطراف الدولية تجاه نتائج الانتخابات، أو تشكيلة الحكومات الانتقالية، ساهمت في التشكيك في شرعية مؤسسات الدولة، وأفقدت العملية السياسية قدرًا كبيرًا من المصداقية والفاعلية⁽¹⁾.

من جهة أخرى تركت التدخلات الاقتصادية الخارجية آثارًا مباشرة على المؤسسات المالية والاقتصادية، إذ تم توظيف المؤسسات السيادية، مثل: المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، كأدوات في الصّراع بين الفرقاء، في ظل ضغوط إقليمية ودولية لتحقيق مكاسب اقتصادية، وقد نتج عن هذا التّدخل تعطيل لعمل هذه المؤسسات، أو ازدواجية في إدارتها، وغياب التنسيق فيما بينها، وهو ما انعكس سلبيًا على الاقتصاد الوطني، وعلى قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة بشكل منتظم ومتوازن، في المحصلة أدت التدخلات الخارجية إلى إعادة تشكيل المشهد الليبي على نحو زاد من تعقيد النزاع الداخلي، وعطل مسارات التوافق الوطني، وأضعف قدرة المؤسسات الرسمية على الاضطلاع بوظائفها السيادية والتنمية، كما ساهم هذا الواقع في تعميق هشاشة الدولة، وجعل مستقبل إعادة بناء المؤسسات مرهونًا إلى حدّ بعيد بتغيير مواقف الأطراف الخارجية وتوازنها، وهو ما يُمثل تحديًا بنيويًا لاستعادة السيادة الوطنية وبناء مؤسسات مستقلة وفعالة⁽²⁾.

تُظهر التجربة الليبية بعد عام 2011 أن التدخلات الخارجية حوّلت النزاع الداخلي من أزمة محلية إلى صراع إقليمي ودولي معقّد، وقد أسهم هذا التدخل في تعميق الانقسام السياسي وإعادة تشكيل موازين القوى بما أضعف فرص بناء مؤسسات دولة موحّدة، كما أثر سلبيًا في استقلالية المؤسسات السيادية والأمنية والاقتصادية، وكسّر ازدواجية المرجعيات والولاءات، وفي المحصلة، باتت استعادة السيادة وبناء مؤسسات فعّالة مرهونة بتراجع التدخلات الخارجية وتوحيد المسار الوطني.

(1) مجموعة مؤلفين، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2021).، العامل الخارجي والانتقال

الديمقراطي في البلدان العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 424.

(2) مجموعة مؤلفين، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2021).، نفس المرجع السابق، ص 427.

المبحث الثاني:

تحليل مراحل النزاع السياسي (2014-2024)

يشكّل النزاع السياسي في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024 أحد أكثر النماذج تعقيداً في المنطقة، سواء من حيث تداخله مع البنية الاجتماعية والمؤسسية للدولة، أو من حيث تشعباته الجغرافية والإيديولوجية، أو بسبب ارتباطه العميق بتوازنات إقليمية ودولية متغيرة، فبعد ثلاث سنوات من سقوط النظام السابق، بدت ليبيا في مواجهة واقع جديد قوامه انقسام حادّ في السلطة، وتعدد غير مسبوق في مراكز القرار، وتآكل مستمر في شرعية المؤسسات الرسمية، مما أدّى إلى تعطيل مسار بناء الدولة، وعرقلة كل محاولات الانتقال السياسي السلمي.

ففي عام 2014، كانت لحظة الانقسام البرلماني وتشكّل سلطتين متوازيتين (في طرابلس وطبرق) بمثابة نقطة تحوّل مركزية في مسار النزاع، إذ دخلت البلاد في دورة ممتدة من التنازع على الشرعية والموارد، رافقها تصعيد عسكري وسياسي، وتزايد في تدخل الأطراف الخارجية، وقد ترتب على هذا الانقسام السياسي تعدد الحكومات، وتجزئة مؤسسات الدولة، وتضارب في الاختصاصات، مما فاقم من تدهور أداء المؤسسات الرسمية، وفتح المجال أمام أطراف غير رسمية لإدارة الشأن العام بمعزل عن الدولة المركزية.⁽¹⁾

يسعى هذا المبحث إلى تقديم تحليل مرحلي معمق لتطور النزاع السياسي الليبي خلال هذا العقد، من خلال تتبع ثلاث محطات محورية: أولاً- لحظة الانقسام المؤسسي الحادّ بين شرق البلاد وغربها وما نتج عنه من شلل مؤسسي؛ ثانياً- بروز حكومات موازية وتعدد هياكل الحكم؛ وثالثاً- تطوّرات المسار السياسي ومحاولات الحوار التي قادتها الأمم المتحدة وجهات إقليمية، وما نتج عنها من اتفاقات سياسية جزئية لم تغلح في إنهاء الانقسام، ويهدف هذا الطرح إلى تقديم قراءة ديناميكية لتطور النزاع، لا تكتفي بالسرد الزمني؛ بل تحلل أثر كل مرحلة على المشهد المؤسسي العام، مما يمهد لفهم أعمق لتداعيات النزاع على كفاءة الدولة، وهو ما سيتناوله المبحث الثالث من هذا الفصل.

(1) عزمي بشارة، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020)، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص98.

المطلب الأول:

الانقسام المؤسسي شرقاً وغرباً

يشكّل الانقسام المؤسسي بين الشرق والغرب أحد أبرز التحولات التي طرأت على المشهد السياسي الليبي منذ منتصف عام 2014، وهو الانقسام الذي رسّخ حالة من الازدواج في السلطة، وشلّ مؤسسات الدولة، وأفقدتها قدرتها على العمل كجسم موحد، وقد بدأت ملامح هذا الانقسام عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في يونيو 2014، والتي أفرزت مجلس النواب الجديد، وسط جدل سياسي ودستوري واسع، ورفض عدد من القوى السياسية والعسكرية لنتائجها، مما دفع بعضها إلى اللجوء إلى القوة المسلحة لفرض رؤيتها، وهو ما أدى إلى نشوء سلطتين متنازعتين على الشرعية: الأولى في الشرق (طبرق - البيضاء)، والثانية في الغرب (طرابلس)⁽¹⁾. وقد نتج عن هذا الانقسام المؤسسي ازدواج كامل في المؤسسات السيادية، إذ أصبح لكل طرف حكومته، ومصرفه المركزي، وجهازه الرقابي، وحتى هيئاته العسكرية والأمنية، ففي الشرق تم تفعيل مجلس النواب المنعقد في طبرق، والذي عين حكومة موازية مقرّها مدينة البيضاء، برئاسة عبد الله الثني، مدعومة من "القيادة العامة للجيش" بقيادة خليفة حفتر، وفي المقابل، أعاد المؤتمر الوطني العام في طرابلس تفعيل نفسه وعين حكومة موازية برئاسة عمر الحاسي، ثم لاحقاً خليفة الغويل، وهو ما شكّل حالة من التشظي السياسي والدستوري، هذا الانقسام لم يكن مجرد تباين جغرافي في مراكز السلطة؛ بل انطوى على تنافس حاد حول مفاهيم الشرعية والتمثيل السياسي، إذ عدّ كل طرف نفسه الممثل الوحيد للدولة، وسعى للحصول على الاعتراف الإقليمي والدولي، مما أفرز حالة من الصراع القانوني والمؤسساتي، كما أدى غياب المرجعية الدستورية الموحدة إلى إضعاف قدرة المؤسسات القضائية على الحسم في هذا النزاع، بل أقحمت هي الأخرى في التجاذبات السياسية، وفقدت جزءاً من حيادها ومهنيتها⁽²⁾.

(1) Wehrey, F. (2018), The burning shores: Inside the battle for the new Libya. Farrar, Straus وGiroux, p. 33.

(2) Jalu, A. T. (2017), Libya: Relapse into crisis after Muammar Gaddafi (since 2011), International Journal of Political Science, Law and International Relations, p. 68.

وقد أثر هذا الانقسام على فعالية الأداء المؤسسي في مختلف القطاعات، فقد أصبحت السياسات العامة تتخذ بناءً على مصالح فئوية أو مناطقية، لا وفق رؤية وطنية شاملة، كما تأثرت عمليات التوظيف والميزانية والإنفاق العام، إذ جرى إنشاء هياكل إدارية موازية في كل من الشرق والغرب، تركز الازدواج وتبذد الموارد، وهو ما ساهم في تآكل مؤسسات الدولة، وأفقدتها القدرة على العمل كمرفق عام جامع، خصوصاً في القطاعات السيادية مثل: الأمن، والمالية، والعدالة⁽¹⁾.

أبرز الانقسام المؤسسي بين الشرق والغرب بعد عام 2014 حالة من التوازي والازدواج في مؤسسات الدولة، لم تقتصر على المستوى السياسي؛ بل تمددت لتشمل كافة القطاعات السيادية، مما أحال الدولة الليبية -في الواقع العملي- إلى كيان منقسم بين سلطتين تتنازعان الشرعية، دون وجود مرجعية عليا تحكم العلاقة بينهما، وقد نتج عن ذلك اختلال هيكلي في البنية الإدارية والتنظيمية، إذ بات لكل طرف شبكة مؤسسات تعمل بمعزل عن الأخرى، وتصدر قرارات مستقلة، وتتبع سياسات مالية وإدارية متضاربة، ما فاقم من تدهور الأداء العام وعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فعلى الصعيد المالي أدى الانقسام إلى وجود مصرفين مركزيين: أحدهما في طرابلس والآخر في البيضاء، ولكل منهما سياسته النقدية وموازنته الخاصة، ما أثر بشكل مباشر على سيولة السوق، واستقرار الدينار الليبي، وإدارة احتياطات النقد الأجنبي، كما انقسمت المؤسسة الوطنية للنفط -رغم استمرار الاعتراف الدولي بنسختها في طرابلس- إلى إدارات متنازعة لفترات، ما خلق بيئة ضبابية في إدارة الثروة النفطية، وأدخل المورد الاقتصادي الوحيد للدولة في دائرة التسييس والصراع⁽²⁾.

أما على مستوى المؤسسات الرقابية فقد ظهرت هيئات موازية في كل من الشرق والغرب، مثل: ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، ما أضعف دور هذه الأجهزة في مراقبة الإنفاق العام، ومنع الفساد، وضمان الالتزام بالقوانين، وقد عزز ذلك مناخ الإفلات من العقاب، وفتح

(1) Jalu, A. T. (2017), P. 107.

(2) الجزيرة. (2024، 3 سبتمبر)، مصرف ليبيا المركزي مؤسسة رسمية لم تسلم من الانقسام، الجزيرة، الفقرة (1).

المجال أمام شبكات المحسوبة والزبونية، لا سيما في غياب منظومة قضائية موحدة ومستقلة قادرة على الفصل بين السلطتين المتنازعتين⁽¹⁾.

كما أثر هذا الانقسام على العملية السياسية نفسها، إذ أصبح من المستحيل إجراء انتخابات أو صياغة سياسات وطنية دون توافق بين المؤسستين المتنازعتين، وهو توافق ظلّ غائبًا أو هشًّا في أغلب المراحل، فقد أدّى تصارع الشرعيات إلى تعطيل تنفيذ الاستحقاقات الدستورية، وأفشل محاولات توحيد المؤسسات، رغم جهود البعثة الأممية والمبادرات الإقليمية المختلفة، وبذلك تحوّلت مؤسسات الدولة من أدوات للإدارة العامة إلى أدوات للصراع السياسي، في مشهد يفنر إلى الحد الأدنى من التنسيق المؤسّساتي والانسجام الإداري⁽²⁾.

ويُلاحظ أن استمرار الانقسام لسنوات طويلة أدّى إلى ترسيخ ثقافة "الشرعية الموازية"، وخلق شبكات ولاء ومصالح ترتبط ببنية الانقسام نفسه، وهو ما جعل محاولات التوحيد المؤسسي تصطدم بعقبات داخلية تتجاوز الخلافات السياسية، وتشمل مصالح اقتصادية، وشبكات مصالح داخل المؤسسات، باتت مستفيدة من واقع التنشيطي، وبالتالي، أصبح الانقسام المؤسسي في ليبيا ليس مجرد مظهر من مظاهر الصراع؛ بل عاملاً منتجًا ومغذيًا له في الوقت ذاته⁽³⁾.

أفضى الانقسام المؤسسي الذي شهدته ليبيا منذ عام 2014 إلى تشكّل واقع دولتي منقسم فعليًا إلى سلطتين متوازيتين في الشرق والغرب، تتنازعان الشرعية والتمثيل السياسي، وتعملان بمنطق الاستقلال المؤسسي لا التكامل الوطني، وقد انعكس هذا الانقسام في ازدواجية شاملة طالت المؤسسات السيادية والتنفيذية والرقابية والمالية، الأمر الذي شلّ قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية، وأضعف مفهوم السلطة المركزية، وأسهم غياب المرجعية الدستورية الموحدة في تعقيد الأزمة، إذ فقدت المؤسسات القضائية قدرتها على الحسم، وتراجعت فعالية أجهزة الرقابة، وانتشرت شبكات المصالح والمحسوبة، كما أدى الانقسام المالي والنفطي إلى تسييس الموارد الاقتصادية، وزيادة الضغوط على الاقتصاد الوطني، ومع استمرار هذا الواقع، تحوّل الانقسام المؤسسي من نتيجة للصراع السياسي إلى عامل بنيوي يعيد إنتاجه، ويشكّل أحد أبرز العوائق أمام إعادة بناء الدولة وتوحيد مؤسساتها على أسس وطنية جامعة.

(1) محمد رمضان الأعمي، وعادل أحمد الشويرف. (2021)، العوامل المؤثرة على أداء أعضاء هيئة الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة في ليبيا لمكافحة الفساد من وجهة نظرهم. مجلة الدراسات الاقتصادية، (1)4، ص

(2) الحبيب، سهيل (2016).، مرجع سبق ذكره، ص 254.

(3) مجموعة مؤلفين، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2021).، مرجع سبق ذكره، ص 433.

المطلب الثاني:

ظهور حكومات موازية وتعدد مراكز القرار

تُعدّ ظاهرة الحكومات الموازية من أبرز مظاهر الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا، وقد تشكّلت كنتيجة مباشرة لتأزم الشرعية الدستورية بعد عام 2014، إذ لم تتوقف الأزمة عند حدود الانقسام بين البرلمان والمؤتمر الوطني العام، بل تطورت إلى وجود هياكل تنفيذية متعددة، كل منها يدّعي التمثيل الشرعي ويمارس صلاحياته بصورة مستقلة عن الآخر، وقد أدّى هذا التعدد إلى تشظي القرار السيادي للدولة، وخلق حالة من التنازع المزمّن على السلطة التنفيذية، عرقلت كافة المسارات السياسية والإصلاحية، وأسهمت في إضعاف كفاءة الإدارة العامة⁽¹⁾.

بدأت هذه الظاهرة مع تشكيل حكومتين متوازيتين في كل من الشرق والغرب، ففي الغرب، واصل المؤتمر الوطني العام عمله بدعوى عدم انتهاء ولايته، وعيّن حكومة "الإنقاذ الوطني" في طرابلس عام 2014، بينما تشكّل مجلس النواب في طبرق، وأسند مهمة تشكيل الحكومة إلى عبد الله الثني، الذي سبق له ترؤس الحكومة المؤقتة بعد الثورة، ومع مرور الوقت، تمكّنت كل حكومة من ترسيخ بنيتها الإدارية، وإنشاء أجهزة تنفيذية موازية، وتوزيع المناصب وفق توازنات محلية وسياسية ومناطقية⁽²⁾.

وقد ساهمت البيئة المؤسسية الهشّة وانعدام الثقة بين الأطراف، في تأصيل حالة التعدد التنفيذي، فقد ظهرت حكومات متعاقبة مثل: حكومة الوفاق الوطني التي أنشئت بموجب اتفاق الصخيرات في 2015، ثم حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة في 2021، وفي المقابل، استمرت الحكومات الموازية في الظهور في الشرق، مثل حكومة باشاغا التي عُدتّ حكومة موازية بحكم تعيينها من مجلس النواب في مارس 2022، رغم استمرار حكومة الوحدة في مزاوله أعمالها من طرابلس، وقد عزّز هذا الوضع من ظاهرة الشرعيات المتداخلة، إذ يتم اعتماد الحكومات بناءً على دعم إقليمي أو قرارات برلمانية متنازع على شرعيتها، وليس بناءً على توافق وطني شامل⁽³⁾.

(1) غليون، برهان (2023).، سؤال المصير: قرنان من صراع العرب من أجل السيادة والحرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 24.

(2) شعيب، الفيتوري. (2022، 28 يونيو)، المشهد السياسي الليبي: مسارات متعكسة وآفاق التسوية، الجزيرة للدراسات، ص 2.

(3) إبراهيم، وعبدالسلام. (2020)، تعدد الحكومات وأثره على مبدأ السيادة الوطنية. مجلة الدراسات القانونية، 6(2)، ص 128.

هذا التعدد في الحكومات ترتب عليه تعدد مراكز القرار السيادي، ما أفرز واقعاً سياسياً يتم فيه اتخاذ قرارات استراتيجية من قبل جهات مختلفة أحياناً حول المسألة نفسها، مثل: إدارة الموارد، العقود الدولية، التمثيل الخارجي، وحتى المسائل السيادية مثل: الدعوة للانتخابات أو اعتماد القوانين، وغالباً ما كانت القرارات تعكس مصالح الأطراف الداعمة لتلك الحكومات أكثر من تعبيرها عن رؤية وطنية شاملة، وهو ما أدى إلى تعميق التداخلات الخارجية، وأفقد الدولة قدرتها على بناء سياسة داخلية وخارجية متماسكة⁽¹⁾.

أسهم ظهور الحكومات الموازية وتعدد مراكز القرار في ليبيا في إرباك هيكل الدولة المركزية وتفكيك نسقها الإداري، إذ لم تعد السلطة التنفيذية وحدة متماسكة، بل أصبحت موزعة بين عدة أجسام تتنازع الصلاحيات على المستويين المحلي والدولي، وقد أوجد ذلك بيئة سياسية تسودها الضبابية، وفقدت فيها الدولة القدرة على اتخاذ قرارات مركزية موحدة، خاصة في الملفات ذات الطابع السيادي كإدارة العوائد النفطية، وتنظيم العملية الانتخابية، وتوحيد المؤسسة العسكرية، وترتيب أولويات الإنفاق العام⁽²⁾.

فعلى الصعيد العملي أدى وجود أكثر من حكومة في وقت واحد إلى تعدد الهياكل الوزارية والإدارية، إذ أنشأت كل حكومة وزارات ومجالس ومؤسسات تنفيذية تابعة لها، مع تعيين مسؤولين وإصدار قرارات تختلف باختلاف الجهة التنفيذية التي يتبعون لها، وقد أدى هذا التكرار والتداخل إلى هدر كبير في الموارد العامة، وتضارب في السياسات، كما أضعف من القدرة على مراقبة الأداء الحكومي أو محاسبة المسؤولين، نظراً لغياب المرجعية الموحدة التي تجمع هذه الأجهزة ضمن إطار قانوني أو إداري مننق عليه، إضافة إلى ذلك فإن هذا التعدد خلق واقعاً مؤسسياً منقسماً على أسس مناطقية وتحالفية، إذ باتت الولاءات داخل المؤسسات التنفيذية ترتبط بالموقع الجغرافي والانتماء السياسي أكثر من ارتباطها بالوظيفة العامة أو بالمصلحة الوطنية، وقد ساهم ذلك في ترسيخ النزعة الانقسامية داخل الأجهزة الإدارية، وساعد في انتشار ثقافة "التمثيل المناطقي" بدلاً من الكفاءة والمؤسسية، وهو ما انعكس سلباً على جودة تقديم الخدمات العامة، وعلى قدرة الدولة على تنفيذ برامج التنمية والإصلاح المؤسسي⁽³⁾.

على المستوى الدولي أربك تعدد الحكومات الجهات الفاعلة الخارجية في تعاملها مع الدولة الليبية، إذ باتت العواصم الإقليمية والدولية مطالبة باختيار طرف معين للتواصل معه، ما فتح الباب أمام التسييس المفرط للعلاقات الخارجية، وساهم في تحويل بعض الحكومات المحلية

(1) إبراهيم، وعبدالسلام. (2020)، نفس المرجع السابق، ص 131.

(2) حمورابي للدراسات الاستراتيجية. (2025)، البرلمان الليبي: تعددية القيادة والتجزئة المؤسسية، ص 6.

(3) حمورابي للدراسات الاستراتيجية. (2025)، نفس المرجع السابق، ص 8.

إلى وكلاء فعليين لقوى خارجية، تتبنى سياساتها وتدافع عن أجنداتها داخل ليبيا، مقابل الدعم السياسي أو العسكري أو المالي، وقد جعل هذا الواقع من السلطة التنفيذية أداة في النزاع الإقليمي بدلاً من أن تكون إطاراً سيادياً مستقلاً لإدارة شؤون الدولة⁽¹⁾.

ومن الناحية الدستورية فإن استمرار هذه الحالة دون حسم قانوني أو سياسي واضح أضعف من شرعية جميع الحكومات المتعاقبة، خاصة في ظل غياب قاعدة دستورية متفق عليها تنظم التداول السلمي على السلطة، وقد أدى ذلك إلى ترحيل الأزمات من حكومة إلى أخرى دون حلول جوهرية، كما أضعف ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية، وأفقد السلطة التنفيذية فعاليتها كأداة مركزية لصياغة السياسات العامة، وهو ما يُعدّ أحد أبرز مظاهر اختلال كفاءة المؤسسات في ليبيا خلال السنوات العشر الماضية⁽²⁾.

أدى تعدد الحكومات في ليبيا إلى تشظّي مراكز القرار السيادي، ما حوّل الدولة إلى فضاء تتنازع فيه جهات تنفيذية مختلفة صلاحيات استراتيجية تمس جوهر السيادة، كإدارة الموارد، والعلاقات الدولية، وتنظيم الاستحقاقات الدستورية، ولم يعكس هذا التعدد رؤية وطنية موحّدة بقدر ما جسّد مصالح التحالفات الداعمة لكل حكومة، الأمر الذي عمّق التدخلات الخارجية وأفقد السياسة العامة اتساقها الداخلي والخارجي، وعلى المستوى الإداري، أسهمت الحكومات الموازية في تفكيك النسق التنفيذي عبر ازدواج الوزارات والمؤسسات وتضارب القرارات، ما أدى إلى هدر الموارد وضعف المساءلة وتراجع كفاءة الخدمات، كما كرّس هذا الواقع ولاءات مناطقية وتحالفية داخل الجهاز الإداري على حساب المهنية والمؤسسية، ودولياً، أفضى التعدد الحكومي إلى تسييس العلاقات الخارجية وتحويل بعض الحكومات إلى أدوات نفوذ لقوى إقليمية ودولية، وفي المحصلة، أضعف غياب الحسم الدستوري شرعية السلطة التنفيذية، وقوّض ثقة المواطنين، وجعل اختلال كفاءة المؤسسات سمة بنيوية ملازمة للمشهد الليبي خلال العقد الأخير.

(1) هيثم فرحان صالح، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020)،، اشكالية الدولة في العالم العربي

وتحول السلطة على أبواب الألفية الثالثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 241.

(2) هيثم فرحان صالح، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020)،، نفس المرجع السابق، ص 356.

المطلب الثالث:

تطورات المسار السياسي ومؤتمرات الحوار

في ظلّ الانقسام السياسي الحادّ الذي ساد ليبيا بعد عام 2014، برزت الحاجة إلى مسار حوار سياسي يسعى إلى رَأب الصدع المؤسسي وإعادة تشكيل السلطة التنفيذية على أسس توافقية، وقد أدّى انسداد الأفق أمام الحلول العسكرية، وتعاضم الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للصراع، إلى دفع المجتمع الدولي، عبر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، لتبني نهج تفاوضي بهدف جمع الفرقاء السياسيين على طاولة حوار تؤسس لمرحلة انتقالية جديدة تنهي الانقسام وتعيد توحيد المؤسسات⁽¹⁾.

أولى محطات هذا المسار تمثّلت في اتفاق الصّخيرات بالمغرب، الذي تم توقيعه في ديسمبر 2015 بعد جولات حوار طويلة رعتها الأمم المتحدة، وقد مثّل هذا الاتفاق أول محاولة دولية منظمة لإنتاج سلطة تنفيذية موحدة، إذ نص على تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج، وإنشاء مجلس رئاسي، وتحديد صلاحيات السلطة التشريعية، في إطار زمني انتقالي يُمهّد لإجراء انتخابات دستورية، ورغم الاعتراف الدولي الواسع بالاتفاق ومؤسساته، فإن تطبيقه على الأرض واجه عقبات كبيرة، أبرزها رفض مجلس النواب في طبرق اعتماد الحكومة، واعتراض أطراف رئيسية على تركيبة المجلس الرئاسي ومهامه، مما أفشل جزءاً كبيراً من ترتيبات الاتفاق، وأدى إلى استمرار حالة الانقسام⁽²⁾.

في السنوات بعد الانقسام تكررت محاولات إعادة تفعيل الحوار السياسي، بدعم أممي وإقليمي، حيث عُقدت مؤتمرات في القاهرة، وتونس، وأبو ظبي، وجنيف، كان الهدف منها إيجاد قاعدة دستورية وقانونية للانتخابات، وتوحيد مؤسسات الدولة، ووقف الصراع المسلح، خاصة بعد اندلاع مواجهات عنيفة في محيط العاصمة طرابلس بين عامي 2018 و2020، وقد ركزت هذه اللقاءات على إعادة توزيع السلطة التنفيذية، وتعديل بنية المجلس الرئاسي، وتحقيق توازن في التمثيل الجغرافي والسياسي بين الأقاليم الثلاثة: طرابلس، برقة، وفزان، توازت هذه الجهود

(1) شعيب، الفيتوري. (2022، 28 يونيو)، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(2) مصطفى فتحي عربي، وأحمد. (2022)، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات. مجلة السياسة والاقتصاد(15)16، ص 412.

السياسية مع حراك شعبي متصاعد يطالب بإنهاء حالة الفوضى، وتحسين الخدمات، ومحاربة الفساد، وهو ما شكّل ضغطاً متزايداً على الأطراف المتصارعة للقبول بمبادرات التسوية، كما دفع تصاعد التدخلات الإقليمية والدولية، وخصوصاً خلال معركة طرابلس (2019-2020)، المجتمع الدولي إلى التدخل بشكل أكثر فاعلية، مما أفضى إلى التحضير لعقد مؤتمر برلين الأول في يناير 2020، الذي جمع الأطراف الدولية المؤثرة، وسعى إلى إرساء تفاهات سياسية وأمنية تمهّد لإنهاء النزاع⁽¹⁾.

رغم تعدد المبادرات السياسية منذ 2015 ظلّ المسار السياسي في ليبيا يعاني من الجمود والانتكاس في كل مرحلة انتقالية، بسبب ضعف الثقة بين الأطراف، وتعارض الأجندات الإقليمية، والانقسامات العميقة في البنية المؤسسية، وبعد مؤتمر برلين الأول في 2020، جرى الإعداد لمسارات متوازية بإشراف الأمم المتحدة، شملت الحوار السياسي، والمسار الأمني والعسكري (5+5)، والاقتصاد، بهدف إعادة هيكلة السلطة وتوحيد المؤسسات، في إطار خريطة طريق جديدة تؤدي إلى إجراء انتخابات وطنية⁽²⁾.

وقد مثل منتدى الحوار السياسي الليبي، الذي انعقد في تونس ثم جنيف خلال 2020-2021، محطة مفصلية في هذا المسار، إذ تمخض عنه اختيار مجلس رئاسي جديد برئاسة محمد المنفي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، كسلطة تنفيذية موحدة مؤقتة تشرف على الانتخابات العامة، وقد حظيت هذه التشكيلات الجديدة باعتراف محلي ودولي واسع، وبدأت بمثابة فرصة فعلية لكسر حالة الجمود وتوحيد المؤسسات، خصوصاً مع الدعم الواسع من بعثة الأمم المتحدة والدول الفاعلة في الملف الليبي (6).

إلا أن هذا التفاؤل لم يصمد طويلاً، فقد تعثّر تنفيذ المرحلة الانتقالية بمجرد الاقتراب من الاستحقاق الانتخابي المقرر في ديسمبر 2021، وذلك بسبب غياب توافق وطني حول القاعدة الدستورية المنظمة للانتخابات، والخلافات حول شروط الترشح، وتدخلات القوى المهيمنة على الأرض، ومع تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، عاد الانقسام التنفيذي إلى الواجهة، حين

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. (2021)، ملتمقى الحوار السياسي الليبي .

<https://unsmil.unmissions.org/ar/>ملتمقى-الحوار-السياسي-الليبي، الفقرة (2).

(2) شرح البال محمد، منى، والرجباني، د، امراجع مادي بركة. (2025، 22 سبتمبر)، تأثير الانقسامات السياسية على الممارسات الدبلوماسية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة 2014-2025، المركز الديمقراطي العربي، ص 337.

قرر مجلس النواب تشكيل حكومة موازية برئاسة فتحي باشاغا في مارس 2022، في حين رفضت حكومة الوحدة الوطنية تسليم السلطة إلا لجهة منتخبة، ما أدى إلى عودة ازدواج السلطة التنفيذية⁽¹⁾.

وفي ظلّ هذا الانسداد جرى عقد جولات حوار دستوري بين مجلسي النواب والدولة في القاهرة خلال 2022-2023، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، سعياً للاتفاق على قاعدة دستورية للانتخابات، إلا أن هذه الجهود أيضاً تعثرت بفعل الخلافات العميقة حول شروط الترشح للرئاسة، وتوزيع السلطة، وتقاسم الموارد، وغيرها من القضايا الجوهرية التي فشل الطرفان في حلها، وقد أدى هذا التعثر إلى تعميق الإحباط الشعبي، وإضعاف شرعية كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتراجع الزخم الدولي الداعم للمسار السياسي⁽²⁾.

تُظهر مسارات الحوار السياسي في ليبيا أن المبادرات التفاوضية التي رعتها الأمم المتحدة منذ عام 2015 جاءت استجابة لحالة الانقسام الحاد واندساد الحلول العسكرية، وسعت إلى إعادة توحيد السلطة التنفيذية وبناء مرحلة انتقالية توافقية، ورغم ما مثله اتفاق الصخيرات، ثم مسار برلين ومنتدى الحوار السياسي، من فرص حقيقية لإعادة تشكيل السلطة على أسس مؤسسية، فإن ضعف الثقة بين الأطراف، وغياب قاعدة دستورية جامعة، وتداخل الأجندات الإقليمية والدولية، حال دون تحويل هذه المبادرات إلى انتقال سياسي فعلي، ومع تعثر الانتخابات وعودة ازدواج السلطة التنفيذية، ظل المسار السياسي أسير تسويات مؤقتة وهشة، ما جعل الانقسام المؤسسي سمة بنيوية مستمرة في المشهد الليبي حتى عام 2024.

بناءً على ما سبق يمكن القول إن مؤتمرات الحوار والمبادرات السياسية، رغم أهميتها، لم تنجح حتى الآن في تحقيق انتقال سياسي فعلي، أو في إعادة توحيد مؤسسات الدولة، فقد ظلت هذه المبادرات رهينة التوازنات الهشة، والتدخلات الخارجية، وتضارب مصالح النخب السياسية، دون أن تفضي إلى تغيير بنيوي في المشهد المؤسسي أو في آليات إنتاج السلطة، وهو ما جعل حالة الانقسام المؤسسي تستمر بوصفها سمة مركزية للمشهد الليبي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024.

(1) شرح البال محمد، منى، والرجباني، د، امراجع مادي بركة. (2025، 22 سبتمبر)، نفس المرجع السابق، ص 33.

(2) المركز للحوار الإنساني. (2018)، تقرير ملتقى الحوار الوطني الليبي - (NCP) المسار التشاوري، المركز للحوار الإنساني، ص 43.

المبحث الثالث:

تداعيات النزاع على المؤسسات الرسمية

يُعدُّ تأثير النزاع السياسي الممتد في ليبيا منذ عام 2014 من أخطر العوامل التي ساهمت في تقويض فعالية مؤسسات الدولة الرسمية، إذ لم يقتصر أثر هذا النزاع على المستوى السياسي فحسب؛ بل امتد إلى البنى الإدارية والتنظيمية للمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأضعف من قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية، فقد أنتج الانقسام السياسي واقعاً مؤسسياً معقداً، يتسم بالازدواج، وتضارب الاختصاصات، وانعدام التنسيق بين مراكز القرار، مما أدى إلى تآكل الأداء المؤسسي، وتراجع ثقة المواطنين بهذه المؤسسات.

لقد أفرزت سنوات الصراع المتواصل تحديات غير مسبوقة أمام المؤسسات الرسمية، كان من أبرزها: تعدد الحكومات وتنازع الصلاحيات التنفيذية، انقسام السلطة التشريعية إلى أقطاب متناحرة، وتراجع استقلالية الجهاز القضائي بسبب الاستقطاب السياسي والتدخلات المباشرة، وقد انعكست هذه التحديات على قدرة الدولة في إنتاج سياسات عامة موحدة، وضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية، وحماية سيادة القانون.⁽¹⁾

ولا يمكن تحليل أزمة كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا بمعزل عن السياق السياسي والأمني الذي فرضته حالة الانقسام، فالعلاقات داخل أجهزة الدولة لم تعد تُبنى على أسس مؤسسية ووطنية؛ بل غالباً ما باتت تُصاغ ضمن شبكات من الولاءات المناطقية أو الحزبية أو المسلحة، وهو ما أخلّ بمبدأ الحياد المؤسسي، وحال دون بناء إدارة عامة متماسكة وعابرة للانقسامات.

يناقش هذا المبحث، من خلال ثلاثة مطالب رئيسية، أبرز مظاهر تأثير المؤسسات الرسمية بالنزاع السياسي، حيث يُركّز أولاً على أداء المؤسسات التنفيذية في ظلّ الانقسام وتعدد الحكومات، ثم ينتقل إلى تقييم أداء السلطة التشريعية وما شهدته من انقسام شرعي وهيكلي، وأخيراً يُحلّل دور الجهاز القضائي، وحدود استقلاليته، ومدى قدرته على ممارسة وظيفته الدستورية في ظلّ التسييس والتداخل مع الصراع السياسي، ويهدف هذا التحليل إلى إظهار الأثر المركّب للنزاع السياسي على بنية الدولة الليبية، ومدى تعقيد عملية استعادة فعاليتها المؤسسية.

(1) الشاهمي، سليمان. (2021)، رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات: رؤية اقتصادية واجتماعية وحقوقية وخارطة طريق للتنمية المستدامة، ص102.

المطلب الأول:

أداء المؤسسات التنفيذية

تُعدّ المؤسسات التنفيذية حجر الزاوية في أداء الدولة ووظيفتها العامة، إذ تتولى مسؤولية تنفيذ السياسات العامة، وتسيير الشؤون الإدارية، وضمان توفير الخدمات للمواطنين. غير أن هذه المؤسسات في ليبيا واجهت تحديات بالغة منذ اندلاع النزاع السياسي في عام 2014، أبرزها حالة الانقسام السياسي وتعدد الحكومات، وغياب التنسيق بين السلطات، والتدخل المستمر من قبل الفواعل غير الرسمية، ما انعكس سلبيًا على فاعليتها وشرعيتها، وجعلها عاجزة عن لعب دورها الطبيعي كأداة فعالة في الحكم والإدارة⁽¹⁾.

لقد أدى ظهور حكومات موازية كما سبق تحليله إلى تشظي الهياكل التنفيذية داخل الدولة، حيث بات لكل حكومة وزاراتها، وأجهزتها، ومسؤولوها، ونظمها المالية والإدارية، وقد ترتب على ذلك ازدواجية في تنفيذ القرارات، وتضارب في السياسات، وتداخل في الاختصاصات، ما أفقد الدولة قدرتها على التخطيط أو الاستجابة المنسقة للاحتياجات الوطنية، كما عانى المواطن الليبي من تفاوت واضح في مستوى الخدمات بين المناطق، تبعًا للسلطة القائمة في كل إقليم، وهو ما عمق الإحساس بعدم العدالة، وكوّس منطوق المناطقية في إدارة الدولة⁽²⁾.

ومن أبرز مظاهر الضعف المؤسسي في الأجهزة التنفيذية كان انهيار الخدمة العامة في قطاعات حيوية كالصحة، والتعليم، والكهرباء، والنقل، نتيجة تآكل البنية التحتية، وسوء الإدارة، وغياب الرقابة الموحدّة، فقد أظهرت تقارير دولية صادرة عن مؤسسات مراقبة الحوكمة والمؤشرات العالمية، تراجع ليبيا في أغلب مؤشرات فعالية الحكومة، مما يعكس ضعف القدرات المؤسسية، وتضارب السياسات، وغياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة، وتُظهر البيانات أن الإنفاق العام خلال السنوات الأخيرة ذهب بنسبة كبيرة إلى التسيير والمرتبّات، دون استثمار فعلي في تحسين جودة الخدمات أو تطوير الكوادر البشرية داخل المؤسسات⁽³⁾.

(1) الحبيب، سهيل. (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 351.

(2) الوحيشي، علي مصباح محمد. (2025). تحديات حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، (2)11، ص 83.

(3) الوحيشي، علي مصباح محمد. (2025). نفس المرجع السابق، ص 89.

كما تعاني الأجهزة التنفيذية من ضعف شديد في الشفافية والمساءلة، إذ أدى انقسام الأجهزة الرقابية وغياب سلطة قضائية فعالة إلى انتشار الفساد الإداري والمالي، وتكرار حالات سوء استخدام المال العام، في غياب تحقيقات ومساءلات رادعة، وقد عزز من هذه الحالة الاعتماد المتزايد على شبكات الولاء السياسي والمناطقي في التعيينات، بدلاً من اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة، مما أضعف البنية الإدارية، وأفقد المؤسسات التنفيذية فعاليتها، تجاوزت تداعيات النزاع السياسي على المؤسسات التنفيذية في ليبيا مظاهر الانقسام والتضارب الإداري لتتجسد في تحلل وظيفي عميق في آلية صنع وتنفيذ القرار التنفيذي، فقد أظهرت الأزمات المتكررة، لا سيما في قطاعات الخدمات، ضعف قدرة الحكومات المتعاقبة على اتخاذ قرارات فعالة ذات أثر ملموس، نتيجة غياب الخطط الاستراتيجية، والارتجال في السياسات، وغياب قاعدة بيانات موحدة على مستوى الدولة، بما يعكس انعدام البنية المؤسسية الحقيقية التي تتيح التراكم الإداري والحوكمة المستقرة⁽¹⁾.

أحد العوامل الجوهرية في تردي أداء المؤسسات التنفيذية يتمثل في تعاضم نفوذ الفواعل غير الرسمية، خصوصاً التشكيلات المسلحة التي ارتبطت بشكل مباشر بمراكز القرار، إما عبر شبكات الحماية السياسية أو عبر السيطرة على مواقع حيوية داخل الدولة، وقد أسهم ذلك في "خصخصة القرار التنفيذي"، بحيث أصبحت الوزارات والهيئات تُدار في بعض المناطق من قبل أمراء الحرب أو مجموعات ذات ولاءات سياسية، ما أضعف السلطة المركزية، وعمق من اختلال ميزان المسؤوليات والسلطات داخل الجهاز التنفيذي⁽²⁾.

كما أن أزمة الشرعية السياسية التي لازمت أغلب الحكومات خاصة بعد 2016، أضعفت من موقعها التفاوضي أمام الداخل والخارج، وجعلتها في موضع ضعف أمام شبكات المصالح والضغط الداخلية، وفي حالات عدة، أُجبرت الحكومات على اتخاذ قرارات استرضائية تتعلق بالتعيينات أو المخصصات، دون دراسات جدوى أو معايير مؤسسية، في محاولة لشراء

(1) محمد رمضان الأعمى، وعادل أحمد الشويرف. (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(2) عبد الفتاح ماضي، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2021)، الديمقراطية والبنديقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 92.

الولاءات أو تهدئة الصّراعات المحلية، وهو ما قاد إلى مزيد من التشوه في الهيكل التنفيذي للدولة⁽¹⁾.

وفي ظلّ كل ما سبق أصبح الجهاز التنفيذي في ليبيا يعاني من أزمة مركبة على ثلاثة مستويات:

1. أزمة هيكلية، بسبب الانقسام الإداري والمؤسّساتي.
 2. أزمة في الموارد البشرية، نتيجة غياب التأهيل، والإفراط في التوظيف العشوائي.
 3. أزمة في البيئة القانونية والتنظيمية، إذ لا توجد قوانين موحدة تنظم العلاقة بين المركز والأقاليم، ولا نظام فعّال لمراقبة الأداء أو محاسبة المسؤولين التنفيذيين.
- وقد أثّرت هذه الأزمات على قدرة الحكومة في تنفيذ سياسات تنموية، أو الاستجابة لأزمات مثل: جائحة كورونا، أو الكوارث الطبيعية، أو إدارة ملف الطاقة، إذ افتقرت الاستجابة الحكومية في كل تلك المناسبات إلى الحد الأدنى من التنسيق والتكامل، ما كشف هشاشة البنية التنفيذية للدولة الليبية، وعمق تراجع كفاءتها المؤسسية⁽²⁾.

يكشف واقع المؤسّسات التنفيذية في ليبيا عن أزمة بنيوية عميقة نتجت عن الانقسام السياسي وتآكل الشرعية، إذ ترافقت الازدواجية المؤسسية مع ضعف الشفافية والمساءلة وانتشار الفساد الإداري والمالي، وقد أسهم تصاعد نفوذ الفواعل غير الرسمية، خاصة التشكيلات المسلحة، في تقويض استقلالية القرار التنفيذي وخصصته لصالح شبكات الولاء والمصالح، كما أدّت الهشاشة القانونية وغياب التخطيط الاستراتيجي إلى تحلل وظيفي في آليات صنع القرار وتنفيذه، وفي المحصلة، لم تعد أزمة الجهاز التنفيذي مسألة تشكيل حكومات؛ بل أزمة حوكمة شاملة تتطلب إعادة توحيد المؤسّسات، وبناء إطار قانوني وتنظيمي فعّال قائم على الكفاءة والمساءلة والاستقلال المؤسسي.

وبالتالي فإنّ تحسين أداء المؤسّسات التنفيذية في ليبيا لا يرتبط فقط بإعادة تشكيل الحكومات، بل يتطلب معالجة البنية العميقة لهذا الجهاز، من خلال إعادة توحيده، وتحقيق الاستقلالية عن مراكز النفوذ، وبناء منظومة حوكمة فاعلة، تتأسس على الكفاءة والمساءلة والشفافية.

(1) الترهوني، فريحة عوض (2021)، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011: أزمة شرعية أم صراع سلطة. مجلة جامعة الزيتونة، ص 104.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)، تقييم أثر جائحة كوفيد-19 على ليبيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ص 11.

المطلب الثاني: أداء السلطة التشريعية

شهدت السلطة التشريعية في ليبيا منذ عام 2014 حالة غير مسبوقة من الانقسام والتنازع، أثرت بصورة مباشرة على أدائها التشريعي والرقابي، وعلى توازن السلطات في الدولة، فعقب انتخابات مجلس النواب في يونيو 2014، بدأت الأزمة الدستورية والسياسية تأخذ منحى حاداً، عندما طعن أطراف سياسية وقضائية في شرعية انعقاده، ورفض المؤتمر الوطني العام تسليم السلطة، مما أدى إلى تشكل برلمانين متوازيين: مجلس النواب في طبرق، والمؤتمر الوطني العام المستمر في طرابلس، ونتج عن ذلك حالة من الازدواج البرلماني، وعدم الاعتراف المتبادل، الأمر الذي أفقد السلطة التشريعية دورها الموحد كمؤسسة ضابطة لعملية التشريع والرقابة في الدولة⁽¹⁾.

وقد أدى هذا الانقسام إلى شلل فعلي في الوظائف التشريعية، إذ أصبحت التشريعات تصدر في بيئة متنازعة لا تملك إجماعاً وطنياً؛ بل كثيراً ما تُستخدم التشريعات كأدوات سياسية لتعزيز سلطة طرف على حساب آخر، كما أن القوانين الصادرة عن أي من المجلسين غالباً ما افتقرت إلى الشرعية الدستورية الكاملة، وهو ما خلق إرباكاً قانونياً على مستوى تنفيذ السياسات العامة أو تنظيم العلاقة بين السلطات المختلفة، في هذا السياق، لم يكن ممكناً تطوير إطار قانوني متماسك لإجراء الانتخابات أو توحيد المؤسسات، نظراً لتعدد المرجعيات القانونية والتشريعية⁽²⁾.

كذلك تراجع الأداء الرقابي للسلطة التشريعية بشكل واضح، بسبب غياب التنسيق بين البرلمانين المتنازعين، وتضارب أولوياتهما، فضلاً عن حالة التسييس المفرط التي سيطرت على عمل اللجان البرلمانية، فلم تعد الرقابة على أداء السلطة التنفيذية تتم بصورة مهنية مؤسسية؛ بل أصبحت رهينة للتجاذبات السياسية والمناطقية، وغالباً ما جرى توظيف الاستجابات والقرارات

(1) هشام، عبدالسلام محمد. (2019)، الانقسام السياسي وانعكاساته على السلطة التشريعية في ليبيا بعد 2014. مجلة القانون والعلوم السياسية، 8(1)، ص 151.

(2) المركز الليبي للسياسات العامة (2020).، أزمة التشريع في ليبيا: الانقسام البرلماني وتأثيره على العملية الدستورية. طرابلس: المركز الليبي للسياسات العامة، ص 78.

الرقابية في سياق تصفية الحسابات بين الأطراف السياسية المتصارعة، وهو ما أفرغ الدور الرقابي من مضمونه، وأدى إلى تقويض مبدأ الفصل بين السلطات⁽¹⁾.

ومن مظاهر التدهور كذلك تآكل الثقة العامة في السلطة التشريعية، إذ أظهرت استطلاعات رأي محلية ودراسات مستقلة تنامي السخط الشعبي تجاه أداء البرلمان، نتيجة فشله في الاستجابة لمطالب المرحلة الانتقالية، وعلى رأسها إنجاز القاعدة الدستورية للانتخابات، وتشكيل حكومة موحدة، وتوحيد المؤسسات السيادية، كما واجه المجلسان اتهامات متكررة بالتقاعس والفساد المالي والإداري، خصوصًا في ظل غياب الشفافية حول الإنفاق البرلماني، ورفض بعض النواب الكشف عن مخصصاتهم أو حضورهم للجلسات، ما ساهم في تآكل شرعية المؤسسة التشريعية⁽²⁾.

إضافة إلى ضعف الأداء التشريعي والرقابي، اتسمت السلطة التشريعية في ليبيا خلال الفترة (2014-2024) بعجزها عن الاضطلاع بدورها في قيادة العملية السياسية أو إدارة التوافق الوطني، فقد عُهد إلى مجلسي النواب والدولة باعتبارهما الجسمين التشريعيين المعترف بهما سياسيًا مهمة التفاوض بشأن المسار الدستوري وتنظيم الانتخابات، غير أن أداءهما في هذا السياق اتسم بالتعطيل والمماطلة، إذ تعثرت جولات الحوار بينهما مرارًا في ملفات حساسة، مثل شروط الترشح، توزيع الصلاحيات، وتوحيد السلطة التنفيذية، ما أدى إلى إجهاض مساعي تنظيم الانتخابات في مناسبتين على الأقل⁽³⁾.

وقد أظهر هذا الواقع ما يُعرف في الأدبيات السياسية بـ"العجز التشريعي المُزمن"، وهو نمط تتوقف فيه المؤسسات النيابية عن القيام بوظيفتها الدستورية، وتتحول إلى جزء من أزمة النظام بدلاً من أن تكون أداة لإصلاحه، ففي ليبيا، لم تُقدّم السلطة التشريعية على بلورة رؤى وطنية جامعة، ولا مشاريع قوانين تعالج الانقسام، بل أظهرت انحيازًا للمصالح الفئوية والاصطفافات الجهوية، كما لعبت بعض الكتل البرلمانية أدوارًا معطّلة لأي توافق سياسي، حفاظًا

(1) هشام، عبدالسلام محمد. (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 160.

(2) Alsayah, A. S. A. S., و Palaniappan, S. (2022), Developing a Secure and Trusted E-Voting System for Libyan Elections. International Journal of Professional Business Review, 7(3), e0347, p. 154.

(3) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) ، (2022)، تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حول التطورات السياسية ومسارات التفاوض الدستوري في ليبيا، الأمم المتحدة، ص 61.

على مكاسبها في المشهد القائم، ما أضعف المبادرات الأممية، وأفقد العملية السياسية ديناميكيته⁽¹⁾.

وإلى جانب ذلك فشلت السلطة التشريعية في استكمال الاستحقاقات الدستورية، وعلى رأسها صياغة واعتماد القاعدة القانونية للانتخابات، والتي تمثل حجر الأساس في أي عملية انتقال سياسي، وقد أدى هذا الفشل إلى استمرار الأزمة الدستورية، وغياب المرجعية القانونية الموحدة التي تنظم السلطات والعلاقات بينها، كما أن محاولات استصدار قوانين انتخابية بشكل منفرد من قبل مجلس النواب، دون توافق مع مجلس الدولة أو المكونات السياسية الأخرى، زادت من تعقيد المشهد وأعدت إنتاج الانقسام بدلاً من تجاوزه، ومن جهة أخرى، ساهم ضعف الدور التشريعي في انكماش الأفق المؤسسي للتمثيل الشعبي، إذ لم يعد البرلمان يُمثّل هموم الشارع أو يعكس تطلعاته؛ بل بات جزءاً من شبكة السلطة المعطّلة، وقد أدى غياب التواصل بين النواب والدوائر الانتخابية، إلى جانب غياب الرقابة الشعبية، إلى زيادة الفجوة بين المؤسسة التشريعية والمجتمع، ما ساعد على تنامي دعوات إعادة تشكيل السلطة التشريعية عبر انتخابات جديدة، باعتبارها ضرورة ملحة لإعادة بناء المشروع السياسية في البلاد⁽²⁾.

تُبرز هذه الجزئية تدهور مكانة السلطة التشريعية في ليبيا خلال الفترة (2014-2024)، إذ تآكلت ثقة الرأي العام بها نتيجة ضعف أدائها التشريعي والرقابي، واتهامها بالتقاعس والفساد وغياب الشفافية، كما عجز مجلسا النواب والدولة عن قيادة مسار التوافق الوطني أو إنجاز الاستحقاقات الدستورية، وعلى رأسها القاعدة القانونية للانتخابات، ما أسهم في تعطيل الانتقال السياسي، وقد تحوّلت المؤسسة التشريعية من أداة للحل إلى جزء من الأزمة، بفعل انحيازها للمصالح الفئوية والجهوية، واتساع الفجوة بينها وبين المجتمع، الأمر الذي جعل تجديد مشروعيتها وإعادة هيكلتها شرطاً أساسياً لاستعادة دورها في بناء الدولة.

وبذلك يمكن القول إن السلطة التشريعية في ليبيا خلال العقد الماضي لم تُمارس دورها الدستوري وفقاً للمبادئ الحديثة للحوكمة؛ بل تحوّلت إلى أحد مظاهر الانقسام المؤسسي، وأداة لإدامة الوضع القائم، واستعادة دورها الفعّال لن يتحقق إلا من خلال إعادة هيكلتها، وتجديد مشروعيتها، وربط عملها بأولويات التحول الديمقراطي وبناء الدولة، في إطار دستوري واضح وتوافقي.

(1) الترهوني، فريحة عوض. (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 110.

(2) Kashiem, M. A. A. (2017)، The dynamic of Libyan legislative process in the post-Gaddafi era: The case of the NGC and the NTC. Net Journal of Social Sciences, 5(2), p. 23.

المطلب الثالث: الجهاز القضائي ودوره في ظل الانقسام

يمثل الجهاز القضائي أحد أعمدة الدولة الحديثة، ليس فقط بوصفه أداة للفصل بين الخصومات وحماية الحقوق، بل أيضاً كضامن لمبدأ سيادة القانون، وحمي للتوازن بين السلطات. غير أن هذا الدور الحيوي قد تضرر بعمق في السياق الليبي بعد 2014، نتيجة الانقسام السياسي والمؤسسي الحاد، وما صاحبه من ضغوط على القضاء، سواء من الناحية الإدارية أو من حيث استقلاله وحياده، وقد وجد القضاء الليبي نفسه في وضع بالغ الحساسية، بين مطلب الحياد المهني، وضغوط الواقع المنقسم سياسياً ومناطقياً، وسط ضعف الإطار الدستوري وتعدّد المرجعيات القانونية⁽¹⁾.

تاريخياً عُرف القضاء الليبي بدرجة من الاستقلال النسبي مقارنة ببعض الدول المجاورة، إلا أن هشاشة البيئة السياسية والمؤسسية بعد 2011، وما تلاها من انقسام، أضعف من هذا الدور، فمنذ عام 2014، أصبحت المحاكم والنيابات، وخصوصاً العليا منها، تعمل ضمن بيئات متباينة من حيث الانضباط والسيطرة، تبعاً للمنطقة الجغرافية والجهة الحاكمة في كل منطقة، وقد ترتب على ذلك تعدد الاجتهادات القضائية، وتضارب الأحكام في بعض القضايا ذات الطابع السيادي أو السياسي، وهو ما أضر بمبدأ وحدة النظام القانوني للدولة، كما تأثرت السلطة القضائية في أدائها بتداخل السياسي بالقانوني، حيث طُلب من القضاء في كثير من المحطات أن يفصل في قضايا تتعلق بالشرعية الدستورية أو بحل نزاعات بين الحكومات والبرلمان، في ظل غياب نصوص دستورية حاكمة، وقد وضعت هذه الحالات القضاء في موقع حساس، كان فيه عرضة للاتهام بالانحياز، سواء لجهات الشرق أو الغرب، وهو ما أضعف من صورته كمؤسسة محايدة. مثال على ذلك، قرارات المحكمة العليا المتعلقة بالانتخابات، أو قرارات الطعون في تشكيل الحكومات، التي قوبلت دائماً بجدل قانوني وسياسي واسع⁽²⁾.

(1) الوحيشي، علي مصباح محمد. (2025). مرجع سبق ذكره، ص 86.

(2) عزمي بشارة، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020).، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 427.

إلى جانب ذلك أدى الانقسام الإداري والسياسي إلى انقسام غير رسمي في منظومة القضاء نفسها، لا سيما بين المجلس الأعلى للقضاء في الشرق، ونظيره في الغرب، فرغم أن المنظومة القضائية ظلت نظرياً موحدة ولم تُنتج مجلسين بشكل رسمي، إلا أن الواقع العملي أفرز هيكليات موازية، وتفاوت في إدارة المؤسسات القضائية، وإصدار القرارات، والإشراف على النيابة، بل حتى في تعيين القضاة، ما أنتج فجوة واضحة في توحيد المعايير وتطبيق العدالة على المستوى الوطني⁽¹⁾.

بالإضافة إلى الانقسام الإداري والضغط السياسية واجه الجهاز القضائي الليبي تحديات بنيوية ومهنية عميقة، أثرت في قدرته على تأدية وظائفه بعدالة وفعالية، فقد أدى تدهور الأوضاع الأمنية، وغياب الحماية المؤسسية، إلى عزوف بعض القضاة عن أداء مهامهم، لا سيما في مناطق النزاع النشط، إذ تعرّض عدد من القضاة وأعضاء النيابة لتهديدات مباشرة من جماعات مسلحة، أو خضعوا لضغوط للتأثير على قراراتهم، في ظل غياب جهاز أمن قضائي فعال ومستقل يمكنه حماية النظام القضائي من التدخل، كما ساهمت بيئة الانقسام السياسي في تسييس بعض دوائر القضاء، إما بسبب الولاءات الجهوية لبعض القضاة، أو بفعل التعيينات التي تمت خارج الأطر القانونية الموحدة، ما أضعف الثقة العامة في نزاهة المؤسسة القضائية، وقد انعكس ذلك على انقسام المواطنين أنفسهم تجاه قرارات المحاكم، إذ أصبح قبول الأحكام القضائية مشروطاً بالانتماء السياسي أو الجغرافي، ما يُعدّ مؤشراً خطيراً على اهتزاز أحد أهم أسس سيادة القانون في الدولة⁽²⁾.

أمّا على صعيد العدالة الانتقالية فقد أظهر الجهاز القضائي قصوراً واضحاً في معالجة ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، سواء تلك المرتكبة قبل 2011 أو أثناء النزاع المسلح بعد الثورة، وعلى الرغم من صدور بعض القوانين التي تُعنى بالمصالحة الوطنية وتعويض الضحايا، إلا أن تطبيقها كان محدوداً وغير ممنهج، بسبب غياب الإرادة السياسية، وضعف الإمكانيات، وافتقار المنظومة القضائية إلى الدعم الفني والتقني اللازم لإدارة قضايا معقدة ذات طابع انتقالي⁽³⁾.

(1) Human Rights Watch. (2025, June 2), Libya: Barriers to Justice – Need for Comprehensive Justice Reform in Libya. Human Rights Watch, p. 332.

(2) Human Rights Watch. (2025, June 2), P. 331.

(3) International Legal Assistance Consortium. (2013), ILAC Rule of Law Assessment Report: Libya. ILAC, p. 54.

إضافة إلى ذلك تراجعت قدرة المحاكم على الفصل في النزاعات الاقتصادية والإدارية التي تزايدت مع الانقسام المؤسسي وتعدد الجهات الحكومية، بما في ذلك النزاعات المتعلقة بالعقود العامة، وملكية الشركات، وقرارات الإيفاد والتعيين والإعفاء، إذ لم تعد هناك جهة قضائية واحدة يمكن الاحتكام إليها على امتداد التراب الليبي، وقد ساهم هذا الضعف في القضاء الإداري في خلق بيئة طاردة للاستثمار، وعزز الفوضى المؤسسية، وعمّق أزمة الثقة في قدرة الدولة على تنظيم علاقاتها الاقتصادية وفق قواعد قانونية مستقرة⁽¹⁾.

يكشف مسار الجهاز القضائي في ليبيا منذ عام 2014 عن تراجع عميق في قدرته على أداء دوره كضامن لسيادة القانون وحكمٍ محايد بين السلطات، بفعل الانقسام السياسي والمؤسسي وتعدد مراكز النفوذ، فرغم احتفاظ القضاء بوحدته الشكلية، إلا أن الواقع العملي أفرز انقسامًا غير معلن في إدارته ومعاييره، وتفاوتًا في تطبيق العدالة بين الشرق والغرب، ما أضعف وحدة النظام القانوني، وقد زادت الضغوط السياسية والأمنية، وتهديدات الجماعات المسلحة، من هشاشة استقلال القضاء، وأسهمت في تسييس بعض القرارات القضائية، الأمر الذي قوض ثقة المواطنين بالأحكام الصادرة، كما عجز القضاء عن الاضطلاع بدوره في العدالة الانتقالية وحسم النزاعات الاقتصادية والإدارية المتفاقمة، ما انعكس سلبًا على الاستقرار المؤسسي والاستثمار، وفي المحصلة، تعرّض الجهاز القضائي لتآكل وظيفي ومهني جعل استعادته لدوره مرهونة بتوحيد منظومته، وضمان استقلاله الكامل، وتحييده عن الصراع السياسي، بوصفه شرطًا أساسيًا لإعادة بناء الدولة واستعادة ثقة المجتمع في العدالة.

وفي ضوء هذه التحديات يُمكن القول إن الجهاز القضائي الليبي ظلّ متماسكًا شكليًا، لكنه تعرّض لتآكل وظيفي ومؤسسي عميق نتيجة النزاع السياسي، فدوره كجهة مستقلة ومحايدة حَجَبَ الانقسام، وضعف تأثيره في الرقابة على دستورية القوانين، وفي فرض احترام القانون، وضمان العدالة الناجزة، وإعادة بناء القضاء كضامن للعدالة وسيادة القانون يتطلب، قبل كل شيء، توحيد المنظومة القضائية، وتعزيز استقلالها، وضمان تحييدها التام عن الصراع السياسي، بما يحقق العدالة ويُعيد ثقة المواطنين في مؤسسة يُفترض أن تكون الملاذ الأخير للحقوق.

(1) مجموعة مؤلفين (2022)، من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل المسلح إلى العمل السياسي السلمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 423.

الفصل الثالث:

تداعيات النزاع السياسي على كفاءة المؤسسات الرسمية في

ليبيا (2014-2024)

- المبحث الأول: التحوّلات الهيكلية للمؤسسات الرسمية في ظلّ النزاع.
 - المطلب الأول: تعدّد الحكومات وازدواجية الهياكل الإدارية.
 - المطلب الثاني: تآكل السلطة المركزية وصعود الفواعل غير الرسمية.
 - المطلب الثالث: انعكاسات الانقسام المؤسسي على وحدة الدولة.
- المبحث الثاني: آثار النزاع على أداء ووظائف المؤسسات العامة.
 - المطلب الأول: اختلال الوظيفة الإدارية في ظلّ غياب الاستقرار السياسي.
 - المطلب الثاني: تراجع جودة الخدمات العامة (الصحة، التعليم، الأمن).
 - المطلب الثالث: الفساد وسوء إدارة الموارد العامة.
- المبحث الثالث: التقييم المؤسسي من خلال التقارير الوطنية والدولية.
 - المطلب الأول: تحليل المؤشرات الدولية المتعلقة بكفاءة المؤسسات.
 - المطلب الثاني: قراءة نقدية لتقارير ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي.
 - المطلب الثالث: رصد التوصيات الأممية والدولية بشأن إصلاح المؤسسات الليبية.

الفصل الثالث:

تداعيات النزاع السياسي على كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا (2014-2024)

أظهر المسار السياسي الليبي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024 أن النزاع السياسي لم يقتصر على كونه صراعاً على السلطة بين أطراف متنازعة؛ بل تحوّل إلى عامل بنيوي أعاد تشكيل الدولة ومؤسساتها الرسمية على نحو عميق وممتد، فقد تراقق الانقسام المؤسسي، وتعدد الحكومات، وتداخل الأجسام التشريعية والتنفيذية، مع تحولات هيكلية في بنية المؤسسات العامة، بما في ذلك ازدواج الهياكل الإدارية، وتآكل السلطة المركزية، وصعود فواعل غير رسمية لعبت أدواراً محورية في إدارة الشأن العام، داخل وخارج الإطار القانوني للدولة.

في هذا السياق لم تعد الإشكالية مقتصرة على "وجود نزاع سياسي" في حد ذاته، بل على تداعيات هذا النزاع على كفاءة المؤسسات الرسمية بوصفها الأداة الرئيسة لتنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات للمواطنين وحماية سيادة القانون، إذ أسفر استمرار النزاع، وامتداده الزمني، عن اختلالات عميقة في الوظيفة الإدارية، وتراجع ملموس في نوعية الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم والأمن، وتضخم غير مسبوق في مظاهر الفساد وسوء إدارة الموارد العامة، كما عكست ذلك تقارير وطنية ودولية متعددة صدرت خلال السنوات الأخيرة.⁽¹⁾

وانطلاقاً من الإطار النظري الذي عالجه الدراسة في الفصل الأول، وما قدّمه الفصل الثاني من تحليل تفصيلي للسياق السياسي والمؤسسي، ومرحلة تطور النزاع، يسعى هذا الفصل إلى الانتقال من وصف المسار السياسي والمؤسسي إلى تحليل تداعياته المباشرة على كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا، ويتم ذلك عبر ثلاثة مستويات مترابطة:

أولاً- دراسة التحوّلات الهيكلية التي أصابت مؤسسات الدولة الرسمية في ظلّ النزاع، من حيث تعدد الحكومات، وازدواجية الهياكل، وتآكل المركزية، وصعود الفواعل غير الرسمية؛ وثانياً- تحليل آثار النزاع على أداء ووظائف المؤسسات العامة، من زاوية اختلال الوظيفة الإدارية، وتراجع جودة الخدمات، واستفحال الفساد وسوء إدارة الموارد؛ وثالثاً- تقديم قراءة تحليلية نقدية لبعض التقارير الوطنية والدولية التي تناولت وضع المؤسسات الليبية، بما في ذلك المؤشرات الدولية، وتقارير الأجهزة الرقابية الوطنية، والتوصيات الأممية المتعلقة بإصلاح القطاع العام والمؤسسات السيادية.

(1) 11. هيثم فرحان صالح، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020)، اشكالية الدولة في العالم العربي وتحول السلطة على أبواب الألفية الثالثة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص93.

المبحث الأول:

التحولات الهيكلية للمؤسسات الرسمية في ظل النزاع

أفضى النزاع السياسي في ليبيا منذ عام 2014 إلى تحولات عميقة في البنية الهيكلية للمؤسسات الرسمية، تجاوزت حدود التعطيل الظرفي لوظائف الدولة إلى مستوى إعادة تشكيل منظومة الحكم ذاتها، فلم يعد الخلل مقتصرًا على ضعف أداء هذه المؤسسات أو تراجع قدرتها على تقديم الخدمات؛ بل اتخذ طابعًا بنيويًا تمثل في تعدد مراكز السلطة، وازدواجية الهياكل الإدارية، وتآكل صلاحيات الدولة المركزية، مقابل صعود متزايد للفواعل غير الرسمية التي أصبحت شريكًا، وأحيانًا بديلًا، عن الأجهزة الحكومية في إدارة الشأن العام.

لقد أفرزت حالة الانقسام السياسي تعددًا في الحكومات والسلطات التنفيذية، وما صاحب ذلك من تكرار للوزارات والهيئات والمؤسسات في أكثر من إقليم، بما أدى إلى تشتت الجهاز الإداري، وتداخل الاختصاصات، وغياب مرجعية مركزية واضحة قادرة على ضبط هذا التعدد، ومع مرور الوقت، تحوّلت هذه الازدواجية من حالة استثنائية مؤقتة إلى نمط متجذر في بنية الدولة، تدعمه شبكات مصالح سياسية واقتصادية وأمنية، ما جعل استعادة وحدة المؤسسات تحديًا مركبًا يتجاوز مجرد تغيير حكومي أو تسوية سياسية سطحية.⁽¹⁾

في موازاة ذلك، أدى استمرار النزاع وتعدد مراكز القوة إلى تآكل تدريجي للسلطة المركزية، وفتح المجال أمام الفواعل المسلحة والمحلية والجهوية لملء الفراغ، عبر السيطرة على موارد، أو موانئ، أو مؤسسات بعينها، وهو ما أضعف قدرة الدولة على بسط نفوذها على كامل الإقليم، وأثر بصورة مباشرة على وحدة القرار السيادي، كما انعكست هذه التحولات الهيكلية على مفهوم الدولة ذاته، إذ تراجعت مكانة المؤسسات الرسمية بوصفها الإطار الوحيد المنظم للحياة العامة، لصالح مراكز نفوذ موازية تعمل بمنطق القوة أكثر من منطق الشرعية القانونية.

من هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز هذه التحولات الهيكلية، من خلال تناول تعدد الحكومات وازدواجية الهياكل الإدارية، وتآكل السلطة المركزية وصعود الفواعل غير الرسمية، ثم بيان انعكاسات الانقسام المؤسسي على وحدة الدولة الليبية.

(1) مجموعة مؤلفين، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014)، التداخيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص210.

المطلب الأول:

تعدد الحكومات وازدواجية الهياكل الإدارية

أدى استمرار النزاع السياسي في ليبيا منذ عام 2014 إلى ترسيخ نمط غير مسبوق من تعدد الحكومات وازدواجية الهياكل الإدارية، بما جعل الجهاز التنفيذي الليبي أقرب إلى مجموعة من الكيانات المتوازية منه إلى منظومة موحدة تعمل وفق تراتبية ومرجعية مركزية، ولا يقتصر هذا التعدد على البعد الشكلي المتمثل في وجود أكثر من حكومة في فترات زمنية متداخلة؛ بل يمتد إلى البنية الإدارية ذاتها، إذ نشأت وزارات وهيئات ومؤسسات مكررة في الشرق والغرب، لكل منها هياكلها التنظيمية وميزانياتها ومواردها البشرية، ما أفضى إلى تشظي الإدارة العامة وتآكل مبدأ وحدة الجهاز التنفيذي⁽¹⁾.

لقد ترتب على تعدد الحكومات نشوء أنماط مختلفة من الشرعية التنفيذية المتنازع عليها، إذ استندت بعض الحكومات إلى اعترافات برلمانية أو قضائية محلية، فيما اعتمدت أخرى على الاعتراف الدولي أو على القوة الفعلية على الأرض، هذا التعدد في مصادر الشرعية انعكس مباشرة على الجهاز الإداري، إذ وجد الموظفون العموميون والمؤسسات التنفيذية أنفسهم أمام سلطات متعددة تصدر قرارات متعارضة أحياناً في الموضوع الواحد، سواء تعلق الأمر بالتعيينات، أو اعتماد الميزانيات، أو إدارة الموارد، أو حتى تحديد الجهة المخولة بالتوقيع في علاقات الدولة الخارجية، وفي ظل غياب مرجعية دستورية حاسمة، تحول هذا الوضع إلى حالة مزمنة من الازدواجية، جعلت تنفيذ السياسات العامة عملية إشكالية في حد ذاتها⁽²⁾.

وتجسدت ازدواجية الهياكل الإدارية في تكرار بنية عدد من المؤسسات السيادية والخدمية، مثل الوزارات الاقتصادية والمالية، والهيئات التنظيمية، وبعض الأجهزة الرقابية، إضافة إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسياسات القطاعية، فبدلاً من وجود وزارة موحدة للتخطيط أو المالية أو الاقتصاد، ظهرت كيانات موازية تصدر خطراً وقرارات متضاربة، ما أدى إلى غياب رؤية موحدة للتنمية، وتفكك السياسات الاقتصادية والمالية، وإضعاف القدرة على ضبط الأولويات

(1) UK Parliament — Research Briefing. (2024, October 1), Libya: Political developments since 2011. Commons Library, p. 43.

(2) مركز الجزيرة للدراسات. (2014, 16 ديسمبر)، السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا، الجزيرة للدراسات، ص5.

الوطنية، كما انعكس هذا التكرار على الهياكل الوسطى والدنيا داخل الإدارة، بحيث نشأت شبكات ولاء وظيفية مرتبطة بكل حكومة على حدة، ما زاد من صعوبة إعادة توحيد الجهاز الإداري في مراحل لاحقة⁽¹⁾.

على المستوى العملي أفضت هذه الازدواجية إلى آثار سلبية مباشرة على كفاءة الإدارة العامة؛ فمن جهة، تشتتت الموارد البشرية والمالية بين هياكل متوازية، غالبًا ما تقوم بالوظيفة نفسها في نطاق جغرافي مختلف، ومن جهة أخرى، تعطلت منظومة التنسيق الأفقي والعمودي داخل الجهاز التنفيذي، إذ لم تعد هناك قنوات اتصال مؤسسية منتظمة تربط بين الوزارات والهيئات الواقعة تحت سلطة كل حكومة، فضلًا عن انعدام التنسيق بين الهياكل التابعة للحكومات المختلفة، وقد أسهم ذلك في تعزيز ظاهرة "الإدارة المعزولة" التي تعمل بمنطق الإقليم أو الحكومة الراحية، لا بمنطق الدولة الواحدة، وهو ما انعكس على مستوى الخدمة العامة وعلى قدرة المؤسسات على الاستجابة للأزمات الوطنية المشتركة⁽²⁾.

كما أن تعدد الحكومات أفرز واقعًا إداريًا مركبًا على صعيد إدارة الموارد العامة، حيث باتت الموازنات العامة موضع نزاع متكرر، سواء من حيث الجهة المخولة باعتمادها، أو من حيث أولويات الإنفاق وتوزيعها بين الأقاليم، وقد استُخدمت الهياكل الإدارية في كثير من الأحيان كأدوات لتثبيت النفوذ السياسي، عبر التعيين الموسّع في الوظائف العامة، واستحداث أجهزة وهيئات جديدة دون مبرر وظيفي واضح، ما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري، وارتفاع فاتورة المرتبات، وتراجع الكفاءة الإنتاجية للإدارة العامة، وأصبح تعيين القيادات الإدارية العليا يتم في سياقات يغلب عليها الاعتبار السياسي والجهوي على حساب معايير الكفاءة والخبرة، بما قوّض مبدأ المهنية داخل الجهاز التنفيذي⁽³⁾.

إلى جانب ذلك ولّد تعدد الحكومات حالة من عدم اليقين القانوني داخل المؤسسات، إذ باتت بعض القرارات الإدارية عرضة للطعن أو عدم الاعتراف من قبل الحكومات الموازية، كما ظهرت إشكالات تتعلق بالتمثيل القانوني للدولة أمام القضاء أو في العقود الدولية، نتيجة عدم

(1) بوعجيلة، عادل الصابر. (2025، 27 نوفمبر)، تحديات تفعيل الإدارة العامة ضمن العملية السياسية:

دراسة في التداخلات البنوية - الحالة الليبية - AfroPolicy. <https://afropolicy.com/> تحديات-تفعيل-

الإدارة-العامة-ضمن-العملية-السياسية-دراسة-في-التداخلات-البنوية-الحالة-الليبية، ص 5.

(2) بوعجيلة، عادل الصابر. (2025، 27 نوفمبر)، نفس المرجع السابق، ص 7.

(3) بوعجيلة، عادل الصابر. (2025، 27 نوفمبر)، نفس المرجع السابق، ص 4.

وضوح الجهة المخولة بالتوقيع أو الالتزام، هذا الغموض القانوني أضعف من قدرة المؤسسات على إبرام تعاقدات طويلة الأجل، وأثر على ثقة الشركاء الخارجيين في استقرار الالتزامات الليبية، ما انعكس بدوره على البيئة الاستثمارية وعلى قدرة الدولة على عقد شراكات تنموية فاعلة⁽¹⁾.

ويمكن القول إن تعدد الحكومات وازدواجية الهياكل الإدارية أفضيا إلى نتيجة جوهرية تتمثل في إضعاف القدرة المؤسسية للدولة على التخطيط والتنفيذ والرقابة؛ إذ لم يعد الجهاز التنفيذي يعمل كمنظومة متماسكة، بل كجزر إدارية متفرقة، تدار وفق اعتبارات سياسية ومناطقية أكثر من إدارتها وفق منطق المصلحة العامة، وبذلك، غدا توحيد الهياكل الإدارية وإعادة بناء جهاز تنفيذي موحد وفعال أحد أبرز التحديات التي تواجه أي مسار مستقبلي لإصلاح المؤسسات الرسمية في ليبيا، ليس بوصفه مسألة تنظيمية فحسب؛ بل باعتباره شرطاً بنوياً لاستعادة كفاءة الدولة وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية⁽²⁾.

أبرز النزاع السياسي المستمر في ليبيا منذ عام 2014 واقعا إداريا غير مسبوق قوامه تعدد الحكومات وازدواجية الهياكل التنفيذية، ما أدى إلى تفكك الجهاز التنفيذي وفقدانه لوحده الوظيفية والمؤسسية، ولم يقتصر هذا التعدد على المستوى السياسي؛ بل امتد ليشمل البنية الإدارية ذاتها، عبر تكرار الوزارات والهيئات والمؤسسات في الشرق والغرب، وتضارب قراراتها واختلاف مرجعياتها، في ظل غياب مرجعية دستورية جامعة، وقد انعكس تعدد مصادر الشرعية التنفيذية على الأداء الإداري، إذ باتت المؤسسات والموظفون العموميون يعملون في بيئة ضبابية تتسم بتداخل الصلاحيات وتناقض التعليمات، ما أعاق تنفيذ السياسات العامة وأضعف التنسيق المؤسسي.

كما أسهمت ازدواجية الهياكل في هدر الموارد البشرية والمالية، وتضخم الجهاز الإداري بفعل التعيينات ذات الطابع السياسي والجهوي، وتراجع معايير الكفاءة والمهنية، وأدى الغموض القانوني الناتج عن تعدد الحكومات إلى إرباك التمثيل القانوني للدولة، وإضعاف الثقة في التزاماتها الداخلية والخارجية، بما أثر سلباً على البيئة الاستثمارية والشراكات التنموية، وفي المحصلة، تحوّل الجهاز التنفيذي إلى جزر إدارية متفرقة تخضع لمنطق الولاءات السياسية والمناطقية، لا لمنطق الدولة الموحدة، مما يجعل توحيد الهياكل الإدارية وإعادة بناء جهاز تنفيذي مركزي وفعال شرطاً بنوياً لا غنى عنه لاستعادة كفاءة الدولة الليبية وقدرتها على التخطيط والتنفيذ والرقابة.

(1) الوحيشي، علي مصباح محمد (2025)، مرجع سبق ذكره، ص 82.

(2) الشاهمي، سليمان (2021)، رؤية لليبيا: نحو دولة الأزدهار والعدالة والمؤسسات: رؤية اقتصادية واجتماعية وحقوقية وخارطة طريق للتنمية المستدامة، ص 64.

المطلب الثاني:

تآكل السلطة المركزية وصعود الفواعل غير الرسمية

أدى استمرار النزاع السياسي والانقسام المؤسسي في ليبيا إلى تآكل متدرج للسلطة المركزية، بحيث فقدت مؤسسات الدولة في العاصمة، وكذلك الأجسام المعترف بها رسمياً، جزءاً كبيراً من قدرتها الفعلية على ممارسة وظائفها السيادية والإشرافية على كامل الإقليم، ولم يعد الخلل مقتصرًا على حدود الضعف الإداري أو تعثر تنفيذ السياسات؛ بل تعداه إلى تحول جوهري في خريطة القوة داخل الدولة، تمثل في بروز فواعل غير رسمية من تشكيلات مسلحة، وكيانات محلية، ومجالس اجتماعية وجهوية كأطراف حاکمة بحكم الأمر الواقع في عدد من المجالات والفضاءات الجغرافية⁽¹⁾.

يتجلى تآكل السلطة المركزية في ثلاثة مستويات مترابطة:

• الأول- تراجع القدرة على بسط الاحتكار الشّرعي لاستخدام القوة؛ إذ أصبح حمل السلاح وتنظيم القوة المسلحة خارج الأطر الرسمية ظاهرة واسعة الانتشار، ما جعل جزءاً مهماً من القدرة الإكراهية بيد جماعات محلية أو جهوية، تتحرك وفق حساباتها الذاتية أكثر من خضوعها لقرارات السلطة المركزية، وقد أضعف ذلك من موقع الدولة في فرض النظام العام، وأدى إلى تعدد المرجعيات الأمنية، في صورة "مراكز قوة" متجاوزة لا تخضع لتنظيم موحد أو لسلسلة أوامر واضحة⁽²⁾.

التّاني- تآكل القدرة على التحكم في الموارد الاستراتيجية، سواء تعلّق الأمر بالموارد المالية أو بالمنشآت الحيوية، فقد شكّل إغلاق بعض الموانئ والحقول النفطية، أو السيطرة عليها من قبل جماعات محلية، مثلاً واضحاً على قدرة الفواعل غير الرسمية على تعطيل واحد من أهم مصادر قوة الدولة وموردها الرئيس، واستخدامه كورقة ضغط في التفاوض السياسي أو لفرض مطالب محلية وجهوية، وعلى المنوال ذاته، برزت تدخلات مباشرة في مسارات الإنفاق العام، وتوزيع الاعتمادات، واستعمال المال العام في شبكات ولاء خارج الإطار المؤسسي، ما قلّص من قدرة السلطة المركزية على إدارة الموارد وفق رؤية وطنية جامعة⁽³⁾.

(1) المعاينة، خالد سلامة (2022).، الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(7)، ص 453.

(2) المعاينة، خالد سلامة (2022).، نفس المرجع السابق، ص 451.

(3) حنيفة، عبد الستار. (2014، 4 يونيو)، ليبيا.. صراع "النفط" و"السلاح": المحرك الخفي لدوامه العنف في الداخل، وأياد خارجية وراء التصعيد. جريدة الشرق الأوسط، الفقرة (27).

الثالث- يتمثل في اختلال منظومة القرار السياسي والإداري؛ إذ أصبح اتخاذ القرار في عدد من الملفات الحساسة رهيناً لتوافقات أو تفاهات تُبنى خارج المؤسسات الرسمية، بين قادة مجموعات مسلحة، أو فواعل اقتصادية محلية، أو شبكات نفوذ اجتماعي، وقد نتج عن ذلك ظهور ما يشبه "الحوكمة الهجينة"، إذ تتداخل الأوامر الرسمية مع تفاهات غير مكتوبة، ويتحوّل القرار المركزي إلى مجرد حلقة داخل منظومة أوسع من التوازنات غير المؤسسية، هذا الوضع أضعف من الانضباط داخل الجهاز الإداري، وأفقد القرارات الحكومية هيبتها، وجعل تنفيذها مرتبطاً بموافقة أو اعتراض فواعل خارج الدولة⁽¹⁾.

في مقابل تراجع السلطة المركزية، شهدت الفواعل غير الرسمية صعوداً متسارعاً في موقعها داخل البنية السياسية والمؤسسية الليبية، فقد انتقلت بعض التشكيلات المسلحة من موقع الطرف الأمني المؤقت إلى موقع الشريك في صناعة القرار، سواء عبر تولي مناصب رسمية لقياداتها، أو عبر الدخول في ترتيبات أمنية مع الحكومات المتعاقبة، أو عبر السيطرة غير المباشرة على بعض الوزارات والمؤسسات الاقتصادية، كما برزت مجالس محلية، وجهوية، واجتماعية، تلعب أدواراً تفاوضية وسيطة بين المركز والمجتمع، وتشكّل، في حالات عديدة، منافساً فعلياً للسلطة المركزية في تمثيل السكان والتعبير عن مصالحهم⁽²⁾.

هذه التحوّلات أسهمت في إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، فبدلاً من أن تكون المؤسسات الرسمية القناة الرئيسية لتنظيم المطالب وتوزيع الموارد، أصبح جزء من المواطنين يلجأ إلى الفواعل غير الرسمية—القبلية، الجهوية، أو المسلحة—للحصول على الخدمات أو الحماية أو التوظيف، ما عزز منطق "الرعاية المحلية" على حساب منطق المواطنة والمؤسسية، وبمرور الوقت، تكرّس شعور بأن الدولة المركزية عاجزة عن الاستجابة الفعالة، وأن النفاذ إلى الخدمات والحقوق يمر عبر شبكات نفوذ لا عبر القنوات القانونية، وهو ما يُعدّ أحد أهم مؤشرات تراجع كفاءة الدولة وشرعيتها معاً⁽³⁾.

كما أن صعود الفواعل غير الرسمية جعل أي مسار لإصلاح المؤسسات أو توحيدها مرهوناً بالتعامل مع هذه القوى، سواء عبر إدماجها، أو تفكيكها، أو إعادة تنظيم علاقتها

(1) بوعجيلة، عادل الصابر. (2025، 27 نوفمبر)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2) Eaton, T. (2018, April), Libya's War Economy: Predation, Profiteering and State Weakness. Chatham House.

<https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2018-04-12-libyas-war-economy-eaton-final.pdf>, p. 20.

(3) Eaton, T. (2018, April), P. 31.

بالمؤسسات الرسمية، وإعادة بناء السلطة المركزية لا يمكن أن تتم في فراغ؛ بل تتطلب معالجة الواقع الفعلي للقوة على الأرض، وإخضاعه لتسويات مؤسسية وقانونية تضمن احتكار الدولة للسلح وعودته إلى إطارها التنظيمي، مع توفير ضمانات سياسية واجتماعية للفواعل المحلية، بحيث لا تشعر بأن إعادة تمكين المركز تعني إقصاءها الكامل من المشهد⁽¹⁾.

أدى استمرار النزاع السياسي والانقسام المؤسسي في ليبيا إلى إضعاف جوهري للسلطة المركزية، إذ فقدت مؤسسات الدولة قدرتها على احتكار القرار والقوة وإدارة الموارد على امتداد الإقليم، وقد تجلّى هذا التآكل في عجز الدولة عن فرض الاحتكار الشرعي للسلح، وتراجع سيطرتها على الموارد الاستراتيجية، واهتزاز منظومة صنع القرار، التي أصبحت خاضعة لتفاهات غير رسمية بين فواعل مسلحة وجهوية واقتصادية، وفي المقابل، صعدت الفواعل غير الرسمية لتملاً فراغ السلطة، متحولة من أطراف مؤقتة إلى شركاء فعليين في الحكم وصناعة القرار، سواء عبر السيطرة المباشرة أو من خلال اختراق المؤسسات الرسمية.

وقد أسهم هذا التحول في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، إذ تراجع منطق المواطنة والمؤسسية لصالح شبكات الولاء المحلية والجهوية، وأصبح الوصول إلى الحقوق والخدمات يمر عبر قنوات غير رسمية، ونتيجة لذلك، لم تعد الدولة الفاعل المنظم الوحيد للشأن العام؛ بل أحد أطراف متعددة تتقاسم النفوذ، وهو ما قوض كفاءة المؤسسات وشرعيتها معاً، وبذلك، فإن استعادة السلطة المركزية وبناء دولة موحدة وفعالة يظل رهيناً بمعالجة واقع القوة غير الرسمية، وإعادة إخضاعها لإطار قانوني ومؤسسي يضمن وحدة القرار واحتكار الدولة للسلح دون إقصاء اجتماعي أو سياسي.

وبذلك فإن تآكل السلطة المركزية وصعود الفواعل غير الرسمية يمثل أحد أهم المسارات التي من خلالها أثر النزاع السياسي على كفاءة المؤسسات الرسمية، فهو لم يؤدّ فقط إلى إضعاف قدرة الدولة على اتخاذ القرار وتنفيذه؛ بل أعاد تشكيل بنية السلطة ذاتها على نحو جعل المؤسسات الرسمية طرفاً من أطراف عدة في إدارة الشأن العام، لا الفاعل الوحيد والمنظم، وهو ما ينعكس مباشرة على القدرة المؤسسية، وعلى آفاق أي مشروع مستقبلي لبناء دولة فعالة وموحدة في ليبيا.

(1) منشأوي، إبراهيم. (2014، 27 مايو)، مستقبل غامض: الدولة في ليبيا في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، ص 14.

المطلب الثالث:

انعكاسات الانقسام المؤسسي على وحدة الدولة

أحدث الانقسام المؤسسي الذي عرفته ليبيا منذ عام 2014 تأثيرًا عميقًا في مفهوم ووحدة الدولة، بما يتجاوز حدود الانقسام السياسي العادي إلى مستوى المساس بأسس الكيان السياسي والقانوني للدولة ذاتها، فالدولة الحديثة تُعرّف، في أحد أبعادها الأساسية، بوصفها إطارًا موحدًا لاحتكار السلطة والسيادة داخل إقليم محدد، عبر منظومة مؤسساتية واحدة تمثل المرجعية النهائية في التشريع، والتنفيذ، والقضاء. غير أن الانقسام المؤسسي الليبي قاد عمليًا إلى تفكيك هذا الإطار، من خلال إنتاج منظومات متوازية للسلطة، وخلق فضاءات حكم متعدّدة داخل الإقليم الواحد، بما أضعف من وحدة الدولة على المستويات القانونية والسياسية والرمزية⁽¹⁾.

على الصعيد القانوني الدستوري، أدى الانقسام المؤسسي إلى نشوء ما يمكن تسميته بـ"ازدواج المرجعية"، إذ تعدّدت الجهات التي تدّعي تمثيل الدولة واحتكار صلاحية إصدار القواعد المنظمة للحياة العامة، فوجود سلطات تشريعية وتنفيذية متنازعة، لكل منها مسارها القانوني الخاص، أسهم في تشويه وحدة النظام القانوني، إذ صدرت قوانين وقرارات تنظيمية متعارضة في الموضوعات ذاتها، بحسب الجهة التي تتولى الحكم في هذه المنطقة أو تلك، ومع مرور الوقت، نشأ عمليًا نوع من "الازدواج التشريعي" في بعض القطاعات، انعكس على المحاكم والإدارة والمواطنين، وأضعف مبدأ المساواة أمام القانون، وأفرز صعوبات حقيقية في تحديد القانون الواجب التطبيق في حالات معينة، خاصة فيما يتعلق بالعقود العامة، والقرارات الإدارية، والالتزامات المالية للدولة⁽²⁾.

أما على المستوى السياسي فإن الانقسام المؤسسي ساهم في إعادة تشكيل الخريطة الداخلية للدولة على نحو يهدد تماسكها ككيان واحد، فقد أدى تخصيص حكومات ومؤسسات لإقليم معين، وأخرى لإقليم آخر، إلى تعزيز الانطباع بأن البلاد مقسمة فعليًا إلى مناطق نفوذ مستقلة، لكل منها مؤسساتها وسياساتها وتحالفاتها، ومع توسع هذا النمط، أصبحت العلاقة بين

(1) منشاوي، إبراهيم. (2014، 27 مايو)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2) بوشوشة، سارة، ومدوني، علي (2022).، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فبراير 2011. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 6(3)، ص 91.

أجزاء الإقليم الليبي أقرب إلى علاقة "مراكز سلطة متجاوزة" منها إلى مكونات لوحدية سياسية واحدة، وقد انعكس ذلك في الخطاب السياسي نفسه، من خلال تزايد الإحالات إلى "الشرق" و"الغرب" و"الجنوب" بوصفها فضاءات حكم متميزة، بما أضعف فكرة الدولة الوطنية الجامعة، وأعاد إحياء حساسيات جهوية ومناطقية في تمثيل السلطة وتوزيع الموارد⁽¹⁾.

على المستوى السيادي الخارجي ترك الانقسام المؤسسي أثرًا واضحًا على صورة الدولة ووحدها في المحيطين الإقليمي والدولي، فقد أدى تعدد الحكومات المتنافسة إلى خلق حالة من الغموض في تمثيل ليبيا رسميًا، الأمر الذي استغل من قبل بعض القوى الخارجية لتعميق الاصطفافات داخل المشهد الليبي، عبر التعامل التفاضلي مع أطراف بعينها، أو عقد تفاهات واتفاقات مع جهات ليست محل إجماع وطني، وقد أضعف ذلك من قدرة الدولة على التحدث بصوت واحد في القضايا السيادية، وأعطى انطباعًا بأن السلطة الليبية مجزأة، وأن القرار السياسي لا يصدر عن مركز موحد، ما قلل من وزن الدولة التفاوضي في ملفات مثل إعادة الإعمار، وترسيم الحدود البحرية، والتعاون الأمني، وإدارة تدفقات الهجرة⁽²⁾.

من زاوية وحدة الإقليم وإن لم يشهد التراب الليبي حتى الآن تقسيمًا رسميًا أو اعترافًا قانونيًا بمناطق استقلال، فإن الانقسام المؤسسي ساهم في خلق "حدود سياسية فعلية" غير مرسومة على الخرائط، لكنها مؤثرة في الواقع، فقد ارتبطت بعض المؤسسات بمدن أو أقاليم بعينها، وأصبحت هذه المدن بمثابة عواصم موازية لمراكز القرار، كما ظهرت حواجز نفسية وإدارية بين المواطنين تبعًا للسلطة المسيطرة على مناطقهم، سواء فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات، أو إجراءات التنقل، أو التعامل مع الوثائق الرسمية الصادرة من هذا الطرف أو ذلك، وهذا الوضع يُضعف وحدة الإقليم سياسيًا وعمليًا، حتى وإن بقيت الحدود الدولية للدولة ثابتة من الناحية القانونية⁽³⁾.

إلى جانب ذلك كان للانقسام المؤسسي انعكاس مباشر على وحدة النسيج الاجتماعي، من خلال تغذية الانقسامات الجهوية والقبلية والمحلية، فحين تتعدد المؤسسات العامة بتبعيتها السياسية أو المناطقية، يصبح الانتماء إلى هذه المؤسسة أو تلك مرتبطًا باصطفاف معين، ويغدو الشعور بالمواطنة الجامعة مهددًا لمصلحة انتماءات فرعية، وقد ساهم ذلك في تعزيز

(1) بوشوشة، سارة، ومدوني، علي (2022)، مرجع سبق ذكره، ص 90.

(2) يوسف خليفة يوسف ناعم. (2024)، تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011-2023. مجلة شروس، 5(2)، ص 367.

(3) Rahem, S. (2025, December), Rethinking Power-Sharing Agreements in Libya. Carnegie Endowment for International Peace, p. 3.

الخطاب الذي يربط الحقوق والامتيازات بالموقع الجغرافي أو بالانتماء السياسي، لا بالعضوية المتساوية في الدولة، ما ينعكس سلبيًا على الإحساس العام بوحدة المصير الوطني، وعلى استعداد الفئات المختلفة للقبول بتسويات سياسية تؤدي إلى إعادة توحيد المؤسسات⁽¹⁾.

كذلك أحدث الانقسام المؤسسي شرخًا واضحًا في العلاقة بين المواطن والدولة، بوصفها كيانًا واحدًا مسؤولًا عن إدارة الشأن العام، ففي ظل تعدد المؤسسات وتضارب قراراتها، تراجعت ثقة المواطنين في قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية، ولجأ الكثير منهم إلى بدائل غير رسمية قبلية أو محلية أو مسلحة لحل النزاعات أو الحصول على الخدمات أو ضمان الأمن الشخصي، وهذا التحول من "الدولة كمرجعية" إلى "الوسطاء غير الرسميين كحقيقة فاعلة" يمثل أحد أخطر مظاهر المساس بوحدة الدولة؛ لأنه يعني تآكل حضورها الرمزي والفعلي في حياة الأفراد، وتراجعها من موقع "الإطار الجامع" إلى موقع "طرف من أطراف المنافسة" على تقديم الأمن والخدمة والتمثيل⁽²⁾.

أدى الانقسام المؤسسي في ليبيا منذ عام 2014 إلى إضعاف جوهر في وحدة الدولة، متجاوزًا حدود الخلاف السياسي إلى المساس بأسس الكيان القانوني والسيادي ذاته، فقد أسهمت ازدواجية المؤسسات التشريعية والتنفيذية في تفكيك وحدة المرجعية القانونية، وخلق نظام معياري متناقض أضعف مبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه، وأربك عمل الإدارة والقضاء والمواطنين على حدّ سواء، وعلى المستوى السياسي، عزّز تخصيص مؤسسات لكل إقليم منطقتي مراكز النفوذ المتجاوزة، وأعاد إنتاج الانقسامات الجهوية والمناطقية على حساب فكرة الدولة الوطنية الجامعة. كما انعكس الانقسام المؤسسي على السيادة الخارجية للدولة، إذ أضعف قدرتها على التمثيل الموحد والتفاوض الفعال، وفتح المجال أمام تدخلات خارجية انتقائية تعاملت مع أطراف دون أخرى، وعلى الصعيد الداخلي، ساهم هذا الواقع في خلق حدود سياسية وإدارية غير رسمية داخل الإقليم الواحد، وأضعف وحدة النسيج الاجتماعي، مع تراجع منطق المواطنة لصالح الانتماءات الفرعية، وبذلك، لم يعد الانقسام مجرد أزمة إدارة أو حكم؛ بل تحوّل إلى تهديد بنيوي لوحدة الدولة، ما يجعل تجاوز آثاره مرهونًا بإعادة بناء مرجعية وطنية موحدة قانونيًا وسياسيًا ومجتمعيًا، تعيد للدولة دورها الجامع والضامن لوحدة المصير الوطني.

(1) International Crisis Group. (2015)، The Libyan Political Agreement: Time for a Reset. Middle East and North Africa Report No. 157, p. 19.

(2) الجندي، محمد مصباح، وعون، ناصر عبدالله. (2025)، اشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد 2011: تحليل نقدي للتجارب السياسية الفاشلة في تأسيس سلطة شرعية. مجلة آفاق اقتصادية، (1)11، ص 91.

المبحث الثاني:

آثار النزاع على أداء ووظائف المؤسسات العامة

أدى النزاع السياسي الممتد في ليبيا منذ عام 2014 إلى انتقال تأثيره من مستوى البنية المؤسسية والهيكلية للدولة إلى مستوى الوظائف العملية للمؤسسات العامة، بحيث لم يعد الخلل مقتصرًا على تعدد الهياكل وتآكل السلطة المركزية؛ بل تجسد في تراجع ملموس في قدرة هذه المؤسسات على أداء أدوارها الأساسية في إدارة الشأن العام وتقديم الخدمات للمواطنين، فالمؤسسات العامة، في أي دولة، تُقاس فعاليتها بمدى قدرتها على التخطيط والتنفيذ والمتابعة والاستجابة لاحتياجات المجتمع، غير أن البيئة السياسية غير المستقرة، والانقسام المؤسسي، وتداخل مراكز القرار، جميعها عوامل أضعفت هذه القدرة وأدت إلى اختلالات عميقة في الوظيفة الإدارية والخدمية.

لقد انعكس هذا الواقع على طبيعة عمل الجهاز الإداري، إذ أصبحت الإدارة العامة تعمل في كثير من الأحيان في إطار ردود فعل ظرفية أكثر من عملها في إطار سياسات عامة واضحة ومستمرة، كما تأثرت القدرة على تنفيذ البرامج والخطط القطاعية بتعطل التنسيق بين المؤسسات، وبغياب أولويات وطنية متفق عليها، وبخضوع عدد من القرارات لاعتبارات سياسية أو جهوية أو فئوية، وفي الوقت نفسه، شهدت قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والأمن تراجعًا ملحوظًا في نوعية الخدمات المقدّمة، سواء من حيث التغطية أو الجودة أو الاستدامة، ما أضعف ثقة المواطن في المؤسسات الرسمية كقناة أساسية لتلبية احتياجاته الأساسية.⁽¹⁾

إلى جانب ذلك ساهمت البيئة النزاعية، بما تضمنته من انقسام في السلطة وازدواج في الهياكل، في خلق ظروف مواتية لتنامي الفساد وسوء إدارة الموارد العامة، سواء من خلال تضخم الإنفاق غير المنتج، أو التوظيف الزائد غير المرتبط بالحاجة الفعلية، أو ضعف الرقابة الفعلية على المال العام، ومن ثم، لا يقتصر هذا المبحث على توصيف تراجع الأداء الوظيفي للمؤسسات العامة، بل يسعى إلى تحليل آثار النزاع على ثلاث دوائر مترابطة: اختلال الوظيفة الإدارية في ظل غياب الاستقرار السياسي، تراجع جودة الخدمات العامة، واستفحال الفساد وسوء إدارة الموارد، وذلك بما يسمح ببناء صورة متكاملة عن حجم وتأثير هذا التدهور على كفاءة الدولة وأدائها العام.

(1) 13. عزمي بشارة، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020)، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص232.

المطلب الأول:

اختلال الوظيفة الإدارية في ظل غياب الاستقرار السياسي

تقوم الوظيفة الإدارية في الدولة الحديثة على جملة من المهام المتكاملة، تشمل التخطيط، والتنظيم، والتنسيق، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم، في إطار منظومة من القواعد والإجراءات المستقرة التي تضمن استمرارية المرفق العام بصرف النظر عن تغير الحكومات أو النخب السياسية. غير أن البيئة السياسية التي عرفتها ليبيا منذ عام 2014، وما اتسمت به من عدم استقرار، وانقسام مؤسسي، وتعدد مراكز القرار، أدت إلى اختلال عميق في هذه الوظيفة الإدارية، بحيث فقدت الإدارة العامة قدرتها على العمل بوصفها جهازاً مهنيًا منظمًا، وتحولت في كثير من الأحيان إلى أداة تسيير ظرفي للأزمات، تخضع لتقلبات المشهد السياسي أكثر من خضوعها لمنطق الكفاءة والمؤسسية⁽¹⁾.

أحد أبرز مظاهر هذا الاختلال يتمثل في ضعف القدرة على التخطيط الإداري متوسط وطويل المدى، ففي ظل التغير المتكرر في الحكومات، وتبدل الأولويات السياسية، وتعثر مسارات التسوية، لم تعد الوزارات والهيئات قادرة على إعداد وتنفيذ خطط مستقرة للتنمية القطاعية أو لإصلاح الإدارة العامة، بل غلب على عملها الطابع القصير الأجل المرتبط بإدارة الأزمات اليومية، أو تلبية مطالب فئوية آنية، أو الاستجابة لضغوط سياسية أو اجتماعية، وقد ترتب على ذلك غياب "الرؤية المؤسسية" في عدد كبير من القطاعات، وتوقف أو تجميد مشروعات إصلاح إداري أو تمويي بمجرد حدوث تغيير في موازين القوى أو في تركيبة السلطة التنفيذية⁽²⁾.

كما انعكس غياب الاستقرار السياسي على تنظيم العمل الإداري الداخلي، من خلال كثرة التغييرات في شاغلي المناصب الإدارية العليا والمتوسطة، وما صاحب ذلك من تعيينات تتسم في كثير من الأحيان بالاعتبارات السياسية أو الجهوية، هذا التداول غير المستقر على المواقع القيادية حال دون تراكم الخبرة الإدارية، وأضعف الذاكرة المؤسسية، وقطع استمرارية السياسات والبرامج، وجعل كثيرًا من القرارات خاضعًا لتفضيلات الأشخاص لا للسياسات العامة المعتمدة، كما أدى ذلك إلى حالة من عدم اليقين داخل الجهاز الإداري، انعكست في ضعف الانضباط

(1) عقل، عبدالكريم يوسف محمد، الغمري، محمد بهاء الدين، والمغربي، باسم خالد. (2023)، تحديات إصلاح الإدارة العامة في الدولة الليبية في ضوء عدم الاستقرار السياسي، في ظل المحددات الدستورية والمؤسسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، (4)14، ص 72.

(2) عقل، عبدالكريم يوسف محمد، الغمري، محمد بهاء الدين، والمغربي، باسم خالد. (2023)، نفس المرجع السابق، ص 79.

الوظيفي، وتراجع روح المبادرة لدى الموظفين، وتنامي ظاهرة الاتكالية الإدارية، في ظل غياب حوافز واضحة للإنجاز أو للمساءلة المهنية⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك أسهم تعدد مراكز القرار الناجم عن الانقسام المؤسسي في تعطيل الوظيفة التنسيقية للإدارة العامة، فالتنسيق الأفقي بين الوزارات، والتنسيق العمودي بين المستويات المركزية والمحلية، يفترض وجود مرجعية سياسية وإدارية موحدة، وهو ما افتقدته ليبيا خلال السنوات الماضية، فقد باتت بعض الوزارات والهيئات تعمل عملياً ضمن فضاءات حكم مختلفة، وتخضع لتوجيهات متعارضة أو متنافسة، ما أضعف من قدرة الحكومة—بوصفها إطاراً جامعاً—على فرض خط واحد في إدارة الملفات المشتركة، كالتخطيط المالي، أو إدارة المرافق الحيوية، أو الاستجابة للكوارث والأزمات ذات البعد الوطني⁽²⁾.

كما أدى غياب الاستقرار إلى تغليب "منطق إدارة الأزمات" على "منطق الإدارة المؤسسية"، فمع تعدد التوترات الأمنية، والانقطاعات المتكررة في الخدمات الأساسية، والضغط الاجتماعي والاحتجاجية، أصبح جزء كبير من الجهد الإداري موجهاً إلى إخماد الأزمات الآنية، ومعالجة النتائج المباشرة للنزاع، بدل الاشتغال على معالجة جذور الاختلالات أو بناء أنظمة عمل مستدامة، هذا النمط من الإدارة، الذي يركز على رد الفعل، يستهلك قدرات الجهاز الإداري، ويتركه في حالة استنزاف مستمر، ويحول دون تطوير أدوات حديثة في مجالات مثل الرقمنة، وإعادة هندسة الإجراءات، وتبسيط الخدمات، وتحسين بيئة العمل⁽³⁾.

ومن زاوية أخرى ساهمت البيئة السياسية المنقسمة في إضعاف آليات المتابعة والتقييم داخل المؤسسات العامة، فالمساءلة الإدارية الفعالة تستند إلى مؤشرات أداء واضحة، وإلى جهاز رقابي قادر على تقييم النتائج ومحاسبة المسؤولين عند التقصير، إلا أن الانقسام بين الأجسام الرقابية، وتسييس بعض التقارير، وتوظيف آليات المحاسبة في إطار صراع النفوذ، أضعف الثقة في جدوى التقييم، وأفقده طابعه المهني، ما جعل كثيراً من الإدارات تعمل دون خوف حقيقي من النتائج أو من المحاسبة، وأتاح استمرار ممارسات إدارية غير فعالة أو هدامة مثل التضخيم الوظيفي، وسوء توزيع الموارد البشرية، وتجاهل قواعد الشفافية والحوكمة الرشيدة، ولا يقتصر أثر اختلال الوظيفة الإدارية على البعد الداخلي للمؤسسات، بل يمتد إلى علاقتها بالمواطنين،

(1) عقل، عبدالكريم يوسف محمد، الغمري، محمد بهاء الدين، والمغربي، باسم خالد. (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 76.

(2) المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية (2023, October 18).، ليبيا بين فشلين: بناء الدولة ومواجهة الإغصان، ص 8.

(3) برباح، حمزة، وبوحنية، قوي. (2023)، كيف أثر الفشل الدولي على الاستقرار في ليبيا. دفاتر السياسة والقانون، (1)15، ص 448.

فاضطراب الإجراءات، وتعدد المرجعيات، وعدم وضوح المسؤوليات، كلها عوامل تُضعف من إمكانية حصول المواطن على خدمة واضحة المعايير، محددة الزمن، معروفة التكلفة، وفي غياب مسارات إدارية مستقرة، يصبح الوصول إلى الخدمة في حالات كثيرة مرهونًا بالعلاقات الشخصية أو الوساطات أو الانتماءات، لا بالحق القانوني، ما يضرب في العمق أحد أهم معايير الكفاءة الإدارية، وهو مبدأ المساواة في التعامل مع المتعاملين مع الإدارة⁽¹⁾.

يُبين هذا المطلب أن غياب الاستقرار السياسي والانقسام المؤسسي في ليبيا منذ عام 2014 قد أصاب الوظيفة الإدارية في صميمها، محوّلًا الإدارة العامة من جهاز مهني قائم على التخطيط والتنظيم والتنسيق إلى أداة ظرفية لإدارة الأزمات، فقد أدى تغيّر الحكومات وتعدد مراكز القرار إلى إضعاف التخطيط متوسط وطويل المدى، وتعطيل استمرارية السياسات، وغياب الرؤية المؤسسية، بما انعكس سلبًا على برامج الإصلاح والتنمية، كما أسهم عدم الاستقرار في تسييس التعيينات وتدوير القيادات الإدارية بصورة متكررة، ما أضعف الذاكرة المؤسسية وتراكم الخبرات، ورسخ حالة من عدم اليقين والانضباط الوظيفي.

وعلى مستوى التنسيق، عطل الانقسام المرجعيات الجامعة، فأصبحت الوزارات والهيئات تعمل ضمن فضاءات حكم متباينة، ما قوض التنسيق الأفقي والعمودي وأضعف القدرة على إدارة الملفات المشتركة والاستجابة للأزمات الوطنية، وترافق ذلك مع تغليب منطق ردّ الفعل وإخماد الأزمات على حساب الإدارة المؤسسية، الأمر الذي استنزف قدرات الجهاز الإداري وأعاق تحديثه ورقمته، كما تراجعت فعالية المتابعة والتقييم بفعل تسييس الرقابة وتفككها، ما أضعف المساءلة وسمح باستمرار ممارسات غير كفؤة.

بناءً على ما سبق يمكن القول إن غياب الاستقرار السياسي في ليبيا لم يؤدّ فقط إلى تعطل العمل الحكومي بمعناه الظاهر، بل أحدث خللاً في جوهر الوظيفة الإدارية ذاتها؛ من حيث قدرتها على التخطيط، والتنظيم، والتنسيق، والتنفيذ، والمتابعة، في إطار قواعد مستقرة ومحايدة، واستعادة هذه الوظيفة إلى مسارها الطبيعي يتطلب بيئة سياسية أكثر استقرارًا، وإصلاحًا هيكليًا في منظومة الإدارة العامة، يعيد الاعتبار لمعايير الكفاءة والمهنية، ويحد من التسييس والتجاذب الذي عطل قدرة المؤسسات على أداء دورها بوصفها أداة رئيسة لتحقيق المصلحة العامة.

(1) بن عاشور، سامية جمال، ووالي، طه محمد. (2023)، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في ليبيا: دراسة لتقارير ديوان المحاسبة، المؤتمر العلمي السنوي لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية، 1، ص 165.

المطلب الثاني:

تراجع جودة الخدمات العامة (الصحة، التعليم، الأمن)

يُعدّ مستوى جودة الخدمات العامة أحد أهم المؤشرات العملية على كفاءة المؤسسات الرسمية وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية، وفي الحالة الليبية، أسهم النزاع السياسي الممتد منذ عام 2014 في إحداث تدهور واضح في نوعية الخدمات المقدّمة في قطاعات حيوية مثل الصحة، والتعليم، والأمن، ليس فقط من حيث اتساع نطاق العجز في التغطية، بل كذلك من حيث اختلال معايير الجودة، وتزايد التفاوت الجغرافي والاجتماعي في الاستفادة من هذه الخدمات، ويعود هذا التراجع إلى تداخل عدد من العوامل، من بينها الانقسام المؤسسي، واضطراب التمويل العام، وتضرر البنية التحتية، وخروج جزء من الكفاءات البشرية من منظومة الخدمة العامة، فضلاً عن تأثير الفواعل غير الرسمية على إدارة هذه القطاعات⁽¹⁾.

في قطاع الصحة أدى النزاع المسلح وتعدد مراكز السلطة إلى إنهاء المنظومة الصحية على مستويات متعددة، فقد تعرّضت منشآت صحية في عدد من المدن لأضرار مباشرة نتيجة العمليات العسكرية أو الإهمال، ما أدى إلى خروج بعض المستشفيات والمراكز المتخصصة من الخدمة أو عملها بطاقة محدودة، كما تراجع قدرة الدولة على توفير الإمدادات الطبية والأدوية والمستلزمات الأساسية بصورة منتظمة، نتيجة اضطراب سلاسل التوريد، وتعدد الجهات المتحكمة في المنافذ والمعابر، وما صاحب ذلك من صعوبات في التعاقد وفتح الاعتمادات المالية، خاصة في ظل الانقسام المالي والمؤسسي، وأفضى هذا الوضع إلى انخفاض جودة الرعاية الصحية، سواء من حيث طول فترات الانتظار، أو ضعف التجهيزات، أو محدودية الخدمات المتاحة، واضطرار كثير من المرضى إلى اللجوء للعلاج في الخارج أو إلى القطاع الخاص بأسعار مرتفعة لا يقدر عليها غالبية المواطنين.⁽²⁾

إلى جانب ذلك ساهمت ظروف عدم الاستقرار في دفع عدد من الكوادر الطبية والتمريضية، خاصة من ذوي التخصصات النادرة، إلى الهجرة أو ترك العمل في المرافق العامة

(1) World Bank. (2024)، Libya Storm and Flooding 2023: Rapid Damage and Needs Assessment, p. 163.

(2) World Bank. (2024)، P. 44.

لصالح القطاع الخاص أو المنظمات الدولية، بحثاً عن ظروف عمل وأمن وظيفي أفضل، وقد نتج عن ذلك نقص حاد في الكفاءات في بعض التخصصات والجهات، ما انعكس سلبياً على مستوى التشخيص والعلاج، وزاد من الاعتماد على عناصر أقل تدريباً في إدارة وحدات صحية حساسة، كما أثار ضعف الحوافز المالية وتكدس المتأخرات على أداء العاملين في القطاع، فازدادت حالات الغياب، وتراجع الانضباط، وانخفضت القدرة على تقديم خدمة صحية منتظمة وذات جودة مقبولة⁽¹⁾.

أما في قطاع التعليم فقد تعددت مظاهر التراجع في جودة العملية التعليمية، فقد أدت الاضطرابات الأمنية، وإغلاق الطرق، وحالات التوتر المتكررة، إلى تعرّض العام الدراسي للانقطاع أو التقليل في عدة سنوات، وما صاحب ذلك من تعطيل للامتحانات، أو ضغط للمناهج في فترات زمنية قصيرة، بما أثار على استقرار العملية التعليمية، كما أن الانقسام المؤسسي انعكس في وجود سياسات غير متناسقة بين الأقاليم، سواء في ما يتعلق بالمناهج واللوائح أو بإدارة الامتحانات والشهادات، ما أثار تساؤلات حول معايير الاعتماد والجودة، وأضعف من وحدة المنظومة التعليمية على المستوى الوطني، الى ذلك واجهت المدارس والجامعات تحديات في البنية التحتية والتجهيزات، نتيجة ضعف الإنفاق الاستثماري، وسوء الصيانة، والزيادة في أعداد الطلبة مقابل محدودية الفصول والمختبرات، وأدى هذا الوضع إلى الاكتظاظ في عدد من المؤسسات التعليمية، وإلى الاعتماد المتزايد على وسائل تقليدية في التدريس، في وقت تشهد فيه البيئة التعليمية عالمياً تحولات نحو التعليم التفاعلي والرقمي، كما عانى المعلمون وأعضاء هيئة التدريس من عدم استقرار في الأجور، وتأخر في المرتبات أو ضعفها مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة، ما أثار على الدافعية المهنية، وفتح المجال أمام ظواهر سلبية مثل الدروس الخصوصية غير المنضبطة، أو الانشغال بوظائف أخرى على حساب الالتزام الكامل بالعملية التعليمية⁽²⁾.

(1) World Health Organization. (2018)، Libya: Health-care under attack. OHCHR / WHO, p. 24.

(2) Al Joubori, A. (2025)، Right to Education Country Review: Libya, p. 3.

في قطاع الأمن تجسد تراجع جودة الخدمة العامة في صور أكثر تعقيداً، نظراً لتداخل هذا القطاع مباشرة مع مسار النزاع السياسي ذاته، فقد أدى تعدد التشكيلات المسلحة، وضعف السيطرة المركزية، إلى اختلاط وظائف الأجهزة الأمنية الرسمية بوظائف فواعل غير رسمية، بحيث لم يعد المواطن يتعامل حصرياً مع الشرطة أو الأجهزة النظامية في مسائل الأمن اليومي، بل مع جماعات محلية تمارس أدواراً أمنية بحكم الأمر الواقع، وقد نتج عن هذا الاختلاط غموض في المسؤولية الأمنية، وتفاوت كبير في مستوى الحماية المقدمة في المدن والمناطق المختلفة، إلى جانب زيادة حالات الانتهاك، وضعف آليات التظلم والمساءلة في حال التعرض للاعتداء أو التعسف⁽¹⁾.

وبسبب تذبذب الأوضاع الأمنية لم تعد الأجهزة الرسمية قادرة في كثير من الأحيان على القيام بدور الوقاية والردع المنظم للجريمة، بل صارت تركز على إدارة التوترات الأمنية والاستجابة للحوادث بعد وقوعها، في ظل نقص في التجهيزات والتدريب، وتراجع الانضباط في بعض الوحدات، وتداخل الولاءات، كما أثر هذا الواقع على ثقة المواطنين في الأجهزة الأمنية، ما أدى إلى تفضيل البعض اللجوء للحماية المجتمعية أو القبلية أو الترتيبات الخاصة، بدل الاعتماد على الدولة، وهو ما يُضعف أحد أهم أبعاد الخدمة العامة في مجال الأمن، والمتمثل في شعور المواطن بأن حياته وممتلكاته محمية في إطار قانوني واضح ومؤسسي⁽²⁾.

من زاوية شاملة يكشف تراجع جودة الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم والأمن عن نمط مشترك من الاختلال في العلاقة بين النزاع السياسي وكفاءة المؤسسات العامة، فالانقسام المؤسسي وعدم الاستقرار، وما يصاحبهما من اضطراب في التمويل وضعف في التخطيط وتسييس للإدارة، أدت جميعها إلى انخفاض مستوى الخدمة في القطاعات الأكثر اتصالاً بحياة المواطن اليومية، وإلى اتساع الفجوة بين ما يُفترض أن تقدمه الدولة من خدمات وفق المعايير الحديثة، وما هو متاح فعلياً على أرض الواقع، وقد انعكس ذلك في تآكل الثقة بالمؤسسات الرسمية، وتزايد الاعتماد على البدائل الخاصة أو غير الرسمية، ما يمثل في حد ذاته مؤشراً إضافياً على تراجع كفاءة الدولة في القيام بوظائفها الأساسية في ظل النزاع الممتد.

(1) مركز الجزيرة للدراسات. (2014)، الأمن في ليبيا: شرعية الدولة وسطوة السلاح. مركز الجزيرة للدراسات، ص 4.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المطلب الثالث:

الفساد وسوء إدارة الموارد العامة

يُعدّ الفساد وسوء إدارة الموارد العامة من أبرز المظاهر التي تجسّد اختلال كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا خلال الفترة (2014-2024)، حيث وقرّ النزاع السياسي، والانقسام المؤسسي، وتعدد مراكز القرار بيئة ملائمة لتفشّي ممارسات غير رشيدة في إدارة المال العام، سواء على مستوى الإنفاق، أو التعاقدات، أو التوظيف، أو توزيع الموارد بين الأقاليم والقطاعات، ولم يعد الفساد مجرد حالات فردية أو محدودة، بل أخذ طابعاً بنيوياً مرتبطاً بطبيعة المرحلة الانتقالية، وضعف منظومة الحوكمة، وغياب المساءلة الفعالة، وتآكل القدرة الرقابية للأجهزة المعنية⁽¹⁾.

لقد أسهم الانقسام السياسي وتعدد الحكومات في خلق حالة من الغموض والارتباك في إدارة الموارد العامة، خاصة في ما يتعلق بالإيرادات السيادية والإنفاق العام، فمع وجود سلطات تنفيذية متوازنة، صدرت موازنات متنافسة أو متداخلة، في ظل خلافات حول الجهة المخولة باعتماد الموازنة وتحديد أولويات الإنفاق، وقد انعكس ذلك في تضخم بند المرتبات، واستحداث وظائف وأجسام إدارية لا تستند إلى حاجة حقيقية بقدر ما ترتبط باعتبارات سياسية أو جهوية، الأمر الذي زاد من العبء على المالية العامة دون تحسين ملموس في مستوى الخدمات أو الأداء المؤسسي، وفي مثل هذه البيئة، تحوّل التوظيف في الجهاز الإداري أحياناً إلى أداة لاسترضاء الفئات والجهات، ما أدى إلى توسع غير منضبط في عدد الموظفين، مقابل إنتاجية محدودة في عدد كبير من القطاعات.⁽²⁾

من جهة أخرى أدى النزاع السياسي إلى اضطراب عميق في منظومة الإنفاق والتنفيذ المالي، حيث توسعت ظاهرة العقود الطارئة أو المباشرة، بدعوى الظروف الاستثنائية أو الحاجة إلى التدخل العاجل، خاصة في قطاعات البناء والخدمات والمواد الأساسية، وقد ترتب على ذلك إبرام عقود دون منافسة شفافة، أو دراسات جدوى غير مكتملة، أو بأسعار لا تعكس القيمة

(1) أبوغولة، علي العظيمة. (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(2) أبوغولة، عبد القادر علي. (2023)، واقع السياسة المالية ودورها في الحد من الفساد المالي في ليبيا. مجلة العلوم القانونية، 11(02)، ص 131.

الحقيقية للسلع والخدمات، وهو ما أشارت إليه تقارير ديوان المحاسبة، والهيئات الرقابية المختلفة، من وجود تجاوزات واسعة النطاق في أساليب التعاقد والصرف، وتعدد حالات عدم الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للشراء العام، هذا النمط من التعاقدات فتح المجال أمام شبكات المصالح والسمرة، وأضعف قدرة الدولة على تحقيق أفضل استخدام لمواردها المحدودة.⁽¹⁾

كما أن مركزية العوائد النفطية في مقابل ضعف التنوع الاقتصادي، جعلت من إيرادات النفط محوراً رئيساً للصراع، ومجالاً خصباً لممارسات الفساد وسوء الإدارة، وإغلاق الموائئ أو تعطيل الإنتاج من قبل بعض الفواعل المحلية أو المسلحة تم استخدامه كورقة ضغط سياسية أو تفاوضية، وتسبب في خسائر مالية كبيرة للدولة، وفي اضطراب برامج الإنفاق العام، وفي ظل الانقسام المالي بين مؤسسات النقد والإنفاق، برزت مشكلات تتعلق بالتحويلات، والاعتمادات، والديون المتركمة، ما شجّع في بعض الحالات على اللجوء إلى حلول غير شفافة، سواء في ما يتعلق باستخدام الاحتياطات، أو في ما يتعلق بالإنفاق خارج الأطر الموازنية أو دون تغطية قانونية كاملة، كل ذلك عزز مناخاً عاماً يسمح بازدياد احتمالات سوء التصرف في المال العام، إلى جانب ذلك تعرضت الأجهزة الرقابية ذاتها لتأثيرات النزاع السياسي؛ إذ أدى الانقسام المؤسسي إلى وجود إدارات متوازنة أو متنافسة في بعض هذه الأجهزة، وإلى اختلاف في درجة الاستقلالية والفعالية بينها، كما تعرضت بعض التقارير الرقابية للتسييس، أو جرى توظيفها في سياق الصراع بين السلطات التنفيذية والتشريعية، أو بين الحكومات المتنافسة، بدل أن تكون أداة مهنية لتقويم الأداء وتصحيح الاختلالات، وقد أضعف ذلك من سلطة هذه الأجهزة، ومن قدرتها على فرض توصياتها أو إحالة ملفات الفساد إلى القضاء بطريقة ناجزة، خصوصاً في ظل بيئة قضائية متأثرة هي الأخرى بالاستقطاب والضغط، وفي ظل هذه الظروف، يصبح كشف الفساد ممكناً في كثير من الحالات، لكن مع محدودية حقيقية في محاسبته أو استرداد الأموال المنهوبة.⁽²⁾

كما انعكست بيئة الفساد وسوء الإدارة على توزيع الموارد بين الأقاليم والقطاعات، حيث أشارت تقارير وطنية ودولية إلى وجود اختلالات واضحة في توجيه الإنفاق، وتركز مشروعات

(1) أبوغفة، عبد القادر علي. (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 128.

(2) بيوض، نجيب سالم. (2023)، الإفصاح عن مؤشرات الفساد المالي على الإيرادات العامة للدولة الليبية: دراسة تحليلية للتقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي خلال الفترة 2012-2021 م. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 10(2)، ص 105.

معينة في مناطق دون أخرى، أو توظيف المخصصات لأغراض سياسية قصيرة الأمد، على حساب الاستثمار طويل الأجل في البنية التحتية والتنمية البشرية، وقد عزز هذا الوضع شعورًا متزايدًا بعدم العدالة في توزيع الثروة، وأثار حساسية مناطقية وجهوية حول "نصيب" كل منطقة من الإنفاق العام، ما أضاف بُعدًا جديدًا للتوتر السياسي، وضاعف من صعوبة بناء توافق وطني حول أولويات التنمية، ويُلاحظ كذلك أن استمرار النزاع سمح بتطبيع أنماط من "الاقتصاد غير الرسمي" المرتبط بالمؤسسات العامة ذاتها، سواء من خلال تهريب الوقود المدعوم، أو الاتجار في السلع الأساسية المدعومة، أو الاستفادة من فروقات الأسعار في السوقين الرسمي وغير الرسمي، وهي ممارسات يصعب استمرارها دون تواطؤ أو ضعف رقابة داخل بعض الأجهزة الإدارية والمالية، وهذا النوع من الفساد الاقتصادي-الإداري يمثّل استنزافًا مضاعفًا للموارد، لأنه يستهلك جزءًا من الدعم الموجّه للفئات الضعيفة، ويخلق شبكات مصالح جديدة تستفيد من استمرار الفوضى، ما يجعلها معيقة لأي إصلاح جدي في المستقبل.⁽¹⁾

ومن منظور كفاءة المؤسسات فإن انتشار الفساد وسوء إدارة الموارد العامة ينعكس في ثلاثة أبعاد رئيسية: أولاً، انخفاض القدرة على تحويل الموارد المالية إلى خدمات ومخرجات ملموسة للمواطنين، حيث تُهدر جزء من الموارد في تسريبات غير قانونية أو في إنفاق غير منتج؛ ثانيًا، تآكل الثقة في المؤسسات الرسمية، حين يُنظر إليها كأدوات لتوزيع المنافع على فئات محددة بدلًا من كونها إطارًا لخدمة المصلحة العامة؛ وثالثًا، ترسيخ ثقافة إدارية سلبية، ترى في الفساد أمرًا مألوفًا أو مقبولًا أو صعب التغيير، ما يضعف الدوافع الداخلية للإصلاح، ويجعل أي مبادرة لمكافحة الفساد تصطدم ببيئة معاكسة داخل المؤسسات نفسها.⁽²⁾

وبناءً على ذلك يمكن القول إن الفساد وسوء إدارة الموارد العامة في ليبيا خلال مرحلة النزاع السياسي مثلًا آلية رئيسية من آليات تآكل كفاءة الدولة وإضعاف مؤسساتها، فكلما استمر النزاع، وتوسع الانقسام، وتعددت مراكز النفوذ، ازدادت فرص الاستيلاء غير المشروع على الموارد، وتراجعت قدرة المؤسسات على ضبط الإنفاق وتوجيهه نحو التنمية والاستقرار.

(1) Alzawam, M. (2023), Fair distribution of wealth in Libya using the general budget: Case Study. Journal of Pure وApplied Sciences, 22(2), p. 66.

(2) Alzawam, M. (2023), P. 67.

المبحث الثالث:

التقييم المؤسسي من خلال التقارير الوطنية والدولية

إلى جانب التحليل النظري والوصفي لآثار النزاع السياسي على كفاءة المؤسسات الرسمية، تبرز أهمية الاستناد إلى التقارير الوطنية والدولية بوصفها أدوات تقييم مستقلة تسهم في تقديم صورة أكثر تركيباً وموضوعية عن واقع الأداء المؤسسي في ليبيا خلال الفترة (2014-2024)، فهذه التقارير، بما تتضمنه من قراءات تحليلية، وملاحظات رقابية، ومؤشرات مقارنة، لا تعكس فقط مستوى كفاءة المؤسسات في بعدها الفني، وإنما تكشف أيضاً عن تفاعلات معقدة بين السياق السياسي، والبنية القانونية، وأنماط إدارة الموارد العامة، وحدود الالتزام بمعايير الحوكمة والشفافية.

وتعدّ المؤشرات الدولية المتعلقة بالحكم الرشيد، وفعالية الحكومة، والسيطرة على الفساد، وسيادة القانون، مدخلاً مهماً لفهم موقع المؤسسات الليبية مقارنة بنظم سياسية أخرى، ولرصد اتجاهات التراجع أو الجمود في الأداء المؤسسي على مدى زمني ممتد، كما أن تقارير الأجهزة الوطنية الرقابية، وعلى رأسها ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي، توفر مادة تفصيلية حول أنماط الإنفاق، ومواطن الخلل في إدارة المال العام، والاختلالات الهيكلية في السياسات والإجراءات المالية والإدارية، بما يتيح تقييماً أكثر قرباً من الواقع الداخلي للمؤسسات.⁽¹⁾ في المقابل، تقدم التقارير الأممية والدولية الصادرة عن منظمات كالأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رؤية إضافية تتجاوز البعد الفني البحت، لترتبط بين الأداء المؤسسي ومتطلبات الاستقرار السياسي وإعادة الإعمار والإصلاح الهيكلي في مرحلة ما بعد النزاع، وتكتسب هذه التوصيات أهميتها من كونها تنطلق من إطار مقارن وتجارب دولية سابقة، ويمكن أن تُشكّل مرجعاً لصياغة سياسات وطنية لإصلاح المؤسسات.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تقديم قراءة تحليلية في ثلاث دوائر مترابطة: المؤشرات الدولية ذات الصلة بكفاءة المؤسسات، تقارير ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي، ثم التوصيات الأممية والدولية بشأن إصلاح المؤسسات الليبية، وذلك في إطار ربط هذه المعطيات بما سبق بيانه من تداعيات النزاع السياسي على كفاءة الدولة، واستشرافاً لآفاق الإصلاح المؤسسي الممكن.

(1) 4. حمادي، انتصار مفتاح. (2024)، الحكم الرشيد في رواندا من الحرب الأهلية إلى التنمية المستدامة 1994-2020، رسالة ماجستير، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، قسم العلوم السياسية، زليتن، ليبيا، ص38.

المطلب الأول:

تحليل المؤشرات الدولية المتعلقة بكفاءة المؤسسات

تُعدّ المؤشرات الدولية للحكم والحوكمة أحد أهم الأدوات المرجعية لتقييم كفاءة المؤسسات الرسمية في الدول، لأنها تتيح، من جهة، تتبع التطور الزمني لأداء الدولة في مجالات محددة، ومن جهة أخرى، مقارنته بأداء دول أخرى في السياقات ذاتها، وفي الحالة الليبية، تكتسب هذه المؤشرات أهمية خاصة، نظرًا لارتباطها المباشر بمرحلة النزاع السياسي والانقسام المؤسسي الممتدة منذ عام 2014، وما رافقها من تراجع واضح في أداء مؤسسات الدولة وفعاليتها⁽¹⁾.

من أبرز هذه الأدوات مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي، والتي تشمل ستة أبعاد رئيسية هي: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد، وتشير القراءات المتاحة لهذه المؤشرات إلى أن ليبيا كانت تعاني من مستويات متواضعة في معظم هذه الأبعاد حتى قبل 2011، غير أن التدهور أصبح أكثر حدة بعد 2014 مع تصاعد النزاع المسلح وتكرس الانقسام المؤسسي، فقد سجّلت ليبيا قيمًا متدنية للغاية في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، وهو أمر متسق مع واقع الصراع والافتتال الداخلي، كما أظهرت تراجعًا حادًا في مؤشر فعالية الحكومة، بما يعكس ضعف قدرة السلطة التنفيذية على صياغة السياسات العامة وتنفيذها في بيئة منقسمة ومضطربة⁽²⁾.

ويُعدّ مؤشر فعالية الحكومة من أكثر الأبعاد ارتباطًا بمفهوم كفاءة المؤسسات؛ لأنه يقيس جودة الخدمات العامة، وجودة الجهاز البيروقراطي، واستقلاله النسبي عن الضغوط السياسية، إضافة إلى جودة صياغة السياسات العامة وتنفيذها، وتُظهر البيانات الخاصة بليبيا تموضعها في الشريحة الدنيا عالميًا في هذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة، مع غياب أي تحسن جوهري خلال الفترة 2014-2024، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما عرفته البلاد من تعدد حكومات، وازدواج هياكل إدارية، وغياب موازنة موحدة، وتراجع قدرة الدولة على التخطيط متوسط

(1) World Bank. (2023), Libya: Governance and Public Sector Performance Assessment. World Bank Group, p. 12.

(2) World Bank. (2023), P. 8.

وطويل المدى، وهي عوامل أضعفت أدوات الإدارة العامة، وأفقدت السياسات الحكومية الاتساق والاستمرارية⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بمؤشر سيادة القانون تشير التقارير إلى أن ليبيا تسجل مستويات متدنية للغاية، تعكس ضعف قدرة النظام القضائي والأمني على فرض القواعد القانونية بصورة متساوية على الجميع، وانتشار ظواهر الإفلات من العقاب، وضعف إنفاذ الأحكام، وتعدد مراكز القوة خارج إطار الدولة، وهذا التراجع يرتبط بشكل مباشر بظروف النزاع السياسي، وظهور الفواعل المسلحة غير الخاضعة للسلطة المركزية، وتآكل الاحتكار الشرعي لاستخدام القوة، وهو ما يؤثر مباشرة في ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية وقدرتها على حماية الحقوق وضمان الأمن⁽²⁾.

أما فيما يخص السيطرة على الفساد فإن المؤشرات الدولية تكشف عن صورة أشدّ خطورة؛ إذ تراكمت الدلالات على أن ليبيا تُعدّ من أكثر الدول تسجيلاً لمستويات مرتفعة من الفساد الإداري والمالي، ويؤكد ذلك مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، إذ حصلت ليبيا في أحد إصداراته الأخيرة على درجة منخفضة للغاية (في حدود 13 من 100)، واحتلت مرتبة متأخرة جدًا مقارنة بدول العالم، بما يضعها ضمن الشريحة الأدنى من حيث السيطرة على الفساد وشفافية إدارة المال العام، ويعكس هذا الوضع مدى تقادم الممارسات غير الرشيدة في إدارة الموارد، واتساع الفجوة بين الإطار القانوني المنظم وبين الواقع العملي داخل المؤسسات⁽³⁾.

وتتسق هذه النتائج مع ما يورده البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقاريرهما التحليلية عن ليبيا، والتي تربط بين تدهور مؤشرات الحوكمة واستمرار النزاع والانقسام المؤسسي، فهذه التقارير تشير بوضوح إلى أن تجزؤ مؤسسات الدولة، وغياب الانضباط المالي، وتعدد قنوات الإنفاق، وتوسع التوظيف غير المنتج، كلها عوامل تضعف الحوكمة الاقتصادية

(1) امعقل، عمر منصور. (2018)، اثر مؤشر الحوكمة على الأداء المالي (دراسة حالة الدولة الليبية) خلال الفترة (2010-2013)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 3(2)، ص 70.

(2) Human Rights Watch. (2025, June 2)، Injustice by Design: Need for Comprehensive Justice Reform in Libya, p. 15.

(3) Transparency International. (2024)، Corruption Perceptions Index 2024. Transparency International, p. 243.

وتقل من فاعلية الجهاز التنفيذي، وتنعكس مباشرة على مؤشرات فعالية الحكومة والسيطرة على الفساد وسيادة القانون⁽¹⁾.

كما تُبرز تقارير الأمم المتحدة والوكالات الدولية العاملة في ليبيا، أن ضعف المؤشرات المؤسسية ليس مجرد نتيجة سلبية للنزاع؛ بل هو في الوقت نفسه عامل معزٍ له؛ إذ إن تدهور سيادة القانون، وتضاؤل قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، وارتفاع مستويات الفساد، تؤدي إلى تآكل ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية، وتزيد من الاعتماد على الفواعل غير الرسمية، سواء لأغراض الحماية أو الحصول على الخدمات، وهو ما يعمق هشاشة الدولة ويصعب مسار التسوية السياسية وإعادة الإعمار⁽²⁾.

ومن منظور منهجي لا بد من الإقرار بأن المؤشرات الدولية، بحكم طبيعتها، ليست قادرة على استيعاب كل تفاصيل السياق المحلي، خاصة في البيئات الهشة والمتنازع عليها. غير أن أهميتها في الحالة الليبية تكمن في أنها تُظهر اتجاهًا عامًا متساقًا:

- استقرار ليبيا في مراتب متأخرة جدًا في أبعاد فعالية الحكومة وسيادة القانون والسيطرة على الفساد؛
- ارتباط هذا الترتيب المتأخر بفترة النزاع السياسي والانقسام المؤسسي الممتدة بعد 2014؛
- انسجام هذه النتائج مع ما تكشفه التقارير الرقابية الوطنية والتحليل النوعي لأداء المؤسسات الرسمية.

وعليه، يمكن القول إن قراءة المؤشرات الدولية المتعلقة بالحكم والحوكمة في ليبيا تؤكد أن المسألة لا تتعلق فقط بضعف في أداء قطاع أو مؤسسة بعينها؛ بل بوجود أزمة حوكمة شاملة تمسّ بنية الدولة وقدرتها على إدارة الموارد وتقديم الخدمات في ظلّ نزاع سياسي طويل الأمد، ومن ثم، فإن أي مشروع لإصلاح المؤسسات الليبية واستعادة كفاءتها لا يمكن أن يتجاهل هذه المؤشرات بوصفها دليلًا على عمق الأزمة، وفي الوقت ذاته أداة لتتبع أثر الإصلاحات المحتملة في المستقبل.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) المجربي، فاطمة علي، وعض، المبروك فرج. (2025)، مدى التزام المؤسسات الليبية العامة بمبادئ الحوكمة-دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة على قطاع الاستثمار والقطاع المصرفي خلال عامي 2022-2023. مجلة الدراسات الاقتصادية، (2)8، ص 245.

المطلب الثاني:

قراءة نقدية لتقارير ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي

تكتسب التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي أهمية خاصة في تقييم كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا، نظرًا لكونها تمثل مصادر وطنية رسمية تقدّم معطيات تفصيلية حول إدارة المال العام، والإنفاق الحكومي، والسياسات النقدية والمالية، في سياق النزاع السياسي والانقسام المؤسسي، ومع ذلك، فإن الاستفادة من هذه التقارير في التحليل العلمي تقتضي قراءة نقدية لا تكتفي بعرض مضمونها، بل تسعى إلى تقييم منهجيتها، وحدودها، وكيفية انعكاسها على فهم أزمة كفاءة المؤسسات في الفترة بين 2014 و2024⁽¹⁾.

أولاً- على مستوى ديوان المحاسبة تكشف التقارير السنوية عن حجم واسع من الاختلالات في إدارة المال العام، من قبيل: تجاوزات في إجراءات التعاقد، وصرف دون تغطية موازنة كافية، وضعف في الالتزام بالتشريعات المالية، ووجود تضخم ملحوظ في الإنفاق الإداري والتسييري على حساب الإنفاق الاستثماري، وتبرز التقارير بانتظام ملاحظات حول تعدد قنوات الإنفاق، وغياب الانضباط في الالتزام بالموازنات المعتمدة، واستحداث أجهزة إدارية وهيئات جديدة دون دراسات جدوى واضحة، بما يشير إلى توظيف المال العام في إطار استجابات سياسية ووظيفية أكثر من توظيفه في إطار رؤية تنموية أو إصلاحية متكاملة، هذا الجانب يجعل من تقارير الديوان وثائق كاشفة لطبيعة الفساد وسوء الإدارة، كما جرى تناوله في المطلب السابق، لكنه في الوقت ذاته يُظهر حجم الخلل في منظومة الرقابة الوقائية، إذ غالبًا ما تأتي الملاحظات بعد وقوع التجاوزات لا قبلها.⁽²⁾

ثانيًا، تُظهر التقارير أن ديوان المحاسبة يحاول، في حدود الصلاحيات المتاحة له، رصد التداخل بين الانقسام السياسي والاختلال المالي؛ إذ يشير في غير موضع إلى الآثار السلبية لتعدد الحكومات والجهات المنفذة على شفافية الإنفاق ووحدته، فوجود أكثر من سلطة تنفيذية، وتعدد الجهات التي تُبرم العقود أو تعتمد الصرف، يُضعف من قدرة الديوان على تغطية كل

(1) المجربي، فاطمة علي، وعض، المبروك فرج. (2025)، مرجع سبق ذكره، ص 232.

(2) النائب الزروق، النائب عبد المجيد، والزيتوني، رانيا فتحي. (2023)، واقع الإفصاح المحاسبي عن الفساد المالي في التقارير المالية: دراسة حالة ديوان المحاسبة الليبي. مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، 13(2)، ص 351.

العمليات المالية بصورة متساوية، خاصة عندما لا تتعاون بعض الجهات أو تمتنع عن تزويده بالبيانات الكاملة، أو عندما تنشأ مؤسسات موازية خارج الإطار القانوني التقليدي، وهذا ما يجعل تغطية الديوان في بعض الأحيان غير مكتملة، ويحدّ من قدرته على تكوين صورة شاملة، رغم الجهد الواضح المبذول في تتبع عمليات الإنفاق في المؤسسات الخاضعة لرقابته⁽¹⁾.

ومن زاوية منهجية تُسجّل على تقارير ديوان المحاسبة بعض الملاحظات النقدية، من بينها أن التركيز ينصب غالباً على العرض التفصيلي للمخالفات والإجراءات غير المطابقة للقانون، بينما يقلّ نسبياً الاهتمام بتحليل الجذور المؤسسية لهذه المخالفات، أو تقديم تصنيف تحليلي يربط بين أنماط التجاوزات وطبيعة البنية المؤسسية القائمة، فمثلاً، لا يتم في كثير من الأحيان الانتقال من توصيف حالات التجاوز في التعاقد أو الصرف إلى بناء استنتاجات أوسع حول نمط الحوكمة في قطاع معين، أو حول أثر الانقسام المؤسسي على نوعية القرارات المالية، كما أن توصيات الديوان -على أهميتها- تبقى في أغلبها عامة أو غير مصحوبة بآليات متابعة واضحة، ما يقلل من قدرتها على إحداث أثر تراكمي في إصلاح الممارسات المالية للإدارة العامة، كما أن قدرة الديوان على تحويل ملاحظاته إلى إجراءات مساءلة فعّالة تبقى محدودة، بحكم أن سلطته رقابية وليست قضائية أو تنفيذية، فهو يُحيل الملفات إلى جهات أخرى، مثل النيابة العامة أو السلطات التنفيذية، وهو ما يجعل استجابة هذه الجهات عاملاً حاسماً في تحويل الملاحظات الرقابية إلى مساءلة فعلية، وفي بيئة سياسية منقسمة، وقضائية مثقلة بالضغط، غالباً ما تتباطأ عملية المتابعة أو تتعرض للانقائية، ما يضعف الأثر الردعي لتقارير الديوان، رغم ما تتضمنه من معطيات خطيرة في بعض الحالات⁽²⁾.

ثالثاً، فيما يتعلق بتقارير مصرف ليبيا المركزي، فإنها تكتسب بعداً مختلفاً، إذ تنصب أساساً على إدارة السياسة النقدية، واستقرار العملة، وإدارة الاحتياطيات، وتوزيع الإيرادات النفطية، وتمويل الموازنة العامة، وتُظهر هذه التقارير حجم التحديات التي واجهها المصرف في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي، خاصة مع وجود سلطتين تنفيذيتين، وانقسام فعلي في بعض الفترات داخل المؤسسة النقدية نفسها، أو على مستوى فروعها، بما أثر على وحدة السياسة النقدية والمالية، تشير تقارير المصرف إلى حالة من الضغط المستمر على الاحتياطيات الأجنبية، وإلى تشوهات واسعة في سوق الصرف نتيجة الفجوة بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية، وما يرتبط بذلك من فرص للفساد والريع غير المشروع في عمليات الحصول

(1) النائب الزروق، النائب عبد المجيد، والزيثوني، رانيا فتحي. (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 352.
(2) بن شتوان، محمد، والكرمي، سامي. (2022)، دور الرقابة المالية في الحد من الفساد الإداري في ليبيا: دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة، المجلة الليبية للعلوم الإدارية والمالية، 9(1)، ص 119.

على النقد الأجنبي، كما تبرز هذه التقارير حجم الإنفاق العام المتزايد، خاصة في باب المرتبات والدعم، مقابل ضعف في الإنفاق الاستثماري، بما يعكس اختلالات عميقة في بنية الموازنة، ويؤكد ما ذهبت إليه تقارير ديوان المحاسبة من أن جزءًا كبيرًا من الموارد يُستهلك في تسيير جهاز إداري متضخم دون أثر تنموي واضح⁽¹⁾.

ومن زاوية نقدية يمكن القول إن تقارير مصرف ليبيا المركزي، رغم ما تحتويه من بيانات مهمة، تحتاج إلى مزيد من الوضوح في الربط بين السياسات النقدية والمالية من جهة، وبين السياق السياسي والمؤسسي من جهة أخرى، ففي كثير من الأحيان تُعرض الأرقام المتعلقة بالإيرادات والإنفاق والاحتياطات دون تحليل كافٍ لكيفية تأثير تعدد الحكومات، أو غياب موازنة موحدة، أو ظاهرة الإنفاق الموازي، على فعالية هذه السياسات، كما أن الجدل المتكرر الذي شهدته الساحة الليبية حول شفافية بعض البيانات، أو حول طريقة إدارة الاعتمادات المستندية، أو توزيع السيولة المصرفية بين الأقاليم والمصارف، يبرز الحاجة إلى مزيد من الإفصاح ومنهجية أكثر تفصيلاً في تقديم المعلومات، بما يسمح للباحثين والجهات الرقابية الأخرى بفهم أعمق لطبيعة الاختلالات القائمة⁽²⁾.

إلى جانب ذلك فإن العلاقة المؤسسية بين مصرف ليبيا المركزي وبقية مؤسسات الدولة تأثرت هي الأخرى بالانقسام السياسي؛ إذ تعرض المصرف لضغوط من أكثر من طرف، سواء لتمويل عجز الموازنة، أو لتغطية إنفاق خارج الأطر المتفق عليها، أو لتوجيه السياسات النقدية بما يخدم اعتبارات سياسية قصيرة الأمد، وقد أشارت بعض التقارير إلى أن هذه الضغوط أدت إلى تآكل جزء من استقلالية المصرف، رغم الوضع القانوني الذي يفترض أن يتمتع به، وهو ما يعقّد مهمة الحفاظ على استقرار نقدي في سياق تتداخل فيه الاعتبارات السياسية والاقتصادية والمؤسسية.

ورغم هذه الملاحظات النقدية تظلّ تقارير ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي مصادر أساسية لا غنى عنها في تقييم كفاءة المؤسسات الرسمية، لأنها تكشف من الداخل عن أنماط تعامل الإدارة العامة مع المال العام، وعن حدود الانضباط المالي والإداري، وعن أثر النزاع السياسي على وحدة السياسات المالية والنقدية. غير أن توظيف هذه التقارير في البحث العلمي يقتضي التعامل معها باعتبارها جزءًا من "صورة أكبر"، يجب استكمالها بتحليل السياق السياسي،

(1) مصرف ليبيا المركزي (2024).، التقرير السنوي حول السياسة النقدية والمالية - ليبيا 2024. مصرف ليبيا المركزي، ص 19.

(2) مصرف ليبيا المركزي (2024).، نفس المرجع السابق، ص 25.

وبقراءة نقدية لمنهجية إعداد التقارير، وحدود تغطيتها، وقدرتها الفعلية على التأثير في مسار الإصلاح المؤسسي.⁽¹⁾

وعليه يمكن القول إن القيمة التحليلية لهذه التقارير تتجلى في مستويين متكاملين:
• الأول- أنها تؤكد بالبيانات التفصيلية ما تكشفه المؤشرات الدولية من تراجع في فعالية الحكومة وسيادة القانون والسيطرة على الفساد.

• والثاني- أنها تُظهر بوضوح كيف أنتج الانقسام السياسي والازدواج المؤسسي واقعاً مالياً وإدارياً مضطرباً، تتآكل فيه قواعد الحوكمة الرشيدة، وتتسع فيه مساحات سوء الإدارة والفساد، الأمر الذي يجعل من إصلاح المنظومة الرقابية والمالية جزءاً لا يتجزأ من أي مشروع لإعادة بناء كفاءة المؤسسات الرسمية في ليبيا.

تُعدّ تقارير ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي من أهم الأدوات الوطنية التي تتيح تقييماً داخلياً لكفاءة المؤسسات الرسمية وإدارة المال العام في ليبيا خلال مرحلة الانقسام السياسي (2014-2024)، فقد كشفت تقارير ديوان المحاسبة عن اختلالات واسعة في الإنفاق العام، وتجاوزات متكررة في التعاقد والصرف، وتضخم الإنفاق التسييري على حساب الاستثماري، بما يعكس ضعف الحوكمة المالية وتغليب الاعتبارات السياسية والظرفية على التخطيط التنموي. غير أن هذه التقارير، رغم قيمتها التوثيقية، تعاني من محدودية الأثر الإصلاحي، إذ يغلب عليها الطابع الوصفي، وتفتقر إلى تحليل جذور الاختلالات المؤسسية وآليات متابعة فعالة لتحويل الملاحظات الرقابية إلى مساءلة حقيقية، خاصة في ظل بيئة سياسية منقسمة وقضاء مثقل بالضغوط.

أما تقارير مصرف ليبيا المركزي، فقد أبرزت حجم التحديات التي واجهت السياسة النقدية والمالية في ظل تعدد الحكومات وغياب الموازنة الموحدة، من ضغوط على الاحتياطات الأجنبية، وتشوهات في سوق الصرف، واتساع فجوة الريع والفساد المرتبط بتخصيص النقد الأجنبي، ومع ذلك، فإن هذه التقارير تحتاج إلى ربط أوضح بين المؤشرات النقدية والمالية والسياق السياسي والمؤسسي الذي أنتجها، فضلاً عن تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية، لا سيما في القضايا المثيرة للجدل مثل إدارة الاعتمادات المستندية وتوزيع السيولة، وفي المحصلة، تؤكد تقارير الديوان والمصرف معاً أن الانقسام المؤسسي أفضى إلى بيئة مالية وإدارية مضطربة، تتآكل فيها قواعد الحوكمة الرشيدة، ما يجعل إصلاح المنظومتين الرقابية والمالية شرطاً بنيوياً لإعادة بناء كفاءة المؤسسات الرسمية واستعادة الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي في ليبيا.

(1) ديوان المحاسبة الليبي (2023).، التقرير السنوي 2023 [PDF]، استرجع من

<https://www.audit.gov.ly/ar/download>، ص 158.

المطلب الثالث:

التوصيات الأمامية والدولية بشأن إصلاح المؤسسات الليبية

تُشكل التوصيات الصادرة عن المنظومة الأمامية والمؤسسات المالية الدولية إطاراً مرجعياً مهماً لفهم الكيفية التي يُنظر بها إلى أزمة كفاءة المؤسسات في ليبيا، ولتحديد المحاور التي يُفترض أن يتجه إليها الإصلاح المؤسسي في مرحلة ما بعد النزاع، ورغم تباين مقاربات هذه الجهات، فإن قراءة تراكمية للتقارير والقرارات الصادرة عنها خلال الفترة (2014-2024) تُظهر قدرًا عاليًا من التقاطع حول عدد من الأولويات الجوهرية، في مقدمتها: توحيد المؤسسات، تعزيز الحوكمة والشفافية، إصلاح قطاع العدالة وسيادة القانون، تقوية الحوكمة الاقتصادية والمالية، وتمكين الإدارة المحلية⁽¹⁾.

أولاً- على مستوى توحيد المؤسسات ركزت تقارير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وقرارات مجلس الأمن على أن استمرار الانقسام المؤسسي يمثل عائقًا بنيويًا أمام أي إصلاح فعال، ودعت بوضوح إلى توحيد المؤسسات السيادية، بما في ذلك السلطة التنفيذية، والمصرف المركزي، والمؤسسات الأمنية والعسكرية، ضمن إطار شرعي واحد منبثق عن عملية سياسية متفق عليها، كما شددت القرارات الأمامية المتعاقبة على ضرورة إنهاء الازدواج في المؤسسات الاقتصادية والأمنية، وتنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار، وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية في إطار عملية متكاملة لإصلاح القطاع الأمني، بما يضمن خضوع القوة المسلحة للسلطة المدنية الشرعية⁽²⁾.

ثانيًا- في مجال الحوكمة وسيادة القانون، تبرز توصيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة بوصفها الأكثر تفصيلاً على مستوى الإصلاح المؤسسي، فقد أكدت هذه الجهات على أهمية تطوير أطر تشريعية وسياسات عامة تعزز استقلال القضاء، وتحسن أوضاع

(1) United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL)، (2022)، Institutional Reform and Good Governance in Libya: Strategic Recommendations. Tripoli: UNSMI, p. 67.

(2) United Nations Security Council. (2022, July 28)، S/RES/2647 (2022) Concerning the situation in Libya. United Nations, p. 3.

منظومة العدالة والنيابة العامة، وتُعزّز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون، مع ربط ذلك ببرامج للعدالة الانتقالية والمحاسبة عن الانتهاكات، والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب، كما ركّزت المشاريع الأممية المعنية بسيادة القانون على دعم المحاكم والنيابات، وتأهيل الكوادر القضائية والإدارية، وتحسين أوضاع مؤسسات الاحتجاز، بوصف ذلك جزءًا من إعادة بناء ثقة المواطن في الدولة ومؤسساتها القضائية.⁽¹⁾

ثالثًا- على مستوى الإصلاح الاقتصادي والمالي وإدارة الموارد العامة، قدّم البنك الدولي ومؤسسات مالية دولية أخرى مثل: البنك الإفريقي للتنمية قراءات تحليلية مفصلة لواقع الحوكمة الاقتصادية في ليبيا، ترافقت مع حزمة من التوصيات ذات الطابع البنوي، وقد أكدت هذه التقارير على ضرورة اعتماد موازنة وطنية موحدة، وتحسين انضباط المالية العامة، والحد من الإنفاق الموازي الذي تقوم به سلطات متنافسة، وتعزيز الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية وإعادة توزيعها، إلى جانب إصلاح منظومة الدعم وترشيد الإنفاق الجاري لصالح الإنفاق الاستثماري المنتج، كما دعت هذه المؤسسات إلى تعزيز استقلالية المصرف المركزي، وتطوير أدوات السياسة النقدية، وتحسين الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي، والحد من التّشوهات في سوق الصّرف التي تخلق فرصًا واسعة للفساد والريع غير المشروع، وتتقاطع هذه التوصيات مع ما أشار إليه عدد من التقارير الأممية الخاصة بتحليل البيئة التمويلية في ليبيا، من ضرورة تعزيز كفاءة القطاع العام وتحسين نتائج تقديم الخدمات باعتبار ذلك شرطًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد ركزت هذه التقارير على أهمية إصلاح منظومة المالية العامة، وتحديث أنظمة المشتريات الحكومية، وتعزيز الشفافية في دورة الإنفاق العام، وربط السياسات الاقتصادية باحتياجات التنمية المحلية، بدل الاقتصاد على إدارة عوائد النفط في إطار معادلات قصيرة الأمد للتهدئة الاجتماعية⁽²⁾.

رابعًا- في ما يتصل باللامركزية والحكم المحلي، تُظهر تقارير الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدراكًا متزايدًا لأهمية تقوية الإدارة المحلية والبلديات، في ضوء ضعف

(1) الأمم المتحدة (2025).، تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2024 [PDF]، الأمم المتحدة،

استُرجع من [https://libya.un.org/sites/default/files/2025-](https://libya.un.org/sites/default/files/2025-06/compressed2505_UN-Libya_AR-Arabic_19-05-2025-06.pdf)

06/compressed2505_UN-Libya_AR-Arabic_19-05-2025-06.pdf، ص 18.

(2) بن شتوان، محمد، والكرمي، سامي. (2022)، مرجع سبق ذكره، ص 122.

الصلة بين المركز والمحيط، وتراجع قدرة السلطة المركزية على تقديم الخدمات في جميع المناطق، وقد أوصت هذه التقارير بتمكين البلديات من موارد مالية وبشرية كافية، ووضع إطار قانوني أوضح يحدد العلاقة بين المستوى المركزي والمحلي، وتفعيل آليات مشاركة المواطنين في إدارة الشأن المحلي، بما يعزز المساءلة الأفقية والعمودية، ويحدّ من التركيز المفرط للسلطات في العاصمة أو في أيدي نخبة محدودة، كما شددت بعض الوثائق على أن تعثر الإصلاحات المؤسسية، واستمرار الطابع المركزي والشخصي للحكم، يساهمان في بقاء التوترات المحلية ويفتحان المجال أمام توسع نفوذ الفاعلين غير الرسميين.⁽¹⁾

خامساً- فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات في سياق العملية السياسية والانتقال الديمقراطي، تركّزت التوصيات الأمامية حول ضرورة إنشاء إطار دستوري وقانوني توافقي للانتخابات، يضمن توحيد المؤسسات المنبثقة عن صناديق الاقتراع، ويُعيد بناء الشرعية على أسس انتخابية بدلاً من التسويات المؤقتة، وقد أسهمت اللجان الاستشارية الأمامية والحوارات المدعومة من الأمم المتحدة في طرح خيارات تقنية وقانونية لمعالجة الخلافات حول القواعد المنظمة للانتخابات، مع التأكيد على الربط بين نجاح الانتخابات واستكمال مسار توحيد المؤسسات وإعادة هيكلتها، حتى لا تُنتج العملية الانتخابية مؤسسات منقسمة أو متعارضة من جديد، كما شددت قرارات مجلس الأمن والتقارير الأمامية على أهمية ضمان مشاركة واسعة للنساء والشباب في المؤسسات المنتخبة وفي مسارات صنع القرار، باعتبار ذلك عنصراً من عناصر إصلاح بنية التمثيل السياسي والمؤسسي.⁽²⁾

سادساً- من زاوية نقدية تُظهر القراءة المقارنة لهذه التوصيات أنها تتسم بدرجة من الاتساق الداخلي والشمول النسبي، إذ تغطي أبعاد الحوكمة السياسية والاقتصادية والقضائية والإدارية بشكل مترابط. غير أن محدودية تأثيرها العملي تعود في جزء كبير منها إلى ضعف الإرادة السياسية المحلية، واستمرار الانقسام، وعجز الأطراف الليبية عن تحويل هذه التوصيات إلى برامج إصلاح متفق عليها، كما أن جزءاً من التوصيات جاء في صيغة عامة أو مكررة، لا يراعي دائماً تعقيدات السياق المحلي أو شبكة المصالح القائمة داخل المؤسسات، ما جعل كثيراً

(1) الأمم المتحدة (2025).، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(2) الخالقي، سامي جمعة، ودخيل، جمعة فكرون. (2022)، دور المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة ليبيا، الأستاذ، 22، ص 285.

من وثائق الإصلاح أقرب إلى إطار معياري عام منها إلى خارطة طريق تنفيذية محددة المراحل والآجال⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك تُظهر التقارير الأممية نفسها بطء تنفيذ عدد من البرامج الإصلاحية، سواء بسبب القيود الأمنية واللوجستية، أو ضعف التنسيق بين الفاعلين الدوليين، أو تردد بعض الشركاء المحليين في الانخراط الجاد في عمليات إصلاح تمس بنية السلطة القائمة، ومع ذلك، تبقى القيمة الأساسية لهذه التوصيات في أنها تُبلور، بمنظور خارجي نسبياً، صورة متكاملة لمتطلبات إصلاح المؤسسات الليبية: توحيد الهياكل، إصلاح الحوكمة والمالية العامة، دعم سيادة القانون، تمكين الحكم المحلي، وتجديد الشرعية عبر مسار سياسي توافقي، وهي عناصر تشكّل، في مجملها، مرجعاً مهماً لصياغة رؤية وطنية لإعادة بناء كفاءة المؤسسات الرسمية في مرحلة ما بعد النزاع.

تُبرز التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تصوراً متقارباً لأزمة كفاءة المؤسسات في ليبيا، إذ تجمع على أن الانقسام المؤسسي يمثل العائق البنوي الأهم أمام أي إصلاح فعّال، وقد ركّزت هذه التوصيات على أولوية توحيد المؤسسات السيادية، وإنهاء الازدواج في الهياكل التنفيذية والاقتصادية والأمنية، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لاستعادة فاعلية الدولة وبسط سيادتها، كما شدّدت على ضرورة إصلاح قطاع الأمن والعدالة، وتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون، وربط ذلك بمسارات العدالة الانتقالية والمساءلة للحد من الإفلات من العقاب وإعادة بناء ثقة المواطنين.⁽²⁾

وعلى الصعيد الاقتصادي والمالي، أكّدت تقارير البنك الدولي والمؤسسات الدولية على إصلاح منظومة المالية العامة، واعتماد موازنة موحدة، وتعزيز شفافية إدارة الإيرادات النفطية، واستقلالية المصرف المركزي، وترشيد الإنفاق الجاري لصالح الاستثمار التنموي، كما أولت التوصيات أهمية متزايدة للامركزية وتمكين الحكم المحلي، باعتبارها أداة لتحسين تقديم الخدمات والحد من التوترات المحلية وصعود الفواعل غير الرسمية، وفي السياق السياسي، ربطت المنظومة الأممية إصلاح المؤسسات بإنجاز إطار دستوري توافقي وانتخابات موحدة تُعيد بناء الشرعية على أسس ديمقراطية.

(1) الأمم المتحدة. (2025)، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(2) (Linz, J. J., & Stepan, A. (1996), Problems of democratic transition and consolidation: Southern Europe, South America, and post-communist Europe. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, p96.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أنّ النزاع السياسي في ليبيا خلال الفترة (2014-2024) لم يكن مجرد صراع ظرفي على السلطة بين نخب متنافسة؛ بل شكّل مساراً بنويًا أعاد إنتاج الدولة على أسس هشّة، وأثر بصورة عميقة في طبيعة مؤسساتها الرسمية ووظائفها الأساسية. فقد بيّن الإطار النظري أن كفاءة المؤسسات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعوامل الاستقرار السياسي، ووحدة المرجعية، والحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون؛ وهي محدّدات تعرّضت في الحالة الليبية لتآكل تدريجي نتيجة الانقسام المؤسسي، وتعدد الحكومات، وازدواج مراكز القرار. وقد أدى هذا التآكل إلى تعطيل منطق الدولة الحديثة القائم على وحدة السّطة، واحتكار القرار والتنفيذ ضمن إطار قانوني واحد.

وأظهر التحليل التطبيقي أن النزاع السياسي لم يكتفِ بإضعاف الأداء الحكومي؛ بل أسهم في تشطي البنية المؤسسية ذاتها، حيث تراجعت فعالية المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وفقدت قدرتها على التخطيط طويل المدى، والتنسيق، والرقابة، وصنع السياسات العامة على أسس مهنية. كما انعكس هذا الخلل المؤسسي في تدهور ملموس لجودة الخدمات العامة، خاصة في قطاعات الصحة والتعليم والأمن، وفي تنامي اعتماد المواطنين على بدائل غير رسمية أو خاصة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يشير إلى تراجع حضور الدولة في حياة الأفراد بوصفها إطاراً جامعاً وفاعلاً.

وبينت الدراسة كذلك أن الفساد وسوء إدارة الموارد العامة لم يكونا مجرد نتائج جانبية للنزاع؛ بل تحولوا إلى سمات بنوية في ظل غياب المساءلة، وتسييس الأجهزة الرقابية، وتضخم الإنفاق الجاري على حساب الاستثمار التنموي. وقد أكدت المؤشرات الدولية والتقارير الوطنية، مثل تقارير ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي، هذه الصورة، حيث كشفت عن اختلالات عميقة في الحوكمة المالية والإدارية، وعن عجز الدولة عن توظيف مواردها، ولا سيما النفطية، في مسار تنموي مستدام.

كما أظهرت الدراسة أن العلاقة بين النزاع السياسي وكفاءة المؤسسات علاقة دائرية متبادلة التأثير؛ فضعف المؤسسات أسهم في إطالة أمد النزاع وتعقيده، بينما أدى استمرار النزاع إلى تعميق هشاشة الدولة وتقويض قدرتها على استعادة فاعليتها. ومن ثم، فإن أي محاولة لمعالجة الأزمة الليبية من زاوية سياسية فقط، دون الارتكاز على إصلاح مؤسسي شامل، تظلّ

محدودة الأثر وقابلة للانتكاس. وعليه، فإن استقرار ليبيا في المدى المتوسط والبعيد يبقى مرهوناً بقدرتها على إعادة بناء مؤسسات رسمية موحدة وفعالة، تستند إلى شرعية توافقية، وتعمل في إطار دستوري واضح، وتلتزم بمبادئ الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون.

وتؤكد الدراسة في هذا السياق أن تجاوز حالة الهشاشة المؤسسية لا يتطلب فقط إنهاء الانقسام أو توحيد الحكومات، بل يستلزم معالجة الجذور العميقة للأزمة، من خلال إعادة هيكلة الإدارة العامة، واستعادة استقلال القضاء، وإصلاح منظومة الرقابة والمالية العامة، وإعادة تعريف العلاقة بين المركز والمحيط، بما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع. وبذلك، فإن إعادة بناء كفاءة المؤسسات الرسمية تمثل مدخلاً أساسياً لإعادة بناء الدولة الليبية ذاتها، وضمان وحدتها، واستدامة استقرارها السياسي والاجتماعي.

النتائج

1. أظهرت الدراسة أن النموذج المركزي الذي كان يحكم بنية الدولة قبل عام 2014 قد تفكك دون أن يصاحبه إنشاء ترتيب مؤسسي بديل متوافق عليه، الأمر الذي أسهم في نشوء فراغ واضح في هيكل الدولة وطريقة تنظيم وإدارة شؤونها العامة.
2. بين التحليل أن الانقسام المؤسسي وتعدد الحكومات أدّى إلى ازدواج الهياكل الإدارية وتوزع القرار التنفيذي بين مراكز متوازية ومتعارضة أحياناً، بما قلل من القدرة على توحيد السياسات وتنفيذها بفعالية على المستوى الوطني.
3. أشارت النتائج إلى أن تراجع قدرة السلطة المركزية على الضبط والتوجيه ترافق مع توسع دور الفاعلين غير الرسميين في إدارة جوانب من الشأن العام، بما في ذلك تقديم بعض الخدمات أو فرض ترتيبات أمنية محلية خارج الأطر المؤسسية الرسمية.
4. خلصت الدراسة إلى أن أداء المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية اتسم بضعف واضح في القيام بوظائفها الأساسية، مع تراجع قدرتها على التخطيط وصنع السياسات وتنفيذها، وضعف أدائها لأدوار المتابعة والرقابة والتقييم.
5. بينت المعطيات أن جودة الخدمات العامة، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والأمن، شهدت تراجعاً ملموساً خلال فترة الدراسة، ما دفع شرائح من المواطنين إلى الاعتماد المتزايد على خدمات خاصة أو بدائل غير رسمية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

6. أوضحت النتائج أن مظاهر الفساد الإداري والمالي وسوء إدارة الموارد العامة اتسعت، بالتوازي مع تضخم بنود الإنفاق الجاري مقارنة بالإنفاق التنموي، بما انعكس سلباً على قدرة الدولة على تنفيذ مشروعات تنموية مستدامة.
7. أظهرت المؤشرات الدولية والتقارير الوطنية التي تم تحليلها صورة منسجمة مع ما سبق، إذ عكست مستويات متدنية في مؤشرات الحوكمة وفعالية الحكومة وكفاءة المؤسسات العامة، ورسخت توصيف الحالة الليبية كبيئة تعاني هشاشة مؤسسية واضحة.
8. توصلت الدراسة إلى أن ضعف المؤسسات الرسمية لم يكن مجرد نتيجة للنزاع السياسي القائم؛ بل أصبح أيضاً عاملاً مفسراً لاستمرار هذا النزاع وتعقيد مسارات تسويته، من خلال عجز هذه المؤسسات عن فرض قواعد واضحة لإدارة الخلافات وضمان تنفيذ الاتفاقات السياسية.

مناقشة النتائج

تسعى هذه المناقشة إلى تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء الإطار النظري، وطبيعة السياق الليبي خلال الفترة (2014-2024)، وما عرضته الدراسات السابقة من معطيات حول الحوكمة والنزاع السياسي في ليبيا، وتُظهر النتائج في مجموعها أن النزاع السياسي لم يكن مجرد حالة صراع على السلطة؛ بل تحوّل إلى عامل بنيوي أثر بعمق في شكل الدولة وأداء مؤسساتها الرسمية، وفي نمط علاقة المواطن بالمؤسسات والخدمات العامة.

أولاً- تفكك النموذج المركزي وظهور فراغ في بنية الدولة:

تُشير النتيجة الأولى إلى أن انهيار النموذج المركزي السابق، دون بناء بديل مؤسسي توافقي، قد أفضى إلى فراغ واضح في بنية الدولة. وتتوافق هذه النتيجة مع الأدبيات التي ترى أن الانتقال السياسي غير المتناسق، أو التغيير الذي يتم في غياب تسوية سياسية شاملة، يؤدي عادةً إلى تفكك مؤسسات الحكم القائمة دون أن يقترن ذلك بإنشاء مؤسسات جديدة قادرة على تنظيم المجال العام. في الحالة الليبية، أظهر التحليل أن مؤسسات الدولة التي كانت تستند إلى مركزية شديدة قبل عام 2011، ثم أعيد تشكيلها بعد الثورة بشكل غير مكتمل، لم يُستبدل بها ترتيب مؤسسي متوافق عليه بعد عام 2014. مما أدى إلى ترك الفضاء المؤسسي مفتوحاً أمام الفاعلين المتنافسين، وأضعف القدرة على إنتاج سياسات وطنية موحدة.

تُفسر هذه النتيجة، إلى حد كبير، حالة الارتباك في مرجعية القرار السياسي والإداري، كما توضح أن الفراغ المؤسسي ليس مجرد نتيجة للانقسام السياسي؛ بل هو أيضاً بيئة خصبة لتكريسه واستمراره؛ لأنه يفتح المجال أمام كل طرف لمحاولة ملء هذا الفراغ بما يمتلكه من أدوات قوة.

ثانياً - الانقسام المؤسسي وازدواجية الهياكل وتشظي القرار التنفيذي:

تبيّن من النتيجة الثانية أن الانقسام المؤسسي وتعدد الحكومات أدّى إلى ازدواج هياكل الإدارة وتشظت القرار التنفيذي، وهذا يتوافق مع الطرح النظري الذي يشير إلى أن تعدد مراكز الشرعية في الدولة الواحدة يقود إلى تضارب في السياسات، وتكرار في الهياكل، وإهدار في الموارد، فضلاً عن الإرباك الإداري والقانوني الذي يواجهه الموظفون والمواطنون على حد سواء.

في الحالة الليبية، انعكس هذا الانقسام في وجود حكومات متوازية، ومؤسسات تنفيذية متكررة، وسلطات محلية تتبع مرجعيات مختلفة، هذا الواقع جعل من الصعب تنسيق السياسات العامة، وأدى إلى تنافس على الموارد والاختصاصات بدلاً من توحيدها. كما جعل تنفيذ أي قرار وطني شامل أمراً معقداً، لأن تنفيذه يتطلب موافقة أكثر من سلطة، أو على الأقل عدم اعتراضها، وهو ما غالباً لم يتوفر.

ثالثاً - تآكل السلطة المركزية وصعود الفاعلين غير الرسميين:

توضح النتيجة الثالثة أن تراجع قدرة السلطة المركزية على الضبط قد ترافق مع توسع نفوذ الفاعلين غير الرسميين في إدارة جوانب من الشأن العام، هذه الظاهرة معروفة في أدبيات الدول الهشّة، حيث يؤدي ضعف الدولة إلى صعود قوى بديلة من مليشيات مسلحة، أو مجموعات محلية، أو شبكات اقتصادية، تقوم ببعض أدوار الدولة أو تتنافس عليها.

في ليبيا، أظهر الواقع أن بعض هذه الفاعلين باتوا يسيطرون على مناطق أو موارد أو مؤسسات بعينها، ويقدمون خدمات أو يفرضون ترتيبات أمنية خارج الإطار الرسمي، هذا الوضع يضعف أكثر فأكثر صورة الدولة في نظر المواطنين، ويجعلهم يتعاملون مع سلطات متعدّدة، ما يرسّخ واقع "الدولة المتشظية" بدل الدولة الموحدة. كما أن وجود هذه القوى غير الرسمية يعقّد أي محاولة إصلاح مؤسسي، لأن نجاح الإصلاح يتطلب إعادة توزيع للسلطة والنفوذ قد لا تقبل به هذه الأطراف بسهولة.

رابعًا - ضعف الأداء الوظيفي للمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية:

تُظهر النتيجة الرابعة أن المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية عانت من ضعف واضح في القيام بوظائفها الأساسية، مع تراجع القدرة على التخطيط والتنفيذ والرقابة، وهذا يتوافق مع الفرضية التي ربطت بين النزاع السياسي من جهة، وتآكل فعالية مؤسسات الدولة من جهة أخرى. فعلى مستوى السلطة التنفيذية، أدى الانقسام وتعدد الحكومات إلى إرباك في رسم السياسات العامة وتنفيذها، وإلى صعوبات في إدارة الموارد على مستوى وطني موحد، وعلى مستوى السلطة التشريعية، انعكس الانقسام في تعطل التشريع، وضعف الدور الرقابي، وتنازع الشرعية بين الأقسام المختلفة، أما السلطة القضائية، فوجدت نفسها تعمل في بيئة سياسية وأمنية مضطربة، ما قيد قدرتها على إنفاذ أحكامها، وأضعف دورها كضامن لسيادة القانون وحكمه. هذه الصورة تبيّن أن مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها، بوصفه أحد أسس الدولة الحديثة، قد تعرض لخلل عميق في التجربة الليبية خلال فترة الدراسة.

خامسًا - تدهور جودة الخدمات العامة واعتماد المواطنين على البدائل:

تُبرز النتيجة الخامسة أثر النزاع السياسي والانقسام المؤسسي على حياة المواطن اليومية، من خلال تراجع جودة الخدمات العامة في الصحة والتعليم والأمن، وتزايد اعتماد الناس على بدائل خاصة أو غير رسمية، هذه النتيجة تعكس انتقال آثار النزاع من مستوى "النخبة والمؤسسات" إلى مستوى "المجتمع والأفراد". فالاضطراب السياسي والإداري ينعكس على قدرة الدولة على تمويل الخدمات، وعلى تنظيمها، وعلى مراقبة جودتها، ومع ضعف المؤسسات، تصبح الخدمات أقل انتظامًا وأقل جودة، وهذا ما يدفع المواطنين إلى اللجوء إلى المدارس الخاصة، والمستشفيات الخاصة، والترتيبات الأمنية المحلية، كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، هذه الظاهرة تعمق الفوارق الاجتماعية، وتزيد من شعور المواطنين بعدم المساواة، وتضعف رابط الثقة بينهم وبين الدولة، لأن الدولة تُتهم في الوعي العام أساسًا من خلال قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية بعدالة وكفاءة.

سادسًا - انتشار الفساد وسوء إدارة الموارد وتضخم الإنفاق الجاري:

تؤكد النتيجة السادسة أن الفساد وسوء إدارة الموارد العامة اتسعا خلال فترة الدراسة، مع تضخم بنود الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق التنموي، وهذا النمط معروف في بيئات النزاع، إذ تتراجع آليات الرقابة والمساءلة، وتتزايد فرص استغلال الموارد العامة لأغراض خاصة أو فئوية. في السياق الليبي، ترافقت هذه الظاهرة مع سيولة مالية نسبيًا، وغياب تخطيط تنموي واضح، وضعف في قدرة الأجهزة الرقابية على أداء دورها باستقلالية وفعالية، النتيجة هي توجيه جزء كبير من الموارد نحو الإنفاق الجاري ورواتب وأوجه صرف قصيرة المدى، على حساب الاستثمار في البنية التحتية والخدمات والتنمية طويلة الأجل، هذا الميل لا يضعف فقط كفاءة المؤسسات في الحاضر، بل يحد أيضًا من قدراتها المستقبلية على الإصلاح والتطوير.

سابعًا - توافق المؤشرات الدولية والتقارير الوطنية مع نتائج الدراسة:

تؤكد النتيجة السابعة أن المؤشرات الدولية والتقارير الوطنية رسمت صورة متوافقة مع ما توصلت إليه الدراسة، من حيث وصف حالة الحوكمة وفعالية الحكومة في ليبيا بأنها حالة هشّة وضعيفة، أهمية هذه النتيجة أنها تُظهر أن ما رصدته الدراسة ليس مجرد انطباعات أو مشاهدات جزئية، بل هو جزء من نمط أوسع تلتقطه أيضًا الأدوات الكمية والمعايير الدولية. هذا التوافق بين المعطيات الميدانية والتحليلية من جهة، والمؤشرات الدولية من جهة أخرى، يعزّز قوة استنتاجات الدراسة، ويمنحها قدرًا أعلى من الموثوقية، لأنه يشير إلى أن صورة ضعف الكفاءة المؤسسية ليست حكرًا على منظور محلي أو سياسي معيّن، بل يتم رصدها أيضًا من جهات تقييم مستقلة تستخدم مناهج قياس مختلفة.

ثامنًا - ضعف المؤسسات كسبب ونتيجة في آن واحد لاستمرار النزاع:

أبرزت النتيجة الثامنة أن ضعف المؤسسات الرسمية لم يكن نتيجة للنزاع فحسب، بل تحول أيضًا إلى عامل مغذٍ لاستمراره وتعقيده، وهذا ينسجم مع الفكرة المعروفة في أدبيات النزاع حول "الدائرة المفرغة"، حيث يؤدي النزاع إلى إضعاف الدولة ومؤسساتها، ثم تصبح هذه الهشاشة بدورها سببًا في صعوبة حل النزاع.

في ليبيا، أدت هشاشة المؤسسات إلى صعوبة تنفيذ الاتفاقات السياسية، وإلى ضعف القدرة على فرض قواعد واضحة للعبة السياسية، وإلى غياب ضامن مؤسسي قوي يفرض التزامات الأطراف،

ومع غياب هذا الضامن، تصبح الاتفاقات عرضة للانهايار عند أول اختبار جدي، وتعود الأطراف إلى منطق الصراع، فتزداد المؤسسات ضعفاً، هذه النتيجة تؤكد أن أي مقارنة لإنهاء النزاع السياسي في ليبيا لا يمكن أن تكون سياسية فقط، بل يجب أن تترافق معها رؤية واضحة لإعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز استقلاليتها وكفاءتها؛ لأن إصلاح المؤسسات جزء من حل النزاع وليس نتيجة لاحقة له فقط.

تُبين مناقشة النتائج أن النزاع السياسي في ليبيا خلال الفترة (2014-2024) تجاوز كونه صراعاً على السلطة بين نخب متنافسة، ليصبح عاملاً يعيد تشكيل بنية الدولة ذاتها، ويؤثر في كفاءة مؤسساتها وقدرتها على تقديم الخدمات العامة، ويعيد صياغة علاقة المواطن بالدولة. كما أوضحت النتائج أن العلاقة بين النزاع وضعف المؤسسات علاقة متبادلة ومركبة، وأن تحسين كفاءة المؤسسات الرسمية ليس مجرد مطلب إداري، بل شرط أساسي لأي تسوية سياسية مستقرة وأي مسار جاد لبناء الدولة في المرحلة المقبلة.

التوصيات

1. توحيد المؤسسات والسلطات الرسمية.
الشروع في مسار سياسي توافقي يهدف إلى إنهاء ازدواجية الحكومات والهيكل التنفيذية والتشريعية والاقتصادية، واعتماد إطار دستوري وانتخابي موحد يُعيد بناء الشرعية على أساس واحد.
2. تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد.
مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للحوكمة، وتفعيل آليات الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية، وربط مكافحة الفساد بنظم واضحة للمساءلة والعقاب داخل مؤسسات الدولة.
3. تقوية استقلال القضاء والأجهزة الرقابية.
تحصين القضاء والهيئات الرقابية من التدخلات السياسية، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لها، بما يمكنها من أداء دورها في حماية سيادة القانون وضبط استخدام الموارد العامة.
4. إصلاح منظومة المالية العامة.
اعتماد موازنة موحدة للدولة، وضمان شفافية إدارة الإيرادات النفطية، وترشيد الإنفاق الجاري لصالح الإنفاق التنموي، بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد وتحسين الخدمات العامة.
5. تطوير قدرات الجهاز الإداري في القطاعات الأساسية.
تنفيذ برامج مستمرة لبناء القدرات في مؤسسات الصحة والتعليم والأمن، مع تحديث الهياكل والإجراءات الإدارية، بما يرفع من جودة الخدمات ويقلل اعتماد المواطنين على البدائل غير الرسمية.
6. دعم اللامركزية وتمكين الحكم المحلي.
تفعيل تنظيم تدريجي ومدروس للامركزية الإدارية والمالية، يمنح البلديات والمجالس المحلية صلاحيات أوضح في تقديم الخدمات، مع الإبقاء على وحدة الدولة وتماسكها المؤسسي.
7. إنشاء آلية وطنية لرصد الكفاءة المؤسسية.
تأسيس وحدة أو مرصد وطني يتولى متابعة مؤشرات كفاءة المؤسسات الرسمية، ومواءمتها مع المؤشرات الدولية، ونشر تقارير دورية تساعد صانع القرار في تقييم التقدم في مسار الإصلاح المؤسسي.

المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم.

ثانياً- الكتب العربية:

1. عبد العالي عبد القادر. (2023)، السياسة المقارنة: مقدمة في النظريات والقضايا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. برهان غليون. (2023)، سؤال المصير: قرنان من صراع العرب من أجل السيادة والحرية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. مجموعة مؤلفين. (2023)، الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. فؤاد زكريا. (2022)، الجذور الفلسفية للبنائية، القاهرة: مؤسسة هنداوي.
5. مجموعة مؤلفين. (2022)، من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل المسلح إلى العمل السياسي السلمي.
6. حمزة، محمد سليمان، الحوكمة الرشيدة: أطر ومفاهيم واستراتيجيات، مركز دراسات الحوكمة، الخرطوم، 2022.
7. عبد الله أزروال، ومحمد يوسف. (2021)، مدخل إلى علم السياسة (الجزءان 1 و2)، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.
8. عبد الفتاح ماضي. (2021)، الديمقراطية والبنديقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
9. مجموعة مؤلفين. (2021)، العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
10. سليمان الشاهمي. (2021)، رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات - رؤية اقتصادية واجتماعية وحقوقية وخرطة طريق للتنمية المستدامة.

11. هيثم فرحان صالح. (2020)، اشكالية الدولة في العالم العربي وتحول السلطة على أبواب الألفية الثالثة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
12. عزمي بشارة. (2020)، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
13. كولين هاي، ومايكل ليستر، وديفيد مارش. (2019)، الدولة: نظريات وقضايا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
14. سهيل الحبيب. (2016)، الأزمة الأيديولوجية العربية وفعاليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
15. شتيوي، علي، الحكم الراشد من منظور مؤسسات بريتون وودز، دار فكرة كوم، الجزائر، 2016.
16. صافي، لؤي، الرشد السياسي وأسسها المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015.
17. مجموعة مؤلفين. (2014)، التداعيات الجيوسياسية للثورات العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
18. مركز الجزيرة للدراسات. (2014)، الأمن في ليبيا: شرعية الدولة وسطوة السلاح، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
19. تيم دان-ميليا كوركي، وستيف سميث. (2001)، نظريات العلاقات الدولية (ترجمة عربية).

ثالثاً - الكتب الأجنبية:

1. Wehrey, F. (2018)، The burning shores: Inside the battle for the new Libya. New York, NY: Farrar, Straus & Giroux.
2. North, D. C., Wallis, J. J., & Weingast, B. R. (2009)، Violence and social orders: A conceptual framework for interpreting recorded human history. Cambridge: Cambridge University Press.

3. Linz, J. J., & Stepan, A. (1996), Problems of democratic transition and consolidation: Southern Europe, South America, and post-communist Europe. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.
4. Easton, D. (1965), A framework for political analysis. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
5. Morgenthau, H. J. (1948), Politics among nations: The struggle for power and peace. New York, NY: Knopf.

رابعاً - الرسائل العلمية:

1. علي، عبدالقادر فرج عبدالقادر. (2025)، الانقسام السياسي وأثره على الأمن القومي (دراسة حالة ليبيا)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، قسم العلوم السياسية، زليتن، ليبيا.
2. بن قبلية، المكي محمد عبد الله. (2025)، اشكاليات بناء الحكم الرشيد في الدول النامية: ليبيا نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، قسم العلوم السياسية، زليتن، ليبيا.
3. جاهمي، أمينة. (2024)، سياسات الترابط واستمرارية النزاع في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، قالمة، الجزائر.
4. حمادي، انتصار مفتاح. (2024)، الحكم الرشيد في رواندا من الحرب الأهلية إلى التنمية المستدامة 1994-2020، رسالة ماجستير، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، قسم العلوم السياسية، زليتن، ليبيا.

خامساً - الدوريات العلمية:

1. الدوريات العربية.

1. فاطمة علي المجربي، والمبروك فرج عوض. (2025)، مدى التزام المؤسسات الليبية العامة بمبادئ الحوكمة: دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة على قطاع الاستثمار

- والقطاع المصرفي خلال عامي 2022-2023. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، (2)8، 246-270.
2. بدر داخل بديوي بدر داخل، وصلاح كريم فقير صلاح كريم. (2025)، الصراعات الإثنية في أفريقيا: سيراليون أنموذجًا. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (2)6، 313-334.
 3. منى خيرى مصطفى الشورى. (2025)، اشكاليات بناء الدولة ومؤسساتها في الدول الهشة خلال التحوّل من الصراع: دراسة مقارنة بين حالي اليمن وليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، (3)16، 5128-5158.
 4. محمد عمارة سريية. (2025)، تحديات بناء دولة المواطنة في ليبيا ودعائمها الأساسية بعد 2011. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، (2)12، 178-202.
 5. هاني البويشي، وأحمد م، امبايا. (2025)، الفساد الاقتصادي وتأثيره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية، (2)4، 248-266.
 6. إبراهيم خليل خليفة البلعزي. (2025)، إعادة بناء الدولة الليبية بين نظريات العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية: أزمة الشرعية في ليبيا بعد النزاع في ضوء تطورات ما بعد 2011، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)، 7، 277-287.
 7. معمر محمد الكشر. (2025)، تأثير التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011-2023): دراسة تحليلية. مجلة البحوث الأكاديمية، (2)29، 48-60.
 8. علي مصباح محمد الوحيشي. (2025)، تحديات حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، (2)11، 74-88.
 9. محمد مصباح الجندي، وناصر عبدالله عون. (2025)، اشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد 2011. مجلة آفاق اقتصادية، (1)11، 84-105.
 10. وليد حميد مزهر. (2024)، الحركات الاجتماعية والتغير الاجتماعي: دراسة في آليات التغيير السلمي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (1)5، 562-572.

11. طارق الحصري. (2024)، الحوكمة في القطاع الحكومي: المؤشرات والممارسات في مصر خلال الفترة 2006-2021. مجلة الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته، 1(1)، 41-12.
12. سليم ساسي طالب. (2024)، صنع السياسة الخارجية في ليبيا: دراسة بين أثر الانقسامات والتدخلات. مجلة شروس، 5(1).
13. يوسف خليفة يوسف ناعم. (2024)، تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011-2023. مجلة شروس، 5(2)، 370-352.
14. أحمد جدي، وحنصال العربي، وابتسام أ. (2024)، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات الحوكمة العالمية في دول الخليج العربي. مجلة التنمية الاقتصادية، 9(1)، 83-72.
15. علي عبدالعظيم أبوغولة. (2023)، دور أبعاد الحوكمة في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام الليبي. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 10(1)، 38-15.
16. أحمد أمحمد الرشيد الزروق، وهناء يونس محمد حبيب. (2023)، تجارب دولية للمصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع. مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، 13(1)، 80-65.
17. زينب عبد العال سيد رمضان. (2023)، أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافيا السياسية. مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، 25(25)، 129-37.
18. عبد السلام الحضيري، وخالد العريبي. (2023)، بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(9)، 127-115.
19. عمر إبراهيم عبد الحميد الشبلي. (2023)، الحوكمة الإلكترونية ودورها في تطوير الموارد البشرية للبلديات. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(2)، 896-887.
20. عبدالكريم يوسف محمد عقل، ومحمد بهاء الدين الغمري، وباسم خالد المغربي. (2023)، تحديات إصلاح الإدارة العامة في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(4)، 89-68.
21. حمزة براج، وقوي بوحنية. (2023)، كيف أثر الفشل الدولي على الاستقرار في ليبيا. دفاتر السياسة والقانون، 15(1)، 465-448.

22. عبد القادر علي أبوغفة. (2023)، واقع السياسة المالية ودورها في الحد من الفساد المالي في ليبيا. مجلة العلوم القانونية، 11(2)، 124-154.
23. نجيب سالم بيوض. (2023)، الإفصاح عن مؤشرات الفساد المالي على الإيرادات العامة للدولة الليبية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 10(2)، 100-121.
24. التائب عبد المجيد التائب الزروق، ورائيا فتحي الزيتوني. (2023)، واقع الإفصاح المحاسبي عن الفساد المالي. مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، 13(2)، 349-360.
25. سامية جمال بن عاشور، وطه محمد والي. (2023)، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في ليبيا، وقائع المؤتمر العلمي السنوي، الجامعة الأسمرية الإسلامية.
26. جاسم عبدالرحمن المعايطه. (2022)، الإدارة الإستراتيجية ودورها في تحسين أداء البلديات. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(9)، 15-29.
27. أحمد بخيت السهواجي، ومحمد بهاء الدين. (2022)، مؤشرات الحوكمة العالمية وربحية الشركات. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 6(3)، 35-56.
28. مصطفى فتحي عرابي، وأحمد. (2022)، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. مجلة السياسة والاقتصاد، 16(15)، 401-422.
29. خالد سلامه المعايطه. (2022)، الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(7)، 445-461.
30. سارة بوشوشة، وعلي مدوني. (2022)، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها الاقتصادية. مجلة الأستاذ الباحث، 6(3)، 1685-1709.
31. محمد بن شتوان، وسامي الكرمي. (2022)، دور الرقابة المالية في الحد من الفساد الإداري في ليبيا، المجلة الليبية للعلوم الإدارية والمالية، 9(1)، 112-135.
32. سامي جمعة الخالقي، وجمعة فكرون دخيل. (2022)، دور المصالحة الوطنية في التحول الديمقراطي. مجلة الأستاذ، 22.
33. أسماء رسولي. (2021)، اشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 6(1)، 274-292.

34. إبراهيم كربال الخليل، وكعسيس خلاصي، وخليدة. (2021)، اشكاليات اندماج القبيلة في مسار إعادة بناء الدولة الليبية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 6(1)، 817-837.
35. محمد رمضان الأعمي، وعادل أحمد الشويرف. (2021)، العوامل المؤثرة على أداء هيئة الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة. مجلة الدراسات الاقتصادية، 4(1)، 17-43.
36. فريحة عوض الترهوني. (2021)، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011. مجلة جامعة الزيتونة، 40، 88-113.
37. بلقاسم فرحاتي. (2021)، التدخل العسكري في ليبيا ودوره في انهيار الدولة. مجلة المعيار، 25(10)، 868-886.
38. عبدالله ميلاد منصور. (2020)، الأبعاد الجهوية والقبلية في النزاع الليبي بعد 2011. مجلة رؤى فكرية، 6(2)، 145-176.
39. السيد أبو فرحة. (2020)، مخاطر استمرار سيولة الدولة في ليبيا. مجلة السياسة والاقتصاد، 7(6)، 23-40.
40. عبدالسلام إبراهيم. (2020)، تعدد الحكومات وأثره على مبدأ السيادة الوطنية. مجلة الدراسات القانونية، 6(2)، 121-134.
41. عبد القادر رقولي، وعبد الحميد كريم. (2019)، النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي. مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، 1(1)، 94-104.
42. أشرف عبدالسلام الفيتوري. (2019)، واقع ظاهرة الفساد في ليبيا Scientific Journal . of University of Benghazi، 32(1)، 36.
43. عبدالسلام محمد هشام. (2019)، الانقسام السياسي وانعكاساته على السلطة التشريعية في ليبيا. مجلة القانون والعلوم السياسية، 8(1)، 145-168.
44. عادل محمد الشرجي، وعبدالسلام محمد المايل. (2018)، واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا. مجلة الدراسات الاقتصادية، 1(2)، 221-241.

45. عيسى أحمد عيسى الشلبي. (2018)، العلاقة بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية، المجلة العلمية لكلية التجارة (أسيوط)، 38(65)، 227-266.
46. وسيلة بومدين. (2018)، الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها. مجلة الناقد للدراسات السياسية، 2(2)، 207-232.
47. عمر منصور امعقل. (2018)، اثر مؤشر الحوكمة على الأداء المالي في ليبيا. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 3(2)، 69-84.

2- الدوريات الأجنبية.

1. **Alzawam, M.** (2023) ،Fair distribution of wealth in Libya using the general budget: Case study. *Journal of Pure & Applied Sciences*, 22(2), 61-67.
2. **Gargoum, T.** (2022) ،Post international intervention Libya: The challenges against state building. *Lectio Socialis*, 6(2), 93-108.
3. **Alsayah, A. S. A. S., & Palaniappan, S.** (2022) ،Developing a secure and trusted e-voting system for Libyan elections. *International Journal of Professional Business Review*, 7(3), e0347.
4. **Badi, E.** (2021) ،Of conflict and collapse: Rethinking state formation in post-Gaddafi Libya. *Middle East Law and Governance*, 13(1), 22-48.
5. **Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M.** (2011) ،The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues. *Hague Journal on the Rule of Law*, 3(2), 220-246.
6. **Kashiem, M. A. A.** (2017) ،The dynamic of Libyan legislative process in the post Gaddafi era: The case of the NGC and the NTC. *Net Journal of Social Sciences*, 5(2), 21-34.
7. **Jalu, A. T.** (2017) ،Libya: Relapse into crisis after Muammar Gaddafi (since 2011) ،*International Journal of Political Science, Law and International Relations*.
8. **O'Donnell, G. A.** (1994) ،Delegative democracy. *Journal of Democracy*, 5(1), 55-69.

9. **Charif, H.** (2003, May) ،United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (UNESCWA), Sustainable Development and Productivity Division. In *Knowledge Management in Electronic Government: 4th IFIP International Working Conference, KMGov 2003, Rhodes, Greece, May 26–28, 2003, Proceedings* (Vol. 2645, No. 4, p. 310) ،Springer Science & Business Media.

سادسا- التقارير والوثائق الرسمية والدولية:

1. الأمم المتحدة(2025) .، تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2024، الأمم المتحدة.
2. حمورابي للدراسات الاستراتيجية(2025) .، ابرلمان الليبي: تعددية القيادة والتجزئة المؤسسية.
3. مصرف ليبيا المركزي(2024) .، التقرير السنوي حول السياسة النقدية والمالية - ليبيا 2024. مصرف ليبيا المركزي.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2023) .، التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ليبيا 2023، الأمم المتحدة.
5. ديوان المحاسبة الليبي(2023) .، التقرير السنوي 2023. طرابلس: ديوان المحاسبة الليبي.
6. المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية(2023) .، 18 أكتوبر)، ليبيا بين فشلين: بناء الدولة ومواجهة الإعصار.
7. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، (2022)، تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حول التطورات السياسية ومسارات التفاوض الدستوري في ليبيا ، الأمم المتحدة.
8. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(2021) .، ملتقى الحوار السياسي الليبي، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.(UNSMIL)
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2021) .، تقييم أثر جائحة كوفيد-19 على ليبيا ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP)

10. المركز الليبي للسياسات العامة (2020).، أزمة التشريع في ليبيا: الانقسام البرلماني وتأثيره على العملية الدستورية. طرابلس: المركز الليبي للسياسات العامة.
11. المركز للحوار الإنساني (2018).، تقرير ملتقى الحوار الوطني الليبي – (NCP) المسار التشاوري. جنيف: المركز للحوار الإنساني.
12. مركز كارنيغي للشرق الأوسط (2015).، ليبيا: صراع النخب وازدواجية المؤسسات بعد 2014.
13. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الأمم المتحدة، بيروت، 2020.
14. (2025, June 2) ،Libya: Barriers to justice – Need for comprehensive justice reform in Libya. Human Rights Watch.
13. Human Rights Watch. (2025, June 2) ،*Injustice by design: Need for comprehensive justice reform in Libya*. Human Rights Watch.
14. Rahem, S. (2025, December) ،*Rethinking power-sharing agreements in Libya*. Carnegie Endowment for International Peace.
15. Al Joubori, A. (2025) ،*Right to education country review: Libya*.
16. World Bank. (2024) ،*Libya storm and flooding 2023: Rapid damage and needs assessment*. World Bank Group.
17. UK Parliament – House of Commons Library. (2024, October 1) ،*Libya: Political developments since 2011*. Research Briefing.
18. Transparency International. (2024) ،*Corruption perceptions index 2024*. Transparency International.
19. World Bank. (2023) ،*Libya: Governance and public sector performance assessment*. World Bank Group.
20. United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL) ،(2022) ،*Institutional reform and good governance in Libya: Strategic recommendations*. Tripoli: UNSMIL.
21. United Nations Security Council. (2022, July 28) ،*Resolution S/RES/2647 (2022) concerning the situation in Libya*. New York: United Nations.

22. World Bank. (2019) ، *Pathways for building a capable public service in post-conflict countries*. World Bank Group.
23. World Health Organization (WHO) ، (2018) ، *Libya: Health care under attack*. WHO/OHCHR.
24. Eaton, T. (2018, April) ، *Libya's war economy: Predation, profiteering and state weakness*. London: Chatham House.
25. World Bank Group. (2017) ، *World development report 2017: Governance and the law*. Washington, DC: World Bank.
26. International Crisis Group. (2015) ، *The Libyan political agreement: Time for a reset* (Middle East and North Africa Report No. 157).
27. Wickberg, S. (2013) ، *Literature review on corruption in fragile states*. U4 Expert Answer, Chr. Michelsen Institute.
28. International Legal Assistance Consortium (ILAC) ، (2013) ، *ILAC Rule of Law Assessment Report: Libya*. ILAC.
29. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010) ، *The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues* (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430) ، Washington, DC: World Bank.
30. Kraay, A. (2002) ، *Growth without governance* (World Bank Policy Research Working Paper No. 2928) ، Washington, DC: World Bank.

سابعاً- المواقع الإلكترونية (مقالات صحفية وتحليلية على الويب):

1. شرح البال محمد، منى، والرجباني، امراجع مادي بركة. (2025، 22 سبتمبر)، تأثير الانقسامات السياسية على الممارسات الدبلوماسية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة 2014-2025، المركز الديمقراطي العربي.
2. بوعجيلة، عادل الصابر. (2025، 27 نوفمبر)، تحديات تفعيل الإدارة العامة ضمن العملية السياسية: دراسة في التداخلات البنوية - الحالة الليبية. AfroPolicy.
3. الجزيرة. (2024، 3 سبتمبر)، مصرف ليبيا المركزي مؤسسة رسمية لم تسلم من الانقسام. موقع قناة الجزيرة.

4. شعيب، الفيتوري. (2022، 28 يونيو)، المشهد السياسي الليبي: مسارات متعاكسة وآفاق التسوية، الجزيرة للدراسات.
5. مركز الجزيرة للدراسات. (2014، 16 ديسمبر)، السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا، الجزيرة للدراسات.
6. حتيّنة، عبد الستار. (2014، 4 يونيو)، ليبيا.. صراع "النفط" و"السلاح": المحرك الخفي لدوامة العنف في الداخل، وأيادٍ خارجية وراء التصعيد. جريدة الشرق الأوسط.
7. منشأوي، إبراهيم. (2014، 27 مايو)، مستقبل غامض: الدولة في ليبيا في ظلّ تنامي خريطة الجماعات المسلحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات.